

أبحاث صرافية

الأستاذ الدكتور
خديجة زيارة الحمداني



أُبَيَّحَ صِرْفِيَّةٌ

الاستاذ الدكتور

خديجة زبار الحمداني

الطبعة الأولى
م 1431 - 2010



دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2009 / 6 / 2856)

415

الحمداني، خديجة

ابحاث صرفية / خديجة زياد الحمداني. - عمان:

دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

() ص

ر . ١ (2009 / 6 / 2856)

الوصفات : / قواعد اللغة / / اللغة العربية

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى

2010 م - 1431 هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - بجمع الفحيص التجاري - تلفاكس 962 6 4612190
ص.ب 922762 عمان - 11192 الأردن

DAR SAFA Publishing - Distributing
Telefax: +962 6 4612190 P.O Box: 922762 Amman 11192- Jordan
<http://www.darsafa.net>
E-mail :safa@darsafa.net

ردمك ISBN 978-9957-24-526-9

محتويات الكتاب

الفصل الأول

موازنات صرفية

المبحث الأول: بين كتابي (فعلت وأفعلت لكل من أبي حاتم السجستاني ت والزجاج ت 311 هـ 11
المبحث الثاني: المقصور والممدود في الموروث اللغوي مع موازنة بين كتابي "المنقوص والممدود للفراء" و "حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود للأبناري 36
المبحث الثالث: بين سيبويه والأخفش دراسة صرفية موازنة 67

الفصل الثاني

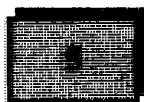
في الدلالة الصرفية

المبحث الأول: الدلالة وأثرها في تحول الأبنية الصرفية صيغة "فعيل" أنموذجاً تطبيقياً 93
المبحث الثاني: القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة 107

الفصل الثالث

الأبنية الصرفية وفق دراسة تحليلية

المبحث الأول: الوزن الصرفي في بين الثبات والتحول 139
المبحث الثاني: الضرورة وأثرها في خروج بعض الأبنية الصرفية عن المألوف 169



الفهرس

المبحث الثالث: صيغ المبالغة بين القياس والسماع - دراسة تحليلية وفق الاستعمال والمعجمي 198
المبحث الرابع: ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة دراسة تحليلية 218

الفصل الرابع

الشجر في القرآن الكريم - دراسة صرفية دلالية

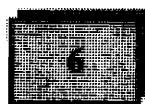
المبحث الأول: شجرة الزقوم 237
المبحث الثاني: شجرة الزيتون 251



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

lisanerab.com رابط بديل



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه الكريم، والصلوة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد...

فإن الموضوعات الصرفية لم تقل تلك العناية الواجبة التي نالتها موضوعات اللغة الأخرى، فالكثير منها ما زال يحتاج إلى البحث والقصسي ليخرج إلى النور ليكون ضيفاً كريماً بين أيدي الباحثين. والخوض في مسائل التصريف ليس أمراً يسيراً، لأن الباحث لا يعرف نتائجه إلا بعد صبر ومعاناة وعليه فإن هذا الكتاب الذي أضعه بين يدي القارئ مجموعة أبحاث ما كتبه على مدى أربع سنوات يجمع بين هذه الأبحاث آصرة واحدة هي أنها عبارة عن قضايا صرفية تربطها وحدة منهج هو العرض والتحليل لمجموعة من الأفكار الصرفية يمكن لطلبة العلم الإفادة منها في المستوى الصافي الذي يتسم بالصعوبة.

وقد راعيت في الفصل الأول منه جانب الموازنات الصرفية، سواء بين الكتب الصرفية، كما يتجلى ذلك فيما عقدته من موازنات بين كتابي " فعلت وأفعلت" لكل من أبي حاتم السجستاني والزجاج". وموازنة بين كتابي "المنقوص والمدود للفرزاء وحلية العقود في الفرق بين المقصور والمدود للأنباري، فضلاً عما قمنا به من موازنة بين سيبويه والأخفش ليبين من خلاله ما خالف الأخفش سيبويه من قضايا صرفية.

وتتناولت في الفصل الثاني، الدلالة الصرفية على وفق منظور تطبيقي للأبنية الصرفية في الكلام وما يحدد هذا التطبيق من خلال أثر الدلالة في تحول الأبنية الصرفية أو ارتباط الدلالة بالقياس العام للأبنية.

ثم انصب اهتمام الفصل الثالث للقضايا الصرفية التي تحتاج إلى تحليل للوصول إلى النتائج منها أسباب التحول في الميزان الصرفي وصيغ المبالغة بين القياس والسماع دراسة تحليلية وفق الاستعمال المعجمي، وباء النسب وأثرها في بنية الكلمة - دراسة تحليلية... إلخ.

أما الفصل الرابع فقد أسس على الشجر في القرآن الكريم واختارت من ذلك شجرتين درستهما دراسة صرفية هما شجرتا "الزقوم والزيتون" وحاوالت من خلال ذلك أن تستوحى دلالتهما في القرآن الكريم مستصحبين بعض ما توصل إليه اللغويون والمفسرون في هذا المجال لأن ما دام القرآن من عند الله تبقى إشاراته للطبيعة حقاً مطلقاً وعلمأً يقيناً وكل ما يحتاجه المسلمون هو سبر أغوار هذه الآيات والتعمر في النظر والتأمل والبحث العلمي لتكشف لهم العلوم

وأخيراً أتمنى من الله تعالى أن أكون قد وفقت ولو قليلاً في خدمة طلبة العلم ولاسيما الذين لهم الاهتمام بالمستوى الصرفي في الكلام لأنه يوضح لهم قسماً من القضايا الصرفية المنضوية في صفحات الكتب التي تحتوي على معالجات تزيل الكثير من الغموض الذي قد يعرض ذهن الدارس. وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

الأستاذ الدكتور خديجة زيارة الحمداني

١

الفصل الأول

موازنات صرفية

- ♦ البحث الأول: بين مكتابي (فعلت وأفعلت) لكل من أبي حاتم السجستاني (ت 725هـ) والزجاج (ت 311هـ).
- ♦ البحث الثاني: المقصور والمدود في الموروث اللغوي مع موازنة بين مكتابي "المتفوض والمدود للفراء" و "حلية العقود في الفرق بين المقصور والمدود" للأنباري.
- ♦ البحث الثالث: بين سببيويه والاختش: دراسة صرفية موازنة



الفصل الأول

موازنات صرفية

بين كتابي (فعلت وأفعلت)

لكل من أبي حاتم السجستاني ت 355هـ والزجاج ت 311هـ

ا. كتب فعلت وأفعلت للأذاء

ما لا شك فيه أن المعجمات الكبرى الموجودة بين أيدينا لم تظهر بهذه الصورة إلا بعد أن مرت بأطوار متعددة حتى وصلت إلى ما هي عليه، لذلك تعد كتب (فعلت وأفعلت) مرحلة مهمة جداً سبقت ظهور تلك المعجمات، إذ كانت لها خير معين، فقد أغنتها بالمادة العلمية التي حوتها بين طياتها. وبطبيعة الحال أن هذا الاحتواء لهذه المادة، كان مقصوراً، لأن علماء اللغة في البدء كانوا يجمعون مفردات اللغة عن طريق مشافهة العرب الفصحاء من أجل حفظ اللغة لما يعترضها من تغيرات سلبية قد تصيبها لأسباب مختلفة وكان نتيجة لذلك أن ظهر في القرنين الأول والثاني عدد من الكتب اللغوية، التي تعالج موضوعات معينة من مجالات اللغة العربية ومن هذه الكتب:

- 1- كتاب الأيام والليالي والشهور للفراء " ت 207 ".
 - 2- كتب في الخيال والزرع والرحل والدلول لأبي عبيدة " ت 210هـ ".
 - 3- كتب في السلاح والدارات وأسماء الوحوش للأصممي " ت 216 "... إلخ.
- إلى جانب ذلك، امتد جهدهم إلى جمع ظواهر اللغة ومفرداتها في كتب صغيرة، ومن هذه الكتب، فعلت وأفعلت إذ تعد هذه الكتب الركيزة الأولى لظهور الكتب العلمية الكبيرة القائمة على حسب المعاني وال الموضوعات منها الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم " ت 224 "... إلخ.

وبطبيعة الحال إن ظهور كتب " فعلت وأفعلت " في تلك الحقبة الزمنية لا يعني أن علماء اللغة، قد أهملوا ذكر هذا الموضوع في خلال كتبهم اللغوية، فقد أفرد كثيرون منهم فصولاً لا تخص هذا الموضوع ومن هؤلاء سيبويه "ت180هـ" إذ قال نقاً عن الخليل وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل فيجيء به قوم على فعلت، ويُلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت كما أنه قد يجيء الشيء على أفعلت لا يستعمل غيره، وذلك قلته البيع وأقلته وشغله وأشغله، وصر أذنيه، أذنيه وبكر وأبكر. وقالوا أبكر فأدخلوه مع أبكر، وبكر كأبكر، فقالوا أبكر، كما قالوا: أدنف الرجل فبنوه على أفعل، وهو من الثلاثة ولم يقولوا دَفَّ، كما قالوا مَرِضَ: وأبكر كَبَكَر... وقالوا: حَرَثَ الظَّهَرَ وَأَحْرَثَه...⁽¹⁾.

وكذلك من اللغويين الذي اهتموا بهذه الظاهرة ابن درستويه 347هـ، إذ قال "لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين وال نحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم على طباعهم وما في نفوسها من معانيها وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون العلة والفرق فظنوا أنهما بمعنى واحد وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات، أنفسهم... وليس يجيء شيء من هذا الأعلى لغتين متباليتين كما بينا أو يكون على معندين مختلفين...⁽²⁾. وقال ابن سيده " وقد يكون فعلت وأفعلت بمعنى واحد كأن كل واحد منها لغة لقوم ثم تختلط فتستعمل اللغتان كقولك" قلته البيع وأقلته وشغله وأشغله وصر أذنيه وأصر إذا أقامها...⁽³⁾ ومن اللغويين الذين اهتموا بهذه الظاهرة وأفردوا لها في كتبهم على سبيل المثال لا الحصر " ثعلب ت 291هـ " في الفصيح وابن قتيبة

(1) الكتاب: 4/ 61 وينظر أيضاً "ما بعد ص 61.

(2) المزهر 1/ 384.

(3) المخصص 14/ 171.

"276هـ" في أدب الكاتب وابن دريد ت 321هـ في الجمهرة، وابن القوطيه ت 367هـ" في الجمهرة، وابن القوطيه ت 367هـ في (الأفعال) وابن القطاعات 515هـ في (الأفعال)... إلخ. ومهما يكن من أمر، فإن معالجة اللغويين لهذه المسألة كان مبنياً على اعتبار أن نشوء هاتين الصيغتين باتفاق المعنى بينهما، كان نتيجة تداخل اللغات مع بعضها وهذا واضح من خلال ما ذكرناه من أقوال اللغويين المذكورة آنفأ، وقد أطلق ابن جني على هذه الظاهرة بتركيب اللغات⁽¹⁾.

وكان نتيجة لذلك أن ظهر كثير من الكتب التي تعالج هذه الظاهرة، بطبيعة الحال ولم يصل إلينا من هذه الكتب المطبوعة إلا اثنان هما:

1- فعلت وأفعلت، للزجاج ت 311هـ، نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي.

2- فعلت وأفعلت / أبي حاتم السجستاني ت 255هـ، الذي حققه الدكتور خليل العطية.

أما بقية الكتب فلم تصل إلينا وسأذكر هنا أسماء المؤلفين الذين صنفووا في هذا المجال، معتمدة في ذلك ما ذكره الدكتور خليل العطية في⁽²⁾ مقدمة تحقيق الكتاب لأننا حاولنا أن نزيد عليها فلم نعثر على غيرها وهم على النحو الآتي:

1- أبو علي محمد بن المستير المعروف بقطرب 206هـ.

2- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء 207هـ.

3- أبو عبيدة عمر بن المثنى 210هـ.

4- أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري 215هـ.

5- أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمسي 216هـ.

(1) ينظر المحاسب 365/1.

(2) ينظر فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني 71 وما بعدها.

- 6- أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي 224هـ.
- 7- أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون التوزي 233هـ.
- 8- يعقوب بن السكري 246هـ.
- 9- أبو العباس محمد بن الحسن بن دينار الأحول "كان حياً سنة 250هـ".
- 10- أبو حاتم السجستاني 255هـ.
- 11- أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج 310هـ.
- 12- أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد 321هـ.
- 13- عبد الله بن جعفر بن درستويه 347هـ.
- 14- أبو علي إسماعيل بن القاسم المعروف بالقالي 356هـ.
- 15- أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي 371هـ.
- 16- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري 577هـ.
- 17- أبو القاسم بن القاسم الواسطي 626هـ.

ويدل ذلك على اهتمام اللغويين البالغ بهذه الظاهرة اللغوية، سواء ما أفردوه في كتبهم من فصول تناولوها بالدراسة والاهتمام أو المؤلفات المتعددة، وهي ظاهرة تستحق الوقوف عليها والاهتمام بها، لأنها تدفعنا إلى السؤال الآتي لماذا وجدت صيغتان بمعنى نفسه؟ وأرى كما ذكرنا سابقاً أن هذا الأمر يعود إلى اختلاف اللهجات، فلهجة قبيلة ما تورد صيغة "أفْعَلْ" ولهجة قبيلة أخرى تورد صيغة " فعل" ثم جاء جامعو المعجمات فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض من غير أن يعنوا في كثير من الأحوال بإرجاع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه⁽¹⁾.

(1) فقه اللغة "وأفي" 186/.

بـ مصادر الكتاب

١- مصادر كتاب فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني:

لقد أكد أبو حاتم السجستاني في أول مؤلفة أنه عرض مادة كتابة على أستاذه عبد الملك بن قريب الأصمعي إذ قال "هذا كتاب فعل وأفعل": قال أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، هذا باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد عن عبد الملك بن قريب سأله عنه حرفاً حرفاً^(١). وهذا الذي قاله أبو حاتم يؤكد لنا أنه نقل أغلب مادة الكتاب مشافهة عن طريق أستاذه الأصمعي فقد ذكر اسمه في 68 موضعًا وكان أبو حاتم أحياناً يصرح باسم الأصمعي وأحياناً أخرى يذكر عبارة "قال" "نحو" قال: يقول أكثر العرب، كنتُ الدرة والجارية وكل شيء صنعته فأنا أكنته وأنا كان وهي مكنونة قال: وكذلك كل شيء في معنى الصّون^(٢). و (قال الأصمعي: يقال معَ الثوب إذ أخلق ولا يقال: أمحَ الثوب ولكن يقال: المسألة تمحُّ وجه الرجل أي تخلقه وكذلك يقال أمحَ البلى الثوب فكأنه مما ينفذ إلى مفعول)^(٣).

ولكنه لم يقتصر في عرض مادة كتابه على ما نقله من الأصمعي، بل أخذ أيضاً مادته عن طريق أستاذه أبي زيد الانصاري فقد ذكر اسمه في 48 موضعًا نحو وسمعت أبو زيد يقول: أهل نجد يقولون: أكنتُ اللؤلؤة والجارية فهي مُكَنَّة، وكنتُ الحديث وكل صواب، وكان يتسع في اللغات حتى ربما جاء بالشيء الضعيف فيجري ذلك مجري القوي، وكان الأصمعي مولعاً بالجيد المشهور ويضيق فيما سواه...^(٤). و (قال أبو زيد: يقال نهج وخلق وكذلك يقال أسمَلَ الثوب أخلق فهو مُسْمَل. قال أبو زيد سَمِلَ الثوب...)^(٥).

(١) فعلت وأفعلت السجستاني / 87.

(٢) المصدر نفسه / 87 وينظر 289.

(٣) نفسه / 88 وينظر 89.

(٤) نفسه / 88 وينظر 89.

(٥) نفسه / 89.

وكذلك ذكر اسم أبي عبيدة في 21 موضعًا نحو... وكذلك قال أبو عبيدة يقال: نهج وخلق وكذلك قال يونس وأنشدونا

الا ياقتُل قد خلقَ الجديـدُ وحـبـكـ ما يـمـحـ وـما يـبـيـدـ⁽¹⁾
وأبياتاً سوى هذا...⁽²⁾.

وقال أبو عبيدة (سلك فلان فلاناً الطريق في معنى الأول)⁽³⁾.

ونقل أيضاً عن أبي عمرو بن العلاء في (9) مواضع نحو قال وسمعت أبا عمرو بن العلاء يقول سفقت الباب مثل سفقت عينه وأنشد لرؤيه:

وما اشتلاها سفقةً للمنصف...⁽⁴⁾ (وقال وسمعت أبا عمرو يقول عَقْمَ اللَّهِ رَحْمَهَا وَلَمْ أَسْمَعْ أَعْقَمْ بِالْأَلْفِ، ويقال: رَحْمٌ مَعْقُومَةٌ وَعَقِيمٌ وَامْرَأَةٌ عَقِيمٌ وَرَجُلٌ عَاقِرٌ وَامْرَأَةٌ عَاقِرٌ)⁽⁵⁾.

وقد ذكر إلى جانب هؤلاء، أسماء العلماء عدد من اللفويين، ولكن اعتماده عليهم قليل جداً وهم:

1. الخليل ذكر اسمه مرة واحدة فقط نحو (قال أبو حاتم: وهو القياس أن يكون فعل مثل كَرْمٌ وظَرْفٌ ولكنه مدغم وأما حبذا فقال الخليل والأخفش إنما هو حبّ ذا الشيئان بمنزلة شيء واحد يرفع ما بعده...).⁽⁶⁾

2. سيبويه ذكر اسمه مرة واحدة نحو (يقال: اسْطَاعَ يُسْطِعَ بِقْطَعَ الْأَلْفِ في الماضي وضم الياء في المستقبل وإن أباء الأصمعي لقلة انتياد الناس له وهذا الذي ذكرت هو الأصل والمصدر بذلك على النطق به وذلك أنه يقال: إطاعة

(1) البيت للاعشى: ينظر ديوانه 321 ولسان العرب "خلق".

(2) فعلت وأفعلت السجستاني / 89.

(3) المصدر نفسه / 92.

(4) المصدر نفسه / 116.

(5) المصدر نفسه / 132-133.

(6) نفسه / 98. ورأي الخليل هذا في كتاب سيبويه 180/2.

كما يقال: أجاد إجاده وأعاد إعادة وما أشبهه. وإنما غلطة دخول السين مع قلة الاعتياد له فجعله كسين است فعل التي ألفها في الفعل الماضي منه موصولة ويأوها في المضارع مفتوحة وليس ذلك كما ذكر حين يكون كسين است فعل التي للطلب والدعاء لأنها تدل على أنه استدعى أن يفعل به كقولك: استضرب واستشم والسين ها هنا في ذا الموضوع داخلة على إطاع لا معنى الطلب والدعاء فكما تقول: أطاع يطيع فكذلك تقول استطاع يُسطِّع، فالسين إنما هي عوض من حركة العين من أفعال وهذا قول سيبويه⁽¹⁾.

3. حماد بن سلمة ذكر في موضع واحد نحو (ويقال: جَرَس الطائر والنحل إذا سمعت حركتها أو حركة أكل النحل ورق الشجر قال: وسمعت حماد بن سلمة يقول: نحل جَرَشت الغُرفط بالشين المعجمة فقلت له أنا: جرست بالسين غير معجمة في النحل فقال: خذوها عنه فإنه أعلم بذا...⁽²⁾).

4. أبو مالك عمرو بن كركرة، فقد أخذ عنه في موضعين نحو "قال أبو مالك كانبْ كانزْ قال أبو الحسن: يقال: تعكش شعره إذا تلبَّد بعضه على بعض..."⁽³⁾.

5. الأخفش فقد أخذ عنه في (7) موضع نحو (وقال أبو زيد: أنتن اللحم وئنْ جميعاً ويقال للشيء المتغير مُنْتنٍ ولا يقال ناتن، قال أبو الحسن: قد يقال مُنْتن ومنتن ومنتن...)⁽⁴⁾.

6. يونس بن حبيب: فقد أخذ عنه في موضع واحد نحو (قال أبو زيد: يقال نهج وخلق وكذلك قال أبو عبيدة يقال نهج وخلق وكذلك قال يونس...⁽⁵⁾). وقد

(1) فعلت وأفعلت "السجستانى"/126. ينظر رأي سيبويه في الكتاب 1/25.

(2) المصدر نفسه / 195.

(3) نفسه/124 وينظر ص 153.

(4) نفسه/135 وينظر أيضاً: 98، 116، 124، 126.

(5) فعلت وأفعلت (السجستانى)/89.

ذكر صاحب الكتاب اسمه في (32) موضعًا منها قوله (... ويقال طاع فلان لفلان أي سمح له بذلك وطاعت أنا مكسورة الطاء قال أبو حاتم إجراء مجرب خفت أخاف خوفا...)⁽¹⁾ و (يقال أطرقت النعل فهي مُطرقة قلت: أفيقال طرقتها - بالتشديد - فقال: لا ولكن طرقتها بالتحفيف قال أبو حاتم: ولا يقال ذلك ولم اسمعه من أحد غيره وقال ومنه طارقت النعل. أبو حاتم: طارقت بين الثوبين إذا جعلت أحدهما على الآخر...).⁽²⁾

نلاحظ من هذا الإحصاء لأسماء اللغويين الذين ترددت أسماؤهم في أثناء الكتاب وهو تأكيد لما صرّح به أبو حاتم السجستاني في بدء الكتاب من أنه أخذ مادة كتابه من أستاذه الأصممي مشافهة دون أن يذكر بقية أسماء اللغويين في هذا التصريح ويخيل إلىّ أنه جمع مادة الكتاب وتحاور بها مع أستاذه الأصممي مشافهة ثم ثبت الموضع الصحيح وأبعد ما هو خاطئ منها والدليل على ذلك قوله (سألته عنه حرفاً حرفاً). وهذا الأمر هو الذي جعله يصرّح باسم الأصممي بكثرة دون بقية اللغويين.

2- مصادر كتاب فعلت وأفعلت للزجاج:

من خلال دراسة كتاب فعلت وأفعلت للزجاج، لم أجد إشارات الزجاج واضحة في ذكر أسماء اللغويين الذين اعتمدتهم إلا لاما، وقد استطعنا أن نحصر مصادر كتابه على النحو الآتي وهي:

1. الأصممي: فقد أخذ عنه في موضعين نحو (وقال الأصممي وأبو عبيدة: فريت الشيء وأفريتها إذا قطعته وفشلت الرجل وأفشلته إذا ضربته بالسوط...).⁽⁴⁾.

(1) المصدر نفسه / 136.

(2) نفسه 194 وينظر: 87، 87، 91، 94، 95، 96، 98، 99، 124، 138، 158.

(3) نفسه/ 87.

(4) فعلت وأفعلت (الزجاج)/ 32.

2. أبو عبيدة: فقد أخذ عنه في خمسة مواضع نحو (رابني الشيء وأرابني بمعنى واحد ورغبت الرجل وأرغنته إذا طعنته مرة بعد أخرى...)⁽¹⁾.

3. أبو زيد الأنباري: فقد أخذ عنه في (ثلاثة مواضع) نحو (.. قال أبو عبيدة وأبو زيد الأنباري: برق الرجل وأبرق إذا أوعد وتهدد وكذلك برقت والاختيار في هذا برق الرجل وببرقت السماء...)⁽²⁾.

هذا ما صرخ به الزجاج من نقل عنهم وما عدا ذلك فهو لا يصرح بأسمائهم بل يذكر عبارة قال أهل اللغة نحو (يقال لاق الرجل الدواة وألا قها قال أهل اللغة: أصل هذا أن يحبس الأنفاس فيها...)⁽³⁾.

وكذلك كان يقول قال النحويون دون أن يذكر أسماءهم نحو (... وباع الرجل الفرس وأباعه بمعنى واحد، أبو عبيدة: وقال النحويون أبعثه عرضته للبيع...)⁽⁴⁾. واستعمل الكلمتين (يقال وتقول) بكثرة نحو ذلك (تقول: بشرت الرجل بخير وأبشرته أبشره وبشرته مشدداً أيضاً من البشرة وإنما قيل البشرة لأن الرجل إذا سمع ما يحب حسنت بشر وجهه...)⁽⁵⁾ و (يقال: بشرت الأديم وأبشرته وأديم مبشر ومبشر إذا بشر)⁽⁶⁾ و (يقال للحر وما في يده لا يعرض عليه فيه: قد بهلت فلانا بهله إذا خلنته ويقال للعبد أيضاً بهله فهو مبهل إذا خلنته...)⁽⁷⁾. و (تقول: حمأت البئر أي أخرجت حمائها، وأحمائهما أقيمت فيها

(1) المصدر نفسه/18.

(2) نفسه/3.

(3) نفسه/3.7.

(4) نفسه/4.

(5) نفسه/3.

(6) نفسه/4.

(7) نفسه/5.

الحماً وحسَّ الرجل القوم إذا قتلهم، وحسَّ الدَّابة بالمحَسَّة وأحسَّ بالشيء إذا علِمَ به...^(١).

نلاحظ من خلال ما ذكرناه أنَّ الفرق واضح في إيراد مصادر الكتابين، إذ تبين لنا أنَّ أبا حاتم السجستاني كان واضحاً في بيان أثر أستاده في إيراد مادة الكتاب، وكان أميناً جداً في تدوين آرائه وآراء بقية أساتذته، وأساتذة شيخه الأصمعي ولاسيما أبو زيد الأنباري وأبو عمرو بن العلاء، وهذا الأمر لم نجده عند الزجاج خلال عرض مادة الكتاب، إذ كان أسماء اللغويين الذين ورد ذكرهم في أثناء الكتاب، وأكثر ما كان يستعمل كلمة يقال أو يقول، لكي يتتجنب ذكر الأسماء.

وجه منهج الكتابين:

1- منهج أبا حاتم السجستاني في عرض المادة

لم ينظم أبو حاتم السجستاني مادة كتابه على حسب الحروف الهجائية، إذا كانت المواد متداخلة فيما بينها، إذ استهلها بالمواد التي تبدأ بحرف الكاف نحو (قال: يقول أكثرُ العرب، كثُنتُ الدرة والجاربة وكل شيء صُنْتُه فأنَا أَكْنُثُها، وأنَا كَانُّوهي مَكْنُونَة...)^(٢)، وختم الكتاب بحرف الواو نحو (ويقال أولُعه الله بذلك قال جرير في الراعي):

فأولَع بالعفاس بني نمير كما أَوْلَفْتَ بالدَّبَرِ الْغُرَاباً^(٣)

العفاس: اسم ناقة لهم، والعفاس وبروع اسمان لناقتين لهم. ولا يقال: (ما هذا الولع إنما يقال ما هذا الولوع والولوع والإيلاع...).^(٤)

(١) فعلت وأفعلت (الزجاج) وينظر 13، 14، 15، 17، 19، 21، 22، 26، 204.

27... الخ.

(٢) فعلت وأفعلت (السجستاني) 87.

(٣) ينظر ديوان جرير 63.

(٤) فعلت وأفعلت السجستاني 204.

وهناك ملاحظة مهمة في منهج أبي حاتم، أنه لم يلتزم بإيراد ما جاء به من (فعل) و (أفعال) ومعناهما واحد، كما نص في مقدمة كتابه عندما قال (وهذا باب فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ)⁽¹⁾. وهذا الأمر كثير المجيء في أثناء الكتاب نحو (... ويقال: جَزْ شِعْرَةً وَاجْزَ شِعْرَهُ إِذَا حَانَ أَنْ يُجَزَّ وَمَعْنَاهَا مُخْتَلِفٌ ...) و (طَارَقْتُ بَيْنَ الشَّوَّبَيْنِ إِذَا جَعَلْتُ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ)⁽²⁾ فقد ذكر لنا معنى " فَاعِلْ " وكذلك (... قال: وسمعت سُوْسَ تَسْنُوِسَا وَهُوَ مَسُوسٌ قَالَ الْعَجَاجُ)⁽³⁾:

ولم يُخالطْ عُودَةً سَاسٌ تَغْرِي⁽⁴⁾.

قال: " ولا أَرَأِ إِلَّا مِنْ سَاسٍ ..." ⁽⁵⁾ فقد عرض هنا مادة " فعل " وهذا الاستطراد كثير في كتاب أبي حاتم السجستاني، فقد عرض أيضاً من خلال إلى ظواهر لغوية تعرّض اللغة مثل الإبدال الذي يحصل بين الكلمات نحو ذلك " الصَّقِيعُ وَالسَّقِيعُ لِغَتَانِ ..." ⁽⁶⁾ و " أَسْفَقْتُ فَهُوَ مُسْفَقٌ وَيَقُولُ أَسْفَقْتُ وَأَصْفَقْتُ بِالسِّينِ وَالصَّادِ ..." ⁽⁷⁾.

وتظهر لنا أيضاً قضية مهمة جداً من خلال استقرار الكتاب وهي، أنه كان يذكر المادة ويدرك أحياناً مضارعها ثم يرده بالصدر، وأحياناً أخرى يكتفي بالفعل ومضارعه من دون المصدر نحو "الأصمعي: أَنْهَاجَ التَّوْبَ إِنْهَاجاً وَهُوَ مُنْهَاجُ لِلْخَلْقِ لَيْسَ غَيْرِ ..." ⁽⁸⁾ و " رَكْبُ مُهْرَهُ وَأَرْكَبُ مُهْرَهُ إِذَا آنَ آنَ

(1) فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ (السجستاني)/87.

(2) المصدر نفسه: 88.

(3) نفسه/194.

(4) ديوان العجاج/20/11.

(5) فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ (السجستاني)/102.

(6) المصدر نفسه/175.

(7) المصدر نفسه/116.

(8) فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ (السجستاني)/89.

يُرْكَب.." ⁽¹⁾ ويقال أصْدَدَ الرَّجُلُ إذا ارْتَفَعَ في صدر الوادي من حيث يأتِي السِّيلُ ولم ينحدر والمصدر الإِصْعَاد" ⁽²⁾ و "يقال: شَرَعَ يَشْرَعُ ولم نعرَفَ يَشْرُعُ..." ⁽³⁾ "وقال الأَصْمَعِي: يقال ثَوَى يَثْوِي فَهُوَ ثَاوٍ وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ "وَمَا كُنْتَ ثَاوِيَاً فِي أَهْلِ مَدْنِينَ" ⁽⁴⁾ قال ولا يقال: ثَوَى يَثْوِي..." ⁽⁵⁾ وسألت الأَصْمَعِي عن قولهم: أَجْلَوْا فَقَالُوا: انْكَشَفُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ فَذَهَبُوا مَسْرِعَيْنِ مِنْ فَزْعٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَمَّا جَلَوْا يَجْلُونَ جَلَاءً مَمْدُودَةً - فَيَعْنِي أَنَّهُمْ سَارُوا فِي رَفْقٍ وَذَهَبُوا - قَالَ وَيَقُولُ: "جَلَاءُ الْقَوْمِ جَلَاءً" وَجَلَّوْا مَشَدَّدَةً يَجْلُونَ وَيَجْلُونَ جَلَّوْا وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ مِنْ هَذَا..." ⁽⁶⁾.

إِلَى جَانِبِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَذَكُرُ أَحَيَانًا مَشْتَقَاتٌ صِيفِيَّةٌ "فَعَلَ وَأَفْعَلَ" نَحْوُ "اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ مَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمُشَبِّهَةِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ شَائِعَةٌ جَدًّا فِي مِبَاحِثِ الْكِتَابِ نَحْوَ ذَلِكِ "... وَيَقُولُ سَرِيتُ بِالْقَوْمِ وَأَسَرِيتُ بِهِمْ لِغَتَانَ مَعْرُوفَتَانِ وَأَنَا مُسْنَرُ وَسَارِ بِهِمْ" ⁽⁷⁾. "وَيَقُولُ تَرَفَّتُ الْعِبْرَةُ وَأَنْزَفَتُهُ لِغَتَانَ مَعْرُوفَتَانَ وَتَمِيمٌ تَقُولُ: أَنْزَفَتُ الْعِبْرَةَ وَهِيَ مُنْزَفَةٌ..." ⁽⁸⁾ و "يَقُولُ: مَلْحُ الْمَاءِ بِضْمِ الْلَّامِ فَهُوَ مَلْحٌ وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَ "هَذَا عَدْبُ فُرَاتٍ وَهَذَا مَلْحُ أَجَاجٍ" ⁽⁹⁾ قَالَ الأَصْمَعِيُّ يُقَالُ مَاءُ مَالَحٌ وَلَمْ يُعْرَفْ مَلْحٌ وَمَالَحٌ إِنَّمَا جَاءَ عَلَى مَلْحٍ وَلَمْ يُعْرَفْ أَمْلَحُ الْمَاءِ..." ⁽¹⁰⁾ و "يَقُولُ صَرَدَ السَّهْمَ صَرَداً": إِذَا نَفَذَ مِنْ الرَّئَةِ وَأَصْرَدَتْهُ أَنَا إِذَا

(1) المصدر نفسه/ 88.

(2) فعلت وأفعلت (السجستانى)/ 170.

(3) المصدر نفسه/ 171.

(4) سورة القصص/ 28.

(5) فعلت وأفعلت (السجستانى) / 176.

(6) المصدر نفسه/ 178.

(7) نفسه/ 100.

(8) نفسه / 103.

(9) سورة الفرقان 53/25.

(10) فعلت وأفعلت (السجستانى) / 115.

أنفذه... ورجل صَرِدَ إذا تقبض من القرْ و فعله "صَرِدَ يَصْرَدَ صَرَداً..."⁽¹⁾ و "وأصلَ اللحم فهو مُصلٌّ إذا تغير ولا يقال قد صلّ..."⁽²⁾ و "... وقال أبو زيد: أنتَ أنتَ اللحم وَتَنَّ جميماً ويقال للشيء المتغير مُتَنَّ ولا يقال: ناتن"⁽³⁾ و "... ويقال: أشافت عليه وأنا مُشْفِقٌ وشفيق وقد أشافت من ذلك قال أبو زيد: أشافت عليه وأما مشيق وشافت عليه وأنا شفيق ...".⁽⁴⁾

ونراه أحياناً يذكر صيغة "أَفْعَلَ" دون صيغة "فَعَلَ" نحو (ويقال: أمخ العظم إمخاخاً) إذا صار فيه المخ وهو النَّقْيُ، والأنقاء والظام وهو مُنْقٍ ولا يقال غير ذلك لا يقال مخ...)⁽⁵⁾ و (يقال: أقتلته البيع وأنال مُقْيل وهو مقال، ولا يقال قَلْتُه البيع...).⁽⁶⁾ و (والنجد المرتفع من الأرض، ويقال: أنجد فلان إنجاداً) أي سار إلى نجد وهو مُنْجَد...)⁽⁷⁾، (ويقال: أحَدَت المرأة على زوجها إحداداً) إذا إذا تركت التطيب والتزيين وهي مُحَدَّة ولم يعرف حَدَّت كما عرفه أبو زيد قال: ويقال: الأَحَدَادَ ولا يقال: الحداد...).⁽⁸⁾.

وأحياناً يحدث العكس إذا يذكر صيغة "فَعَلَ" دون صيغة "أَفْعَلَ" نحو (قال الأصمسي: نَضَرَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَلَمْ نَسْمَعْ أَحَدًا) يقول أنظر الله وجهه بالألف...)⁽⁹⁾ و (... ويقال وقفْتُ بِالْمَكَانِ وَوَقَفْتُ الدَّابَّةَ وَوَقَفْتُ وَهُوَ مَوْقُوفٌ. ولا

(1) المصدر نفسه/129.

(2) فعلت وأفعلت (السجستانى) / 134.

(3) المصدر نفسه / 135.

(4) نفسه / 180.

(5) فعلت وأفعلت (السجستانى)/93.

(6) المصدر نفسه / 132.

(7) نفسه / 111.

(8) نفسه / 142-141.

(9) نفسه / 111.

يقال: أوقفت قال: ولا يقال ما أوقفك ها هنا...⁽¹⁾ و (... ويقال حلَّ فلان من إحرامه ليس غير ذلك وهو حلال ولا يقال: أحلَّ...)⁽²⁾ و (قال الأصمعي: يقال طلَّعتُ الجبلَ ليس غير ولا يقال: أطلعته...)⁽³⁾.

إلى جانب هذا يذكر أحياناً الصيغتين "فَعَلَ وَأَفْعَلَ" دون أن يكون بينهما اتفاق في المعنى نحو (قال الأصمعي يقال ساسَ الطعام وأساس). قال: فلا أدرى المعنى واحد أم بينهما شيء ولا أدرى أيهما أكثر في كلام العرب أساساً أم ساس ولم يعرف سيس وهو مسوس...)⁽⁴⁾ ويقال (جمَّت الركبة تجم جموعاً جموعاً" إذا اجتمعت جمتها أي ماؤها، ولا يقال: أجمت ولكن أجم الشيء إذا حان...)⁽⁵⁾ و (... ويقال: هَجَرَ يهْجُرُ، إذ أَهْذَى من الْهَذِيَانُ، وأَهْجَرَ جاء بأمر قبيح وتكلَّمَ به وهو من الْهَجْرِ...)⁽⁶⁾ و (... ويقال: زَحَفَ الرجل على قدميه ليس غيره، ولكن أزَحَفَ الدابة والرجل إذا أَعْيَا وزَاحَفَ الشاعر في الشعر...)⁽⁷⁾.

وهناك أمر مهم جداً أيضاً في منهج أبي حاتم السجستاني وهو كثرة الشواهد، الواردة في الكتاب وكثرة التوثيقات التي كان يستعملها صاحب الكتاب للتحقق من المسائل التي يعرضها، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

- 1- الشواهد الشعرية بلغ عددها 196 بيتاً، وكانت هذه الشواهد متعدة لشعراء جاهليين وإسلاميين وأمويين.
- 2- الآيات القرآنية بلغ عددها 71 آية.
- 3- الأحاديث النبوية بلغ عددها 11 حديثاً نبوياً.

(1) نفسه / 158.

(2) نفسه / 154.

(3) نفسه / 95.

(4) فعلت وأفعلت (السجستاني)/101.

(5) المصدر نفسه / 106.

(6) نفسه / 111.

(7) نفسه / 127.

4- الأمثال وأقوال العرب بلغ عددها 20 مثلاً وقولاً.

إذ كان أبو حاتم يروي هذه الشواهد لتوثيق الكثير من المسائل نحو (قال ويقال: عذرْتُ من نفسي وفي الحديث (لا يهلك امرؤ حتى يعذر من نفسه)⁽¹⁾) وأنشدني شعبة منذ أكثر من خمسين سنة بيت الأخطل:

فإن تكْ حِرْ أبْنِي نَزَارْ تواضَعْتْ فقد عَذَرْتَنَا فِي كَلَابِ وَفِي كَعْبِ⁽²⁾

قال يقال: (أعذرنا أيضاً قال: ويعني عذرنا ثلمتنا وليس المعنى جعلت لنا عذراً)، ويقال: به عاذرْ أي أثر ويقال (اعذرْ مَنْ أندَرْ)⁽³⁾ أي جاء بعذر وأعذرنا عليه عند القاضي أي بلفت فيه العذر...)⁽⁴⁾ و (... ويقال: دهاء الشيء وما دهاك يا فلان لا يقال إلا كذا وتقول: أدهيَتِ الإعرابيَّ أي وجدته داهية قال وهذا مثل قول عمرو بن معدى كرب لبني سليم) (يا بني سليم لقد سألناكم فما لناكم وقاتلناكم فما أجبناكم، وهاجيناكم فما أفحمناكم...)⁽⁵⁾. أي مما وجدناكم نجلاء ولا جبناء ولا مفحمين...⁽⁶⁾ (... ويقولون: لا يلبط) فقلت للأصمي فقد أنشدناه أبو زيد عن المفضل:

أَلَا قَاتَتْ بِهِانَ وَلَمْ تَأْبِقْ تَعْمَتْ وَلَا يَلِيظُ بِكَ النَّعِيمِ⁽⁷⁾

(1) صحيح مسلم / 2280.

(2) ينظر المخصص 13/81 والغريب المصنف / 310.

(3) ينظر مجمع الأمثال 1/320.

(4) فعلت وأفعلت (السجستانى) 169-170.

(5) ينظر إصلاح المنطق: 250 وأدب الكتاب / 344 وشرح المفصل 7/259.

(6) فعلت وأفعلت (السجستانى) / 178.

(7) ينظر النوادر (أبي زيد) / 16، وشرح المفصل 4/62.

فقلت: فما تأبقي؟ فلم يعرفه قال ومن ذاك قولهم: ما يلتفظ بصَفْرِي⁽¹⁾...)⁽²⁾
 وقد اهتم أبو حاتم السجستاني أيضاً بالاحتجاج بالآيات القرآنية،
 للوصول إلى اللفظة الصحيحة، لأن اللغويين قد أجمعوا على جواز الاحتجاج
 بالقراءات القرآنية، إذ قال السيوطي (وأما القرآن فكلما ورد أنه قرئ به جاز
 الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذًا)⁽³⁾ وهذا
 يدفعنا إلى القول بأن أبي حاتم قد وقف من بعض القراءات موقفاً متسامحاً من
 أجل التثبت من صحة كثير من الألفاظ التي وردت في كتابه نحو (وقيس
 تقول: نَرَفَتُ الْعَبْرَةَ وَنَزَفْتُ مَاءَ الْبَئْرِ وَهُوَ مَنْزُوفٌ وَيَقُولُ نَزَفْنَا الدَّمَ فَهُوَ مَنْزُوفٌ
 وَنَرَفَ فَلَانَ مِنَ الدَّمِ وَمِنْ ذَهَابِ الْعُقْلِ. سَكَرًا وَفِي الْقُرْآنِ (وَلَا يَنْرَفُونَ)⁽⁴⁾
 (وَقُرِئَتْ وَلَا يَنْرَفُونَ)⁽⁵⁾. و (يَقُولُ هُوَ يُحَبِّنِي وَيَعْبُدِنِي وَلَا يَقُولُ: حَبَّنِي وَلَا حَبَّبَتِهُ.
 قَالَ أَبُو حَاتَمَ قُرِئَتْ (يَحْزَنُهُمُ الْفَزْعُ الْأَكْبَرُ)⁽⁶⁾ وَيُحَزِّنُهُمُ⁽⁷⁾ و (يَقُولُ: يَعْنِتُ
 الْفَاكِهَةُ فَهِيَ يَانَعَةٌ وَيَعْنِتُ فَهِيَ مَوْنَعَةٌ يَقَالُونَ جَمِيعاً وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ. قَالَ اللَّهُ
 تَبَارَكَ وَتَعَالَى (انظُرُوا إِلَى ثُمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ)⁽⁸⁾ أي نضجه ويقرأ (وَيَنْعِهِ) وهي
 وهي قراءة وتقرأ (وَيَانَعِهِ)⁽⁹⁾ و (يَقُولُ: جَمَعْتُ أَمْرِي وَاجْمَعْتُهُ وَفِي الْقُرْآنِ (فَجَمَعْ

(1) ينظر فصل المقال / 311، ولسان العرب (لوط).

(2) فعلت وأفعلت السجستاني / 122.

(3) الاقتراح / 14-15.

(4) سورة الواقعة 56/19.

(5) فعلت وأفعلت (السجستاني)/104.

(6) سورة الأنبياء 21/103.

(7) ينظر النشر في القراءات العشر 2/244.

(8) سورة الأنعام 6/99.

(9) فعلت وأفعلت السجستاني / 90.

ثم أتى)⁽¹⁾ ويجوز في الكلام أجمع كيده وتقرأ بالقطع (فأجمعوا أمركم وشركاءكم)⁽²⁾ وتقرأ بالوصل (فأجمعوا أمكراكم وشركاءكم...)⁽³⁾.

وقد اهتم أبو حاتم أيضاً بنسبة بعض الصيغ إلى لفاتها نحو "ويقال بشرته بخير - مشددة - وبشرته - مخففة - وأنا أبشره به وأبشره به لفتان معروفتان.." ⁽⁴⁾ وكذلك بشرته بشر قال الله عز وجل: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ أليم سورة آل عمران آية 21. ولم يقل أبشر يبشر في ذا المعنى شيئاً. أبو عمرو ⁽⁵⁾ ذاك الذي يبشر الله عباده سوري الشورى آية 23. قال لأنه لم يقل يبشر الله عباده، وأنشد لخافاف في معنى بشر يبشر:

وقد غدوت إلى الحانوت أبشره بالرحل تحتي على العيرانة الأجد

والحانوت عنده فيما أظن صاحب حانوت الخمر، فمن ثم قال: أبشره، قال: قلت أرأيت من قولهم أبشر بخير قال: هذا إذا بشرته بخير وفرح، وفي القرآن: ﴿وَأَبْشِرُوا بِالْحَنَّةِ الَّتِي كُنْتُ تُوعَدُونَ﴾ سورة فصلت آية 30، وبشرت الأديم - خفيفة - إذا نزعت تحلئه⁽⁵⁾، فهو مبشر وهو ضرب من النبت. وأما أبشرت الأديم: فأظهرت بشرته، وهي منبت الشعر وأدمته أظهرت أدمنته، والأدماء: ما يلي اللحم من الجلد، والبشرة: ما كان يلي الشعر، ويقال: عنان مؤدم وعنان مبشر.

وقالوا: في مثل (إنما امرأة فلان المؤدم المبشرة): أي عندها لين وشدة، وربما قال الأصمعي خلاف ذلك فقال: البشرة، التي تلي اللحم، والأدماء التي تلي الشعر.

(1) سورة طه 60/2.

(2) سورة يونس 71/1.

(3) فعلت وأفعلت السجستانى 185.

(4) المصدر نفلسه 151.

(5) التعلئ: هو القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر، وحلا الجلد يحلئ (اللسان حلا 60/1).

وقد يأتي فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ والمعنى واحد أو مختلف في باب الباء وباب التاء،
كما يلي:

- 1- باب الباء (من فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ والمعنى واحد) نحو تقول بشرتُ الرجل بخير وأبشرته أبشره وأبشرته مشدداً أيضاً من البشارة، وإنما قيل البشرة لأن الرجل إذا سمع ما يُحب حَسِنْتُ بشرة وجهه...⁽¹⁾.
- 2- باب الباء (من فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ والمعنى مختلف) نحو (يقال للحر وما في يده لا يعرض عليه فيه: قد بهلتَ فلاناً أبهلهُ إذا خلّيَتْهُ ويقال للعبد أيضاً أبهلهُ فهو مُبْهَلٌ إذا خلّيَتْهُ)⁽²⁾.
- 3- باب التاء (من فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ والمعنى واحد) نحو (يقال: تمَّ الله عليه النعمة وأتمَّ عليه إذا أسبغها وتَبَعَ الرَّجُلُ الشيءَ وَاتَّبَعَهُ بمعنى واحد. قال الله عز وجل (فمن تَبَعَ هُدَى)⁽³⁾، وقال عز وجل (فَاتَّبَعُهُمْ فَرَعَوْنٌ وَجَنَوْدُهُ)⁽⁴⁾ ...⁽⁵⁾.
- 4- باب التاء (من فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ والمعنى مختلف) نحو ذلك (يقال تَرَبَ الرجل إذا افتقرَ وأتَرَبَ إذا استفنيَ، وَتَبَلَّتْ فُؤَادُهُ إذا أذْهَبَتْهُ حَزَنًا وَوَلَهَا وَأَثْبَلَتْ فلاناً أَقْيَئَهُ فيما يفسده...⁽⁶⁾).

وهكذا يستمر على هذه الطريقة إلى أن يصل إلى حرف المهمزة نحو باب المهمزة (من فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ والمعنى مختلف: يقال: أَنْفَتُ الشيءَ أَنْفُهُ إذا تَرَزَّهَ عنه آنْفُتُ الرجل ضربت أنفه وأنف الشوك الإبل إذا ضرب أنوفها عند

(1) فعلت وأفعلت (الزجاج) / 3.

(2) فعلت وأفعلت الزجاج / 5.

(3) سورة البقرة/38.

(4) سورة يونس / 90.

(5) فعلت وأفعلت (الزجاج) / 6.

(6) المصدر نفسه / 6.

الرعى...)⁽¹⁾ و (باب الهمزة من فَعَلت وأفْعَلت والمعنى واحد) نحو (ألفت الشيء آلفه وألفته أولفه إيلافاً، ويقال: آجره الله يأجره وآجره يؤجره وهو مأجور ومؤجر...).⁽²⁾

وبعد أن ينتهي من هذه المادة، ينتقل إلى مادة أخرى في الكتاب (ما انفردت به صيغة أَفْعَلت دون صيغة فَعَلت أيضاً وكانت المادة مرتبة على حروف المعجم أيضاً، إذ بدأ بحرف الباء نحو (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: بَابٌ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ بِأَفْعَلْتَ وَمَا اخْتَيَرْتَ فِيهِ أَفْعَلْتَ دُونَ فَعَلْتَ) "باب الباء": أَبْنَ بِالْمَكَانِ أَقَامَ وَأَبْرَرَ عَلَى الْقَوْمِ غَلَبَهُمْ وَأَبْدَعَ فِي الْأَمْرِ إِبْدَاعًا أَتَى فِيهِ بِبَدْعَةٍ...).⁽³⁾ ويستمر على هذه الطريقة إلى أن ينتهي بحرف الباء نحو (أَيْسَرَ الرَّجُلَ صَارَ مُوسِرًا وَأَبْسَرَ الْقَوْمَ صَارُوا إِلَى مَكَانٍ يَابْسٍ...).⁽⁴⁾ ثم يختتم الزجاج كتابه كما ذكر في مقدمة كتابه ما تكلم فيه من صيغة (فَعَلت دون صيغة أَفْعَلت) نحو ذلك (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "بَابٌ" (مَا تَكَلَّمَ فِيهِ بَفَعَلْتَ دُونَ أَفْعَلْتَ وَمَا اخْتَيَرْتَ فِيهِ فَعَلْتَ عَلَى أَفْعَلْتَ).

الباء:

"نحو (بَهَأْتُ بِهِ وَابْهَثْتُ بِهِ إِذَا أَنْسَتْ بِهِ وَبَرَدَتْ عَيْنِي أَبْرَدُهَا وَبَرَدَ الْمَاءَ حَرَارَةً جَوَّ فِي بَرَادًا...)⁽⁵⁾ إِلَى أَنْ يَصِلَّ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى حَرْفِ الْهَمْزَةِ نَحْوَ (أَجَرَ الْعَظَمُ إِذَا جُبِرَ عَلَى فَسَادٍ وَأَفْلَ النَّجْمِ إِذَا غَارَ وَغَابَ أَيْضًا وَأَبْرَرَ النَّخْلَ يَأْبُرُهَا إِذَا لَقَحَهَا...).⁽⁶⁾.

(1) فَعَلت وأَفْعَلت (الزجاج)/44.

(2) المَصْدَرُ نَفْسَهُ / 44.

(3) نَفْسَهُ / 45.

(4) نَفْسَهُ / 53.

(5) نَفْسَهُ / 54.

(6) نَفْسَهُ / 62.

هذا الذي ذكرناه يمثل الخطة العامة التي سار عليها الزجاج في كتابه، أما عرض المادة بصورة متصلة، فقد التقى مع أبي حاتم السجستاني في مسألة واختلف معه في مسائلتين.

أما المسألة التي اتفق فيها الزجاج مع أبي حاتم السجستاني فهي يذكر مضارع المادة ثم يردها بالمصدر، أو يذكر أحياناً بعض مشتقات (المادتين) - فعلت وأفعلت - نحو (... ويقال: بل من مرضه، وأبلَّ يَبْلُّ وَيُبْلُّ بُلُولاً وَيَلَالاً... ويقال في هذا المعنى قد استبلَّ أيضاً ويقال: بدأ اللهُ الخلقَ بِدَ أَهْمَ بَدَءَ أو أَبْدَاهُمْ إِبْدَاءً...⁽¹⁾ . و (ثَأْيَ الْخَرْزُ يَثَأِي ثَأِيَا شَدِيدَا إِذَا فَسَدَ...)⁽²⁾ و (يقال: جَنَّةُ اللَّيلُ وَجَنَّةُ وَجَنَّ عَلَيْهِ إِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِ سَترَهُ جَنُونًا وَجَنَانًا وَإِجْنَانًا وَجَنْثُ الرَّجُلُ وَأَجْنَثُهُ إِذَا دَفَنَتْهُ...)⁽³⁾ و (خَلَسَ الرَّجُلُ وَهُوَ خَلِيسٌ وَأَخْلَسَ فَهُوَ مَخْلِسٌ إِذَا اخْتَلَطَ الْبَيَاضُ بِالْسَّوَادِ)⁽⁴⁾ و (خَلَقَ الشَّوْبُ وَأَخْلَقَ صَارَ خَلْقاً، وَخَلَفَ فِيمَ الصَّائِمِ وَأَخْلَفَ وَعْدَهُ فَهُوَ خَالِفٌ... وَخَدَرَ الأَسْدُ وَأَخْدَرَ فَهُوَ خَامِرٌ وَمَخْدُرٌ إِذَا اسْتَشَرَ فِي خِسَهِ...⁽⁵⁾ و (حَبَّبَتِ الشَّيْءُ وَأَحْبَبَتِهُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ مَحْبُوبٌ وَمَحْبَبٌ...⁽⁶⁾) و (... يقال: لِلحرِّ وَمَا فِي يَدِهِ لَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ فِيهِ: قَدْ بَهَلَتْ فَلَانَا أَبَهَلَهُ إِذْ خَلَيْتَهُ وَيُقال لِلْعَبْدِ أَيْضًا أَبَهَلَتُهُ فَهُوَ مُبَهَّلٌ إِذَا خَلَيْتَهُ⁽⁷⁾ و (يقال: رَصَدَتُ الْقَوْمَ بِالْخَبْرِ رَصَدْنَا فَأَنَا رَاصِدٌ، وَأَرَصَدْتُهُمْ إِرْصَادًا فَأَنَا مَرْصِدٌ - قال اللهُ عَزَّ وَجَلَّ (إِرْصَادًا

(1) فعلت وأفعلت (الزجاج) / 3.

(2) المصدر نفسه / 7.

(3) نفسه / 8-7.

(4) نفسه / 13.

(5) نفسه / 13.

(6) نفسه / 10.

(7) المصدر نفسه / 5.

من حاربَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ⁽¹⁾...) وَ (يَقُولُ سَعْدًا اللَّهُ جَدَهُ فَهُوَ مَسْعُودٌ وَاسْعَدٌ جَدَهُ فَهُوَ مُسْعُدٌ...⁽²⁾ .

أما المسألة الأولى التي اختلف فيها الزجاج مع أبي حاتم السجستاني، فهي أنَّ أباً حاتم السجستاني كان أكثر إيفالاً في توثيق المسائل التي يعرضها في كتابه، إذ كان يشير إلى آراء اللغويين في المسائل ويوثقها بالأيات القرآنية والأبيات والأحاديث النبوية الشريفة والأمثال وأقوال العرب، إذ تصبح المادة خليطاً جماً من المعرفة وسأختار بعض النصوص المشابهة فيتناولها البعض الصيغ الواردة في كتابيهما لنلاحظ ذلك الفرق الكبير بينهما في عرض المسألة، جاء في كتاب فعلت وأفعت للسجستاني (... ويقال: ملح الماء بضم اللام فهو ملح، وفي القرآن قوله جل وعز: (هذا عذابٌ فراتٌ وهذا ملحٌ أجاج...)⁽⁴⁾ قال الأصمسي: يُقال: ماء مالح ولم يعرف ملحٌ وماليح إنما جاء على ملح ولم يعرف أملح، قال أبو زيد وغيره: لا يقال: مالح إنما يقال ملح، قال الأصمسي وغيره: ركبة ملحة، قال أبو زيد: سمك ملحي ومملوح ولا يقال: مالح وكان أبو العذافر الكندي قال:

بَصَرِيَّةٌ تَزَوَّجُتْ بِصَرِيَا يُطْعِمُهَا الْمَالِحَ وَالْطَّرِيَا⁽⁵⁾

ولم يعده العلماء فصيحاً. وأملحنا إذا صار ماؤنا ملحاً وأنشد:

فَلَوْ كَنْتُمْ إِبْلًا أَمْلَحْتُ إِذَا نَزَعْتُ لِلْمَيَاهِ وَالْعَذَابِ⁽⁶⁾

(1) سورة التوبه / 107.

(2) فعلت وأفعت (الزجاج) 18-17.

(3) المصدر نفسه / 21.

(4) سورة الفرقان / 25.

(5) ينظر إصلاح المنطق / 288، الصحاح 1/ 45.

(6) ينظر المخصص 9/ 137.

قوله: أملحت وقعت في مياه ملحة. وأملحت القدر أقيمت فيها ما كفاهما وأملحت القدر: أفسدتها بكثرة الملح...⁽¹⁾، ولو تبعنا ما ذكره الزجاج بخصوص هذه المادة التي عرضها أبو حاتم السجستاني، لظهر لنا ما ذكرناه جلياً واضحاً إذ جاء في كتاب (فعلت وأفعلت / للزجاج)، (... وأملحت الأبل ورأت ماء ملحا...)⁽²⁾.

جاء في كتاب فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ (الأبي حاتم السجستاني) (ويقال غلّ الرجل ولا يقال: أغل يغل في هذا المعنى وقوله (لا اغلال ولا اسلح)⁽³⁾ يقول لا تدخل في غلول ولا سرقة والسلة: السرقة يقال: فيبني فلان سلة أي سرقة قال الشاعر: حدثت نفسك بالوفاء ولم تكون للفدر خائنة مغلل الإصبع⁽⁴⁾

يقول: لم تُخالِفْ ولم تخن. ويقال: ذهب السكين الإهاب غللاً أي على غير القصد وفي الحديث (ليس على المستودع غير المغل ضمان⁽⁵⁾) المغل): الذي خالف ما ينبغي له فإذا لم يخالف فلا ضمان عليه ويقال: (رجل خائن وخائنة ورجل داء وداهية ورجل راو ورواية وطاع وطاغية...)⁽⁶⁾، أما ما جاء في (فعلت وأفعلت للزجاج) بخصوص هذه المادة فهو (يقال: غلّ الرجل الغنيمة غلولاً وأغل إغلال إذا سرق منها...)⁽⁷⁾ أما المسألة الثانية التي اختلف بها الزجاج مع أبي حاتم السجستاني، وهي أن أبي حاتم السجستاني قد أكثر من ذكر الشواهد التي استعملها في عرض مادته وقد ذكرنا هذه المسألة مع إحصاء تام لها، إذا كانت متنوعة بين آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأبيات شعرية وأمثال وأقوال

(1) فعلت وأفعلت (السجستاني) / 115-116.

(2) فعلت وأفعلت (الزجاج) / 52.

(3) ينظر النهاية لابن الأثير / 3/ 168 (حديث نبوي شريف).

(4) قاتله سلمى الجھینیة ينظر الجمهرة 1/ 196 وإصلاح المنطق 266.

(5) ينظر النهاية لابن الأثير 3/ 381 (حديث نبوي شريف).

(6) فعلت وأفعلت (السجستاني) / 130-131.

(7) فعلت وأفعلت (الزجاج) / 31.

العرب. أما الزجاج فقد كان أقل حظاً من صاحبه في استعمال الشواهد التي انحصرت في الآيات القرآنية التي كان عددها (6) آيات والأبيات الشعرية التي بلغ عددها بـ (29) بيتاً. أما الأحاديث فلم يستشهد إلا بحديث واحد فقط⁽¹⁾.

نستنتج من هذا الذي ذكرناه بهذا الخصوص أن أبي حاتم السجستاني أكثر تفصيلاً من الزجاج في عرض المادة اللغوية، إذ أنه كان يميل إلى الاختصار الشديد، وهذا الاستطراد الذي اتبّعه أبو حاتم في عرض المادة، هو الذي دفعه إلى ذكر كثير من مسائل اللغة وظواهرها، لذلك كان كتابه موسوعة صغيرة في اللغة تسهل على القارئ تتبع الظواهر اللغوية التي تحيط بالصيغ التي تناولها في كتابه، أما الزجاج فعلى الرغم من تنظيمه المادة اللغوية على وفق حروف المعجم فلا نجد أي صعوبة كبيرة في تتبع المادة اللغوية إلا أنه قد اختصر المادة اختصاراً كبيراً غير أنه اختصار لا يخلو من فائدة ويخيل إلى أن الزجاج قصد ذلك وله غاية فيه لأنه أراد من كتابه أن يكون مقتضاً على صيفتي (فعلت وأفْعَلت) ومعانيهما في الكلام، وهي مسألة حتمية واضحة في الكتاب ولا يستطيع أحد أن يلمسها إلا من خلال قراءة الكتاب.

وأخيراً نستطيع القول أن كتاب الزجاج، قد غالب عليه طابع الكتاب التعليمي، كأنه أراد أن يبين للقارئ وبصورة مختصرة المعاني التي تدرج تحت صيفتي (فعلت وأفْعَلت) المتفقة في المعنى أو المختلفة وكذلك تفتقد في كتاب الزجاج تلك النظارات الخاصة والفلسفية المعينة التي تجعل للكتاب ذلك الطابع الخاص لصاحبته أما كتاب أبي حاتم السجستاني، فقد أراد صاحبه أن يخرج لنا كتاباً موسوعاً على الرغم من صغره حوى بين طياته مادة فذة تعين القارئ كثيراً على الرغم من صغره وهذا ناتج من كثرة توثيق صاحب الكتاب للصيغ التي وردت به، لذلك كان كتابه يخلو من عثرات المختصرات، دون أن يغفل بث أنفاسه بين طيات الكتاب، مما أعطى الكتاب ذوقاً خاصاً ولونه المميز، لا يمكن إغفاله أو التفاضي عنه.

(1) المصدر نفسه / 81

مصادر البحث

- 1- القرآن الكريم.
- 2- أدب الكتاب / ابن قتيبة / تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الرابعة. مطبعة السعادة / 1936 / مصر.
- 3- إصلاح المنطق، ابن السكين، تحقيق أحمد محمود شاكر عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف، 1956 ، مصر.
- 4- جمهرة اللغة، ابن دريد تحقيق ف. كرنكو، حيدر آباد، الهند.
- 5- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين، طبع النموذجية، مصر.
- 6- ديوان جرير، تحقيق كرم البستانى، بيروت، 1960 م.
- 7- ديوان العجاج، تحقيق أهلورت، ليزج، 1903 م.
- 8- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- 9- الصحاح، إسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم، الملابين، طبع بيروت، 1987.
- 10- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1956.
- 11- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، البكري، الخرطوم، 1958 م.
- 12- فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية، البصرة، 1979 م.
- 13- فعلت وأفعلت، الزجاج، ضمن صحيح ثعلب والشروح التي عليه، نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي.
- 14- فقه اللغة، علي عبد الواحد وايق، الطبعة السادسة، طبعة نهضة مصر.

- 15- الكتاب، سيبويه، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت 1983 / تحقيق عبد السلام هارون.
- 16- لسان العرب، دار صادر بيروت، 1956م.
- 17- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محبي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1371هـ.
- 18- المحاسب في تبين وجوه شواد القراءات، ابن جني، تحقيق علي النجدي وأخرون القاهرة 1986م.
- 19- المخصوص، ابن سيده، طبعة بولاق، 1316هـ - 1321هـ.
- 20- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى وجماعته، القاهرة 1958.
- 21- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، طبع مصطفى محمد.
- 22- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري، تحقيق محمود الطناجي البابي الحلبي، مصر.
- 23- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، بيروت، 1894م.

المقصور والمدود في الموروث اللغوي

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كان لنهادي لو لا أن هدانا الله، والصلوة والسلام على الرحمة المهداء والسراج المنير محمد ﷺ وعلى آله وصحبه الأئمّة وأصحابه... وبعد...

فإن موضوع بحثي هذا يندرج تحت عنوان (المقصور والمدود في الموروث اللغوي)، لقد بحثت هذه الظاهرة المهمة من خلال ما ألف فيها سواء عن طريق المصنفات الخاصة بها أو من خلال المصنفات اللغوية العامة، مع إجراء موازنة بين كتابي (المنقوص والمدود للفراء) وكتاب (حلية العقود في الفرق بين المقصور والمدود) للأنباري. وقد يسأل سائل لماذا قصرنا دراستنا على هذين المؤلفين مع كثرة المؤلفات المتواترة لهذه الظاهرة؟ الحقيقة أن سبب اختياري لهذين المؤلفين كان لغاية مهمة جداً، وهي أردت أن أبحث هذه الظاهرة بين أول مؤلف مطبوع في هذا المجال وأخر مؤلف مطبوع، لنرى من خلال ذلك مدى التوافق في طريقة عرض المادة اللغوية بين عالمين الأول من علماء القرن الثالث الهجري والأخر من علماء القرن السادس الهجري، وهل أنّ الأنباري كان مقلداً من سبقه في هذا المجال من خلال ما ذكره الدكتور عطية مطر إذ قال: "... وليس من السهل في شيء محاولة الحديث عن أصالة الأنباري في مثل هذا الكتيب وذلك لأن هذا النوع من المؤلفات ليس - في الحقيقة - سوى ضرب من التقليد لما سبق أن قتلته العلماء بحثاً وشرحاً وتعليقاً، وهو أمر ليس بالغريب على الدراسات العربية، فكل ما فعله الأنباري هو نوع من الاختيار لمجموعة من الأسماء المقصورة والمدودة التي يكثر استعمالها، ثم شرحها شرحاً موجزاً، وأورد بعض الأمثلة التي توضح معناها، كما أنه من العسير التحدث

عن تأثير مختصر الأنباري في غيره من المؤلفات التي عالجت هذا الموضوع، وذلك لنفس الأسباب التي ذكرت...⁽¹⁾.

يفهم من كلام الدكتور مطر أنّ الأنباري كان مقلداً من سبقه من المؤلفين في مختصره هذا، وهذا الأمر ما سنحاول أن نقصاه من خلال هذه الدراسة المتواضعة.

(1) المقصور والمدود (الأنباري) / مقدمة التحقيق / ك.

المقصور والمدود في المروث اللغوي

قبل أن نفصل الكلام، علينا أن نعرف المقصور والمدود لغة، فالمقصور في اللغة: (قصُر الشيء بالضم، يقصر قصراً، خلاف طال، وقصرت من الصلاة أقصر قصراً... والقصير من الشعر: خلاف الطويل... والقصر خلاف المد والفعل كال فعل والمصدر كالمصدر، والمقصور: من عروض المديد، والرمل ما أُسْقطَ آخِرَهُ وأُسْكِنَ (نحو فاعلاتن حذفت نونه وأُسْكِنَت تاءه فبقي فاعلات فنقل إلى فاعلان...)^(١) نلاحظ أن المقصور في اللغة، هو القطع من الشيء.

أما المدود: فهو (المد: الجذب والمطل: مَدَه يَمْدُه مدًّا ومدًّ به فامتداً ومدَّه فَتمَدَّد... وفلان يُمَاد فلاناً أي يماطله ويجادله... وشيء مديد: ممدود ورجل مديد الجسم طويل... وطرف ممددة أي ممدودة بالأطناب.. وفي قوله تعالى: "يَفِي عَمَدٍ مُمَدَّةٍ"^(٢) فسره ثعلب فقال: معناه في عمر طوال، مد الحرف يمدّه مدًّا - طوله...)^(٣)، نلاحظ أن المدود في اللغة هو (الطول).

مما لا شك أن ظهور كتب (المقصور والمدود) في حقب زمنية متعددة لا يعني هذا أن علماء اللغة أهملوا ذكر هذا الموضوع في خلال كتبهم اللغوية فقد أفرد كثير منهم فصولاً تخص هذه الظاهرة^(٤)، وأول من بحثها بتفصيل هو سيبويه، إذ قال: (هذا باب المقصور والمدود: وهو في بنات الياء والواو التي هي لامات وما كانت الياء في آخره وأجريت مجرى التي من نفس الحرف، فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياء أو واوه بعد حرف مفتوح،

(١) لسان العرب/قصر.

(٢) سورة الهمزة/٩.

(٣) لسان العرب/مدد.

(٤) سأذكر بعض من هؤلاء اللغويين على سبيل المثال لا الحصر.

وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها رفع ولا نصب ولا جر...⁽¹⁾.

وقال في المدود أيضاً (وأما المدود فكل شيء، وقعت ياؤه أو واوه بعد الألف. فأشياء يعلم أنها ممدودة، وذلك نحو الاستسقاء لأن استسقين استفعلن مثل استخرجت، فإذا أردت المصدر علمت أنه لابد أن تقع ياءه بعد الألف. كما أنه لابد للجيم من أن تجيء بعد الألف، فأنت تستدل على المدود، كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير معتل، ومثل ذلك الاشتراء لأن اشتريت افتعلت بمنزلة احتقرت، فلا بد من أن تقع الياء بعد الألف، كما أن الراء لابد لها من أن تقع بعد الألف إذا أردت المصدر...)⁽²⁾ كذلك من اللغوين الذين اهتموا بهذه الظاهرة وفصلوا الكلام عنها المبرد، إذ قال: (هذا باب المقصور والمدود، فأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة، وذلك نحو مفزي) لأنه (مفعَل) فلمَّا كانت الواو بعد فتحة، وكانت في موضع حركة انقلب ألفاً. كما تقول: عَزَّا وَرَمَى، فتقلب الواو والياء ألفاً، ولا تتقلب واحدة منهما في هذا الموضع إلا والفتح قبلها إذا كانت في موضع حركة.. فإذا أردت أن نعرف المقصور في المدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل. فإن كان آخره متحركاً قبله فتحة علمت أن نظيره مقصور: من ذلك مقطى ومفزي، لأنه مفعَل فهو بمنزلة مخرج ومُكْرم، وكذلك مُسْتَعْطِي وَمُسْتَغْزِي، لأنه بمنزلة مستخرج فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك...)⁽³⁾. ومن اللغوين أيضاً الذين اهتموا بهذه الظاهرة وأفردوا لها في كتبهم أبواباً أبي علي الفارسي إذ قال: (باب المقصور والمدود: فقد كنت كتبت للخزنة أدام الله عمارتها كتاباً مبسوطاً في مقاييس المقصور والمدود، وذكرت طرفاً من ذاك في هذا

(1) الكتاب 3/386 وينظر أيضاً 3/390-391، 413، 536، 539.

(2) الكتاب 3/539 وينظر أيضاً المصدر نفسه 3/391-392، 3/540، 609، 617، 644، 619.

(3) المقتضب 3/79 وما بعدها، وينظر أيضاً: المصدر نفسه 1/258، 259، 191.

الكتاب ليكون مستقلًا، والمقصور من الأسماء ما كان آخره ألفاً وكانت منقلبة عن ياء أو واو أو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق، فالتي للتأنيث، نحو بشرى وحبلى، ودعوى وسکرى وذکرى، والتي للإلحاق نحو أرطى ومفرزى، مصروف في النكرة. وأما المنقلبة عن الياء والواو فنحو رجأ ورحى، فرجأ من الواو لقولهم رجوان، ورحى من الياء لقولهم رحيان..⁽¹⁾.

كذلك فإن الرضي الاستريادي، قد فصل الكلام عنه إذ أفرد له باباً مستقلًا نحو (المقصور والمدود): أقول قوله (ألف مفردة) احترازاً عن الممدودة لأنها في الأصل ألفان قلبت الثانية همزة، ولا حاجة إلى هذا، فإن آخر قولك كساء وحرماء وليس ألفاً وقد كان ذلك في الأصل، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصوراً... والمقصور القياسي: مقصور يكون له وزن قياس، كما تقول مثلاً: إن كل اسم مفعول من باب الأفعال على وزن مفعَل، فهذا وزن قياسي، فإذا كان اللام حرف علة - أعني الواو والياء - انقلبت ألفاً... ومن (المدود) يعني أن القياس من المدود أن يكون من قبله: أي ما قبل آخره نظيره من الصحيح ألفاً: الأولى أن يقال: المدود القياسي مدود يكون له وزن قياسي، فإذا عرفنا المقصور والمدود أولاً كفى في حد المقصور المدود القياسيين أن نقول: هما مقصور وممدود لهما وزن قياسي...⁽²⁾. ومهما يكن من أمر، فإن معالجة اللغويين لهذه المسألة سواء ما أفردوه من فصول لها في كتبهم الخاصة، أو كانت معالجتهم لها من خلال ما ألفوا من مختصرات تخص هذه الظاهرة اللغوية، كانت لغاية مهمة جداً، إذ أن هذه المختصرات كانت عبارة عن معاجم صغيرة، تسهل على القارئ ما يحتاج إليه من مقصور ومدود، فمثلاً يلاحظ أن غرض ابن جنى من إملاء كتابه على طلابه ليكون معجماً مختصراً في المهموز أولاً، مع فوائد مهمة في المقصور والمدود

(1) التكلمة/ 271 وينظر المصدر نفسه 273، 292.

(2) شرح الشافية 2/ 325-325 وأيضاً 2/ 330.

يحتاج إليها الكاتب أسهل المنال والرجوع إليه⁽¹⁾. وكذلك فإن هذه الغاية نجدها عند الوشاء إذ قصد من كتابه في المدود والمقصور أن يكون مختصراً لطلاب اللغة، وبلغة متعلم العربية⁽²⁾.

ويخيل إلى أن سبب ظهور هذه المختصرات الخاصة لظاهرة المدود والمقصور هو لتسهيل الأمر على القارئ كما ذكرنا ذلك سابقاً. والأمر الآخر، أن هذه المختصرات كأنها معاجم صغيرة، لأن المعجمات الكبرى الموجودة بين أيدينا لم تظهر بهذه الصورة إلا بعد أن مرت بأطوار متعددة حتى وصلت إلى ما هي عليه، لذلك تعد هذه المختصرات، مرحلة مهمة جداً سبقت ظهور تلك المعجمات، إذ حوت بين طياتها مادة علمية غزيرة أغنت تلك المعجمات، لأن هذا الاحتواء لهذه المادة كان مقصوداً، لأن علماء اللغة في البدء، كانوا يجمعون مفردات اللغة عن طريق مشافهة العرب الفصيحة، من أجل حفظ اللغة مما يتعرضها من تغيرات سلبية، قد تعترضها، فلذلك مال اللغويون إلى جمع ظواهر اللغة في تلك الكتب، لذلك بقيت هذه الكتب أو غيرها الركيزة الأولى لظهور الكتب العلمية الكبيرة القائمة على حسب المعاني والمواضيع، وكان نتيجة لذلك أن ظهرت كثير من الكتب الخاصة (المقصور والمدود) لتسهل على القارئ ما يحتاج إليه من مقصور ومدود، والكتب التي ألفت في هذا المجال، حاولنا جمعها وبيان ما هو محقق أو غير متحقق وهي على النحو الآتي:

- 1- كتاب المقصور والمدود / لأبي محمد بن المبارك اليزيدي (ت 202هـ)⁽³⁾.
- 2- المقصور المدود / لأبي زكريا الفراء (ت 207هـ)⁽⁴⁾ محقق.

(1) ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود/30.

(2) المقصور والمدود (الوشاء)/15.

(3) ينظر الفهرست 81، وبغية الوعاة 2/340.

(4) ينظر معجم الأدباء، 14/2، والفهرست/106 مطبوع بتحقيق عبد العزيز الممني/ القاهرة 1967.

- 3- المقصور الممدود / لأبي سعيد بن قریب الأصمی (ت 216هـ)⁽¹⁾.
- 4- المقصور الممدود / لأبي عبید بن سلام (ت 224هـ)⁽²⁾.
- 5- المقصور والممدود / لإبراهیم بن يحیی بن المبارک اليزیدی / ت (225هـ)⁽³⁾.
- 6- المقصور والممدود / لأبی بکر محمد بن عثمان المعروف بالجعد مات عام نیف وعشرين وثلاثمائة⁽⁴⁾.
- 7- المقصور والممدود / لابن السکیت (244هـ)⁽⁵⁾.
- 8- المقصور والممدود / لأبی حاتم السجستانی (ت 225هـ)⁽⁶⁾.
- 9- المقصور والممدود / لأبی جعفر بن ناصح المعروف بأبی عصیدة (ت 273هـ)⁽⁷⁾.
- 10- المقصور والممدود / للمبرد (ت 285هـ)⁽⁸⁾.
- 11- المقصور والممدود / للمفضل بن سلمة (ت حوالي 300هـ)⁽⁹⁾.
- 12- المقصور والممدود / لأبی الحسین محمد بن ولاد (ت 289هـ)⁽¹⁰⁾.
- 13- المقصور والممدود / لابن کیسان (ت 299هـ)⁽¹¹⁾.

(1) ينظر إنباء الرواة 202/2، وهدية العارفین 1/624.

(2) ينظر إنباء الرواة 22/3، كشف الظنون 2/1461.

(3) ينظر الفهرست 81، وإيضاح المکنون 1/85.

(4) ينظر كشف الظنون 2/1461.

(5) ينظر معجم الأدباء 11/265، تهذیب اللغة 1/23، مطبوع بتحقيق الدكتور محمد سعید.

(6) ينظر وفيات الأعيان 2/432، وبغية الوعاة 1/606.

(7) ينظر نزهة الأباء 208، وأنباء الرواة 1/86.

(8) ينظر الفهرست 94.

(9) ينظر أنباء الرواة 3/303 وهدية العارفین 2/468.

(10) ينظر معجم الأدباء 19/105 مطبوع طبعة حجرية قديمة / القاهرة 1908.

(11) ينظر هدية العارفین 2/32.

- 14- المقصور والممدود / لأبي محمد قاسم الأنباري (ت 304هـ)⁽¹⁾.
- 15- المقصور والممدود / لأبي جعفر يزديار النحوي الطبرى (ت 304هـ)⁽²⁾.
- 16- المقصور والممدود / لأبي عبد الله بن المبارك اليزيدي (ت 310هـ)⁽³⁾.
- 17- المقصور والممدود / للزجاج (ت 311هـ)⁽⁴⁾.
- 18- المقصور والممدود / لأبي بكر بن أحمد بن الحسن بن الفرج بن شقير (ت 317هـ)⁽⁵⁾.
- 19- المقصور والممدود / لأبي بكر عبد الله بن محمد بن شقير النحوي (ت 321هـ)⁽⁶⁾.
- 20- المقصور والممدود / لأبي عبد الله نفطويه (ت 323هـ)⁽⁷⁾، محقق.
- 21- ابن دريد (ت 321) قد نظم مقصورته المشهورة التي جمع فيها المقصور والممدود التي أولها
لا ترکن إلى الــوى واحذر مفارقة الــواء⁽⁸⁾
وقد شرحت هذه المقصورة شروحاً كثرة تصل إلى ثمانية عشر شرحاً⁽⁹⁾،

(1) ينظر كشف الظنون 2/1462، وهدية العارفين 1/826.

(2) ينظر إنباء الرواية 1/128، الفهرست 95.

(3) ينظر إنباء الرواية 3/240.

(4) ينظر طبقات النحويين واللغويين 121-122.

(5) ينظر بغية الوعاة 1/302، معجم الأدباء 3/11.

(6) ينظر إنباء الرواية 3/135.

(7) لم تذكر المظان التي ترجمت له اسم الكتاب، ونقد حقيقه الدكتور حسن شاذلي وأنا أملك نسخة من هذا الكتاب لنفس المحقق المذكور سابقاً.

(8) ينظر طبقات المفسرين 2/121، هدية العارفين 2/32.

(9) ينظر تاريخ الأدب العربي 2/179 وما بعدها، وينظر أيضاً ابن خالويه وجهوده في اللغة 100 وما بعدها فقد أوصلها المحقق إلى ستة وعشرين شرحاً.

سأذكر ما هو مطبوع منها فقط وهي على النحو الآتي:

1- ابن خالويه على مقصورة ابن دريد، تحقيق الدكتور محمود جاسم درويش، وهو من منشورات وزارة الثقافة والأعلام/1990.

2- غایة المقصود في المقصور والممدود، القصيدة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321) والشرح لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (328)/ تحقيق الأستاذ الفاضل هلال ناجي، وهو منشور في مجلة المورد / المجلد السادس والعشرين / العدد الرابع / 1998.

وقد بين الأستاذ هلال ناجي من خلال هذا التحقيق أن المصادر القديمة تذكر أن أبا بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري فيمن ألف في المقصور والممدود وقد رجع الأستاذ هلال ناجي أنهم يعنون بذلك شرحه لقصيدة ابن دريد في المقصور والممدود⁽¹⁾.

22- المقصور والممدود / لأبي الحسن عبد الله بن محمد الحجاز (325هـ)⁽²⁾.

23- المقصور والممدود / لأبي الطيب الوشاء (ت 325هـ)⁽³⁾ محقق.

24- المقصور والممدود / لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328)⁽⁴⁾، وقد ذكرنا سابقاً أن الأستاذ هلال ناجي قد أثبت أن أبا بكر الأنباري هو من شراح المقصورة الدریدية.

25- المقصور والممدود / لأبي العباس أحمد بن ولاد المصري / ت 332هـ⁽⁵⁾.

(1) مجلة المورد عدد 4/1998.

(2) ينظر نزهة الأدباء / 263، وكشف الظنون / 461.

(3) ينظر الفهرست/132، الوايق بالوفياه/32، مطبوع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب/ مصر/ 1979.

(4) ينظر وفيات الأعيان / 341، بقية الوعاة / 1/241.

(5) ينظر معجم الأدباء / 303، وهدية العارفین / 60، نشره "برونله" في ليدن سنة 1900م، كما طبع القاهرة سنة 1908م.

- 26- المقصور والمدود / لأبي عمر الزاهد (ت 345هـ)⁽¹⁾.
- 27- المقصور والمدود / لأبي محمد بن عبد الله بن درستويه (ت 347هـ)⁽²⁾.
- 28- المقصور والمدود / لأبي بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم العطار (ت 354هـ)⁽³⁾.
- 29- المقصور والمدود / لأبي علي القالي / (ت 356هـ)⁽⁴⁾ محقق.
- 30- المقصور والمدود / لأبي الحسن سعيد بن إبراهيم المسيحي البغدادي / ت 360هـ⁽⁵⁾.
- 31- المقصور والمدود / لأبي بكر محمد بن القوطية القرطبي (ت 367هـ)⁽⁶⁾.
- 32- المقصور والمدود / لابن خالويه (ت 370هـ)⁽⁷⁾.
- 33- المقصور والمدود / لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)⁽⁸⁾.
- 34- المقصور والمدود / للصاحب بن عباد (ت 385هـ)⁽⁹⁾.
- 35- المقصور والمدود / لابن جني (ت 392هـ)⁽¹⁰⁾.

(1) لم يذكره أحد ممن ترجموا له وقد نشره الدكتور عبد الحسين الفتلي في العدد الأول من مجلة أصول الدين / سنة 1975.

(2) ينظر طبقات المفسرين 1/ 224، هدية العارفين 1/ 446.

(3) ينظر معجم الأدباء 18/ 153.

(4) ينظر المزهر 2/ 117، فهرسة ابن خير/ 353 محقق / الأستاذ أحمد هريدي في رسالة دكتوراه / جامعة القاهرة / كلية الآداب.

(5) ينظر هدية العارفين 1/ 389، وايضاح المكنون 5/ 335.

(6) ينظر وفيات الأعيان 4/ 396، معجم الأدباء 18/ 75.

(7) ينظر طبقات المفسرين 1/ 149، هدية العارفين 1/ 272.

(8) ينظر إنباء الرواية 1/ 274، هدية العارفين 1/ 272.

(9) ينظر بغية الوعاة 1/ 197-1963، النجوم الزاهرة 1/ 201-203.

(10) ينظر هدية العارفين 1/ 652، بغية الدعاة 2/ 132 / مطبوع تحقيق الدكتور عبد الباقي الخزرجي السعدون.

- 26- المقصور والمددود / لأبي الجود القاسم بن رمضان العجلاني (ت بعد 300هـ أو في حدود 400هـ)⁽¹⁾.
- 27- المقصور والمددود / لأبي المظفر يحيى بن محمد الحنبلي (ت 560هـ)⁽²⁾.
- 28- المقصور والمددود / لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت 569هـ)⁽³⁾.
- 29- المقصور والمددود / لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري (ت 577هـ)⁽⁴⁾.
- 30- المقصور والمددود / لأبي عبد الله بن مالك النحوي (ت 762) هو عبارة عن منظومة مشروحة⁽⁵⁾. وقد شرحها الشيخ إبراهيم اليازجي بالقاهرة سنة 1897م، وقد شرحها أيضاً أحمد الشنقيطي في القاهرة سنة 1329هـ⁽⁶⁾.
- إن هذه الكتب قد اعتمدنا في جمعها على ما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب من خلال تحقيقه لكتاب الطيب الوشاء في المددود والمقصور، وزدنا عليه في شروح مقصورة ابن دريد. وأمر لابد من التبيه عليه هو أن الأستاذ هلال ناجي قد ذكر أن الأستاذين الفاضلين الدكتورين عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي قد زادا على هذه الكتب، كتاباً آخر هو للشمشاطي. ولم يصل إلينا هذا الكتاب، وقد اعتمدنا في ذلك على ما ذكره الأستاذ هلال ناجي⁽⁷⁾ وزدنا أيضاً على ما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب ما هو مطبوع أو غير مطبوع من هذه المنصفات.

(1) ينظر هدية العارفين 1/827، إنماء الرواة 3/28.

(2) ينظر نكث اليمان، وكشف الظنون 2/1462.

(3) معجم الأدباء 11/221، وهدية العارفين 1/391.

(4) ينظر بغية الدعاة 2/87، كشف الظنون 2/1462/مطبوع بتحقيق الدكتور عطية عامر.

(5) ينظر كشف الظنون 2/1462.

(6) ينظر مقدمة التحقيق للمددود والمقصور لأبي الطيب الوشاء 23.

(7) مجلة المورد عدد 4/51.

ولم نجعل هذا الأخير مجالاً للموازنة مع كتاب الفراء في المقصور والممدود ، لأنه عبارة عن منظومة وإنما أردنا أن يكون مجال الموازنة بين أول كتاب مطبوع وآخر كتاب وإنشاء الله إذا عثرنا على الأخير سنعقد موازنة بينه وبين مقصورة ابن دريد.

مواد الكتابين

١- مواد الفراء في كتابه (المنقوص والممدود):

لقد بدأ الفراء كتابه بمقدمة حدد من خلالها علامات المنقوص إذ قال (قال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. هذا) كتاب المنقوص والممدود فمن المنقوص ما يعرف نقصه بحد وعلامة، ومنه ما يأتي مختلفاً كما تختلف المصادر، فيكون منها فعل ثقل، وفعل مثل عمل، فمثال ثقل وعمل من ذات اليماء والواو من دعوت، وقضيت منقوصان. ومنه ما يزاد فيه الألف مثل القتال والذهب فمثال هذين من اليماء والواو، ممدودان فإذا أتاك مصدر فاعمل فيه كما عملت في هذين الوجهين من النقص والمد - وما كان من المنقوص بكتابته على الأصل - إن كان من اليماء كتبته بالياء وجاز كتابته بالألف، مثل قضى يكتب بالياء والألف وما كان من الواو كتب بالألف لا غير مثل خلا ودعا^(١) ثم يتنقل بعد إلى مواد الكتاب وكانت مرتبة على النحو الآتي:

- أ- باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات^(٢).
- ب- باب الممدود والمقصور مما تتفق كتابته فيشكل^(٣).
- ج- باب ما يفتح أوله فيمد وإذا كسر أوله قصر^(٤).
- د- باب ما يفتح أوله فيقصر ويكسر فيمد^(٥).

(١) المنقوص والممدود (الفراء)/11.

(٢) المصدر نفسه/11.

(٣) نفسه/16.

(٤) نفسه/23.

(٥) نفسه/24.

هـ- وما يفتح فيمد ويضم فيقصر⁽¹⁾.

وـ- باب ما يقصر ويمد وأوله على صورة واحدة⁽²⁾.

زـ- باب ما يقصر فيهمز بعضه ويكتب بالألف⁽³⁾.

حـ- ومن المقصور المهموز الذي لا نظير له⁽⁴⁾.

طـ- باب المقصور الذي لا يشبهه شيء⁽⁵⁾.

يـ- باب المدد المكسور أوله⁽⁶⁾.

كـ- باب المدد المفتوح أوله⁽⁷⁾.

لـ- باب المدد الذي يضم أوله⁽⁸⁾.

مـ- نوع آخر منه⁽⁹⁾.

نـ- نوع آخر⁽¹⁰⁾.

بـ- مواد الأنباري في كتابه (حلية العقود):

لقد بدأ الأنباري أيضاً كتابه بمقدمة قال بها: (... به استعين... الحمد لله ذي العز الأظهر والصلاحة على محمد عبده ونبيه الأطهر وعلى آله وصحبه الذين نزّهوا طهروا وبعد... فقد ذكرت في هذا المختصر الموسوم بحلية العقود

(1) نفسه/26.

(2) نفسه/27.

(3) نفسه/28.

(4) نفسه/30.

(5) المنقوص والمدد/31.

(6) المصدر نفسه/42.

(7) نفسه/44.

(8) نفسه/47.

(9) نفسه/48.

(10) نفسه/48.

جملًاً من الفرق بين المقصور والممدود على سبيل التقليل، تسهيلات للمقصود، فالله تعالى ينفع به، إنه هو البرُّ الودود⁽¹⁾

ثم ينتقل بعد ذلك إلى مواد الكتاب وكانت مرتبة على النحو الآتي:

- 1- تعريف المقصور⁽²⁾.
- 2- المقصور القياسي والسماعي⁽³⁾.
- 3- المقصور المفتوح الأول⁽⁴⁾.
- 4- المقصور المكسور الأول⁽⁵⁾.
- 5- المقصور المضموم الأول⁽⁶⁾.
- 6- تعريف الممدود⁽⁷⁾.
- 7- الممدود القياسي والسماعي⁽⁸⁾.
- 8- الممدود المفتوح الأول⁽⁹⁾.
- 9- الممدود المكسور الأول⁽¹⁰⁾.
- 10- الممدود المضموم الأول⁽¹¹⁾.

(1) المقصور والممدود (الأنباري) / 1.

(2) المصدر نفسه/1.

(3) نفسه/2.

(4) نفسه/4.

(5) نفسه/20.

(6) نفسه/278.

(7) المقصور والممدود/29.

(8) المقصور والممدود/30.

(9) المصدر نفسه/31.

(10) المصدر نفسه/45.

(11) المصدر نفسه/53.

مصادر الكتابين

أ- مصادر مكتاب المنقوص والممدود للفراء:

مما لا شك فيه أن الفراء لم يشر إلى مصادر كتابه، وهذا يدل على أنه اعتمد على نفسه اعتماداً كلياً في استقصاء مادته وأن إشارته إلى من اعتمدهم كانت قليلة جداً، وسنذكرها لاحقاً، وهذا واضح جداً من خلال ما عرضه من مادة من ذلك (باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات: من ذاك المصدر الذي في أفعال الذي أنشاه فعلاء وهو منقوص من ذلك عمى عمى، وعشى عشاً، وصدى صدى، وطوى طوى، وشجى شجاً. فعلى هذا أكثر الكلام⁽¹⁾). (... الصياغ يكسر الصاد وضم الصاد معناها. وما كان من جميع ذوات الياء والواو على أفعال فهو ممدود (مثل آباء وآباء وأحياء...)⁽²⁾ و (الروا على وجهين الرؤى جمع الرؤيا مقصور يكتب بالياء وليس لهذا الرجل رواء أي منظر ممدود يكتب بالألف).⁽³⁾

تقول قد بدا لي بدأء يريد تغيررأيي عمّا كان عليه ممدود، وبدا موضع يقال بين شعبي وبدا موضوعان مقصور يكتب بالألف، الفضاء ممدود المتسع من الأرض...⁽⁴⁾.

(البنا بكسر فيمدّ ويقصر فيضمّ ويكون مكسورة أيضاً ويرى أنهم أرادوا بقصره إذا كسر أوله وضمّ الجمع لأن من العرب من يقول بنية وبنيّة مثل مريّة ومُريّة....⁽⁴⁾)

(1) المنقوص والممدود (الفراء) / 11.

(2) المصدر نفسه / 12.

(3) المنقوص والممدود (الفراء) / 22-23.

(4) المنقوص والممدود للفراء / 24.

ولم نجد بين مصادره من علماء اللغة أي أحد ماعدا الكسائي فقد ذكره في أربعة مواضع هي:

(كل مصدر على مثال **الفعيلى** فهو مقصور، مثل **الهزيمى والخطيبى والرميمى والرديدى والريئى** ويروى عن عمر بن الخطاب (**لولا الخلائق لآدنت⁽¹⁾**، ليس شيء من هذا يمد ولا يكتب بالألف، وزعم الكسائي أنه سمع ما يفعل هذا إلا خصيصة القوم، قال وكذلك **فيضوضاء بينهم⁽²⁾**) و(**القرى** مقصور يكتب بالياء ويفتح **فيمد** قال **الكسائي**، سمعنا القاسم بن معن يرويه عن العرب قراء **الضييف⁽³⁾** و(... وكذلك زكريًا يمد ويقصر **وخصيصة**، وفيضوضاء رواهما **الكسائي** بالمد والقصر....)⁽⁴⁾ و(**الحما والرضا** يكتبان بالألف والياء لأن **الكسائي** سمع العرب تقول حموان ورضوان وحميان ورضيان...)⁽⁵⁾).

وكذلك ذكر اسمه في ثلاثة مواضع هي:

(قال وكذلك **فيضوضاء بينهم** فسمع في هذا المد والقصر، وأجاز المد فيه على القياس، قال الفراء لم يسمع أحد من العرب يمد شيئاً من هذا ولم يجز...)⁽⁶⁾.

(يتداوى به الإنسان ممدود يكتب بالألف والدوى الأحمق مقصور يكتب بالياء قال الفراء وأنشدني بعضهم:

(1) ينظر **الكامل** 2/184.

(2) **المنقوص والمدد** 16.

(3) **المصدر نفسه** 23.

(4) **نفسه** 28.

(5) **نفسه** 33.

(6) **نفسه** 26.

وقد أقْتُدَ بالدُّوِي المزَمَّل ⁽¹⁾
أَخْرَسٌ فِي الرَّكْب بِقَاقِ الْمَنْزَل ⁽²⁾
و (غثاء الناس جماعتهم ودهماؤهم وهم مثله جهراؤهم عامة الحي). قال
الفراء هي من المدود⁽³⁾.

بـ- مصادر كتاب (المقصور والمدود) للأنباري:

ما لا شك فيه أنَّ الأنباري لم يذكر من أين أخذ مادة كتابه، ما عدا
إشارات بسيطة جداً، ذكر فيها أسماء بعض العلماء هم:

1. ابن خالويه مرة واحدة.
2. ابن دريد مرة واحدة.
3. الأصممي مرة واحدة⁽⁴⁾.

ولكن يمكن القول: ومن خلال الموازنة بين ما جاء من مادة لغوية في
كتاب الفراء ومادة ابن ولاد في كتابه المقصور والمدود يمكن القول إن
الأنباري قد اعتمد اعتماداً كبيراً على ما جاء به ابن ولاد من مادة لغوية،
وللأنباري الحق في ذلك، لأن ابن ولاد قد وضع دراسة ضخمة في المقصور
والمدود، وأن مادته كانت منظمة على حروف العجم وشرح المادة اللغوية
شرحاً وافياً، ولم يهمل أي شيء يخص مادة كتابه، وسأذكر عدداً من
الأمثلة اللغوية التي ذكرها الأنباري وما جاء في كتاب ابن ولاد من ذلك:

(1) فائله أبو النجم، ينظر الجمهرة 1/36.

(2) المقصور والمدود 20/.

(3) المصدر نفسه 49-50/.

(4) ينظر المقصور والمدود للأنباري 51، 56، 59.

1. جاء في المقصور والممدود لابن ولاد (الشوى مقصور يكتب بالياء وهو جمع شواة وهي جلدة الرأس قال تعالى: *(تَرَاعَةً لِلشَّوَىٰ ...)*⁽¹⁾⁽²⁾، جاء في المقصور والممدود للأنباري (والشوى: جلدة الرأس، قال تعالى *تَرَاعَةً لِلشَّوَىٰ ...)*⁽³⁾⁽⁴⁾.
2. جاء في المقصور والممدود لابن الولاد (الصفا على وجهين فالصفا من الحجارة وهو منها العريض الأملس...)⁽⁵⁾ جاء في المقصور والممدود للأنباري (والصفا الحجر الأملس...).⁽⁶⁾
3. جاء في المقصور والممدود لابن الولاد (الأبي مفتوح الأول مقصور وهو داء يأخذ المعز في رؤوسها إذا شمت بول الأروى...)⁽⁷⁾، جاء في المقصور والممدود للأنباري (الأبي وجع يأخذ المعز عن شم أبوالأروى...).⁽⁸⁾
4. جاء في المقصور والممدود لابن ولاد (والحجاج مقصور على همز جمع حجاج وهي التي تتفخ في الماء إذا قطرت فيه قطرة...)⁽⁹⁾، جاء في المقصور والممدود للأنباري (والحجاج: ثفاحات تكون فوق الماء من قطر المطر...)⁽¹⁰⁾ وقد ذكرنا هذا على سبيل المثال و يمكن الرجوع إلى بقية الأمثلة في مظانها في كلا الكتابين.⁽¹¹⁾

(1) سورة العارج/16.

(2) المقصور والممدود لابن ولاد/67.

(3) المقصور والممدود / الأنباري 5.

(4) المقصور والممدود لابن ولاد/67

(5) المقصور والممدود / الأنباري 5.

(6) المقصور والممدود لابن ولاد 1/71.

(7) المقصور والممدود لابن ولاد 1/8.

(8) المقصور والممدود / الأنباري 8.

(9) المقصور والممدود (لابن ولاد) / 37.

(10) ينظر المقصور والممدود لابن ولاد / 71-72 ، ونفس العنوان للأنباري 99، 11، 11-11.

(11) المقصور والممدود (الأنباري) / 10.

منهجهما في عرض المادة اللغوية

منهج الفراء في عرض المادة اللغوية

لقد سار الفراء على منهجية منظمة في عرض مادة كتابه، إذ قسم مواد المنقوص والممدود بعد المقدمة على شكل مباحث معنونة ومرتبة بحسب الترتيب الألفيائي وكان أول مبحث تحت عنوان (باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات نحو) (باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات: من ذلك المصدر الذي في أفعال الذي في أفعال الذي أنشاه فعلاء، وهو منقوص من ذلك عمليًّا، وعشبيًّا عشاً، وصَدِيَ صَدِي، وطَوْي طَوْي، وشَجَي شَجَأ). فعلى هذا أكثر الكلام⁽¹⁾ وهناك ملاحظة مهمة في منهج الفراء، أنه يتلزم التزاماً كبيراً في تحديد الأبنية القياسية للكلمات المنقوصة أو المموددة، وهو سمة عامة مشتركة في معظم مواد الكتاب نحو (إذا كان المصدر من فعل زائد من الانفعال والاستفصال والافتعال والأفعال فكله ممدود. من ذاك الاستخفاء والانتصاء والادعاء والإعطاء، ومن ذلك أن يصرف التفعيل إلى التفعال فتمده من ذلك، التقضاء والثرساء...)⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً يذكر لنا أن المصدر إذا كان دالاً على صوت و فعله منقوصاً فإنه يكون ممدوداً نحو (قال، وما كان من الأصوات اسماء موضوعاً فأكثر ما جاء ممدوداً مضموماً أوله وربما كثيراً من ذلك، الدُّعاء، والرُّغاء، والبُكاء، والمكاء وهو الصفير، ومن مكسورة النداء، والفناء، وقد سمعنا النداء بضم النون، ومثله من غير الياء والواو الصُّياح بكسر الصاد وضم الصاد سمعناها)⁽³⁾.

(1) المنقوص والممدود للفراء / 11.

(2) المصدر نفسه / 12.

(3) المنقوص والممدود الفراء / 12.

ويذكر لنا أن أيضاً أن الاسم إذا كان منقوصاً وأردنا جمعه على زنة (أفعال) فإنه يكون ممدوداً في الجمع نحو (وما كان من جميع ذوات الياء والواو على أفعال فهو ممدود مثل آباء، وآباء، وأحياء، ...) ⁽¹⁾ ويذكر لنا أيضاً ما كان مفرده على زنة (فعيل) أو (فعول) وهو منقوص يمتد في الجمع نحو (وما جمع من فعيل أو فعال أو فعل على فعل مُدَّ أيضاً مثل قولك قَسِيرٌ قَسَارٌ، وَكَرِيمٌ كَرَامٌ، مثلاً هذين من الياء والواو ممدود يكتب بالألف وأكثر ما يجمع من الياء والواو، من جمع فعيل فهو على أفعاله يُمْدَدَ ويُكتَب بالألف من ذلك ولِيَ وَأُولِيَاءَ، وَدَعَى وَأَدْعِيَاءَ، وَغَنِيَّ وَأَغْنِيَاءَ، وإن جمع على فعلاء مُدَّ أيضاً وكتبت بالألف مثل شُرَكَاءَ وَضَعَفَاءَ، وَقَلَّ ما يأتي على هذا الجمع من الواو والياء....) ⁽²⁾ وذكر أيضاً ما كان منقوصاً وممدوداً في الصفة المشبهة نحو (وما كان نعت الذَّكَرِ فيه على أَفْعَلٍ فَإِنْ أَنْتَاهِ إِذَا كَانَتْ عَلَى فَعْلَاءَ فَهِيَ مَمْدُودَةٌ تَكْتَبُ بِالْأَلْفِ مَثَلَ حَمْرَاءَ وَبَيْضَاءَ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ...) ⁽³⁾ وما كان من نعت الذكر على فَعْلَانَ فَالأنْتَشِيَ فِيهِ مَتَصُورَةٌ وَتَكْتَبُ بِالْيَاءِ مَثَلَ سَكْرِيَ وَغَضْبِيَ وَعَطْشَى...) ⁽⁴⁾. وقد ظهرت لنا في منهجية الفراء نقطة مهمة جداً، وقد وجدتها في جميع مباحث الكتاب، ألا وهي ترقيم المواد اللغوية المندرجة تحت عنوان واحد في كل مبحث، وفي البند توقعت الأمر من عمل المحقق ولكن عند مراجعة مقدمة التحقيق لم أجد إشارة من المحقق على هذه المسألة وقد كان الإحصاء لكل المواد اللغوية التي وردت تحت كل باب على النحو الآتي:

1. باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات، فقد احتوى على .109) مادة.

(1) المصدر نفسه / 12.

(2) نفسه / 13-14.

(3) المصدر نفسه / 15-18... الخ.

(4) المصدر نفسه / 15.

2. باب الممدود والمقصور مما تتفق كتابته إلى باب الممدود والمكسور أوله فقد احتوت الأبواب على (177) مادة لغوية.

3. وجعل باب الممدود المكسور أوله وبقية الأبواب تحت إحصاء واحد فقد كانت المواد اللغوية المندرجة تحتها (174) مادة لغوية.

وإلى جانب هذه المنهجية المنظمة يذكر لنا إذا كانت المادة اللغوية قياسية أو سماعية من ذلك (وكل مصدر على مثال الفعل فهو مقصور، مثل الهزيمى والخطينى... ليس شيء من هذا يُمدّ ولا يكتب بالألف، وزعم الكسائي أنه سمع (ما يفعل هذا إلا خصيصة القوم) قال (و كذلك فيضوضاء بينهم) فسمع في هذا المد والقصر، وأجاز المد فيه على القياس، قال الفراء لم يسمع أحد من العرب يمد شيئاً من هذا ولم يجز...)⁽¹⁾ والأمر الآخر في منهج الفراء أنه في أغلب مواد الكتاب يذكر لنا دلالة المادة اللغوية لكثير من مواد الكتاب وأحياناً يهمل ذكرها من ذلك (الجرا مصدر الجارية يكسر فيما إذا فتح قصر وربما مدّ وهو مفتوح...)⁽²⁾ فهو هنا لم يذكر دلالة المادة اللغوية، ومما ذكر دلالته اللغوية نحو (الحجاج مقصور جمع حجاج وهي التي تتتفتح في الماء إذا قطرت فيه قطرة يكتسب بالألف...)⁽³⁾ أما الشواهد التي استعملها الفراء، فقد كانت متفاوتة في عددها، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

1- الآيات القرآنية، فقد كانت قليلة قياساً إلى الشاهد الشعري فقد بلغت (10) آيات فقط نحو (البرى على وجهين البرى التراب مقصور يكتب بالياء والبراء من قوله تعالى (25-43): "إِنَّى بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ"⁽⁴⁾...).⁽⁵⁾

(1) المنقوص والممدود / الفراء / 16، 33، 13... إلخ.

(2) المصدر نفسه / 25، 36.

(3) نفسه / 30، 29.

(4) سورة الزخرف / 26.

(5) نفسه / 21، 27، 30.

2- الأحاديث النبوية، لم يستشهد الفراء بها.

3- الشواهد الشعرية لقد كانت الشواهد الشعرية التي استشهد بها الفراء كثيرة في الكتاب فقد بلغت (71) بيتاً شعرياً نحو (فكلما جاءك ألف مضموماً أوله فهو ممدود إلا ثلاثة أحرف نوادر من ذلك الأربع وهي الدهنية (50)، والأدمني موضع (51)، وشعبى اسم بلدة قال الشاعر⁽¹⁾:

أعبد أحلَّ في شُغبَى غرباً ألمَّ لا أبالَكَ واغتراباً⁽²⁾

4- الأمثال وأقوال العرب، قد بلغ ما استشهد به الفراء (11) قولًا ومثلاً من ذلك (65) الخطأ والنَّبَأ... جئتكم من سَبَّا بنَبَاء يقين هذه تهمز لا غير، وقد اجتمعت العرب على (أيدي سبا)⁽³⁾ وأيدي سب بغير همز وأصله الهمز ولكنَّه جرى في هذا المثل على السكون فترك همزه...⁽⁴⁾.

وتبقى مسألةأخيرة في منهج الفراء أنه كان يشير إلى لغات العرب في المواد اللغوية نحو: (31) العفا على وجهين العفا في لغة طيء ولد الحمار مقصور يكتب بالألف والعفاء ما عفته الريح ممدود يكتب بالألف...)⁽⁵⁾ و (باب ما يقصر ويمد أوله على صورة واحدة، ومعنى المقصور انه كمعنى الممدود ومن ذلك (54) الزَّنَا والشَّرَا، أهل الحجاز يمددنه...)⁽⁶⁾.

(1) قائله جرير ينظر ديوانه 1/29.

(2) المنقوص والممدود للفراء 14، 23، 24، 22، 17، 18.

(3) مجمع الأمثال (الميداني) 1/242.

(4) المنقوص والممدود (الفراء) / 30. وينظر / 23، 16، 19... الخ.

(5) المصدر نفسه / 21.

(6) نفسه / 37.

منهج الأنباري في عرض المادة اللغوية

لقد سار الأنباري على منهجية منظمة في عرض المادة اللغوية، كما سار الفراء، إذ بعد المقدمة يضع حداً للمقصور إذ قال فيه، (اعلم أن المقصور كل اسم وقعت في آخره ألف مقصورة والألف لا تخلو إما أن تكون منقلبة عن واو أو ياء أو زائدة)⁽¹⁾.

ثم يذكر المقصور القياسي والسماعي نحو (والمقصور على ضربين: أحدهما ما يعرف قصره بالقياس والآخر ما لا يعرف قصره بالقياس، أما ما يعرف قصره بالقياس فهو ما كان من المعتل يقع آخر نظيره من الصحيح بعد حرف مفتوح.. فمن ذلك كل مصدر جاء لفعل يَفْعَل، وكان الاسم على فعل نحو: هَوَى يَهْوَى هَوِي فَهُوَ هَوِي وَتُوَيَّ يَتْوَى فَهُوَ ثُوَّ فالمصدر في هذا وما أشبهه مقصور، لأن نظيره من الصحيح أشار يأْشِرَ أَشَرَّاً فهو أَشِرَّ، وبطريقاً فهو بَطْرَ وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ...). وبعد ذلك ينظم مواد المقصور بحسب حركة الحرف الأول وما يندرج تحتها من مواد لغوية وكما وضع حداً للمقصور كذلك يضع حداً للممدود إذ قال فيه (تعريف الممدود، وأما الممدود فهو كل اسم في آخره همزة قبلها ألف والهمزة لا تخلو من أن تكون أصلية منقلبة عن حرف أصلي أو زائد...)⁽³⁾ ثم يذكر الممدود القياسي والسماعي نحو (الممدود على ضربين أحدهما ما يعرف مده بالقياس والآخر ما لا يعرف مده بالقياس فهو ما يقع آخر نظيره من الصحيح بعد ألف زائدة، ويمكن أن يقال فيه كان ذا كذى، ضمن ذلك كل مصدر جاء لأفعال نحو أَعْطَى إِعْطَاء، وأعلى إِعْلَاء، فالمصدر في هذا وما أشبه ممدود، لأن نظيره من الصحيح أَكْرَمَ إِكْرَاماً، وأَجْمَلَ إِجْمَلاً وما أشبه ذلك)⁽⁴⁾.

(1) المقصور والممدود (الأنباري) /1.

(2) المقصور والممدود (الأنباري) /2.

(3) المصدر نفسه /29.

(4) المصدر نفسه /30.

ومسألة وضع الحدود هو ما انفرد به الأنباري دون الفراء إذ لم يضع حدوداً للمقصور أو الممدود، أما مسألة القياس والسماع، فإن المصطلحين قد أخذوا مجالاً أوسع من ناحية تنظيم المادة اللغوية عند الأنباري، وأمام الفراء لا يحدد ذلك من خلال المصطلحين وإن كانا واضحين من خلال عرض المادة، إذ المادة القياسية أو السمعاوية واضحة عنده. وإن خالف لأنباري الفراء في ترتيب مواد كتابه، إلا أنه يتلزم أيضاً بتحديد الأبنية الصرفية القياسية للكلمات المقصورة أو الممدودة، إلا أن الفراء كان أكثر منه انتزاماً في هذه المسألة، إذ كانت تشكل عند الفراء سمة عامة اشتراك بها أغلب مواد الكتاب عكس الأنباري فقد كانت المسألة تأخذ مجالاً قليلاً في شايا الكتاب نحو (ومن ذاك ما جاء من المعتل من اسم المفعول يقع آخر نظيره من الصحيح بعد حرف مفتوح فإنه مقصور، فمن ذلك كل ما جاء من اسم مفعول على مفعول نحو: مُعْطَى، وَمُعْلَى، وما أشبه ذلك)، فاسم المفعول به هذا وما أشبهه مقصور، لأن نظيره من الصحيح مُكْرَمٌ وَمُعْلَمٌ وما أشبه ذلك...)⁽¹⁾ (والغنى خلاف الفقر، وأما قول الشاعر:

سَيِّفْتِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِي فَلَا فَنْرِيَدُومُ وَلَا غَنَاءُ⁽²⁾

فالرواية (ولَا غَنَاء) بالفتح، والفاء الكفائية، ممدد، فإن صحت الرواية بالكسر، فيكون مصدر غَائِي يُغَانِي غَنَاءً، كما يقال: بَالِي بِيَالِي بلاه. ولا يجوز أن يكون من ضرورة الشعر...)⁽³⁾ ومن السمات المنهجية المشتركة بين الاثنين، أن الأنباري يذكر الدلالة المفوية للمقصور والممدود وهي سمة عامة في كل الكتاب إذ كان الأنباري أكثر ميلاً من الفراء في تقسيي الدلالة اللغوية للمفردات، وإن كان أحياناً قليلة لا يشير إلى دلالة الألفاظ ولكن الأكثر هو الإشارة إليها من ذلك (الصفا: الحجر الأملس

(1) المقصور والممدود (الأنباري)/3.

(2) البيت بلا نسب، ينظر اللسان 5/136.

(3) المقصور والممدود/23-24 و 30، 31، 56، 60... الخ.

والصفا: بمكَة مَعْرُوف...)⁽¹⁾ و (الوعي - بالعين غير معجمة - الصَّوت في الحرب)⁽²⁾ ومما لا يذكر: اللغوية (وكذلك أيضاً كل مصدر جاء لفَاعِل نحو: شارى شراءً وما رأى مراة...)⁽³⁾ و (ومن ذلك ما جاء من أسماء الجمع واحده فعلة أو فعلة فإنه مقصور وذلك نحو: عُرُوى وعُرِى، وفُرْيَة فِرَى، لأن نظيره من الصحيح ظُلْمَة وظُلْمَة وسِدْرَة وسِدْرَ...)⁽⁴⁾. نستطيع القول إن كتاب الأنباري لم يكن استقصاء للمقصور والممدود فقط سواء كان قياسياً أو سمعياً بقدر ما كان عبارة عن معجم لغوي لمعاني هذه المفردات وهو كما ذكر شمل معظم مواد الكتاب، وهذا الأمر لم يكن واضحاً عند الفراء.

أما شواهد الأنباري فكانت تختلف عن شواهد الفراء من حيث العدد، كذلك فإن الأنباري فقد استشهد بالحديث النبوى وهذا ما لا نجد له عند الفراء وذلك كانت شواهد الأنباري على النحو الآتى:

1. الشاهد القرآني فقد بلغت (76) آية نحو (فمن المقصور المفتوح الأول: السَّنَا:- الضوء، قال تعالى: "يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ"⁽⁵⁾...) و (والشَّوَّى: جلد الرأس، قال تعالى: "نَرَاءُ اللَّهُشَّوَّى"⁽⁷⁾...).⁽⁸⁾
2. الأحاديث النبوية فقد بلغت (11) حديثاً نبوياً شريفاً نحو (والثانية: الأمر يعاد مررتين، وجاء في الحديث "لا ثُنَيٌّ في الصَّدَقة")⁽⁹⁾ أي لا تؤخذ في السنة

(1) المصدر نفسه / 5.

(2) نفسه / 6 وأيضاً 7، 10، 11، 12، 43، 45، 48... الخ.

(3) نفسه / 30.

(4) المقصور والممدود للأنباري / 4.

(5) سورة النور / 20.

(6) المقصور والممدود / الأنباري / 4.

(7) سورة المعارج / 16.

(8) المقصور والممدود / الأنباري / 5.

(9) ينظر / صحيح مسلم / 1244.

مرتين...)⁽¹⁾ و (والولاء المُعْتَق جاء في الحديث "لَهِي عن بيع الولاء وعن هبته")^{(2) ... (3)}.

3. الشواهد الشعرية فقد بلغت (67) بيتاً شعرياً نحو (والثَّوَاء: الإِقَامَةِ وَأَنْشَدَ آدَثْتَا بَيْنَهَا أَسْمَاءَ رَبَّ ثَاوٍ يُمَلِّ مِنْهُ الثَّوَاءَ) ⁽⁴⁾
والثَّرَاءِ: كثرة المال وأنشد:

يُرِدُنْ ثَرَاءَ الْمَالِ حِيثُ عَلِمْتَهُ وَشَرْحُ الشَّبَابِ عِنْدَهُنَّ عَجِيبٌ ..⁽⁵⁾

4. الأمثال فقد بلغت (4) أمثال فقط، نحو (والكَرَا: طائر، في المثل "أطْرَقَ كَرَا، أطْرَقَ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقُرَى")⁽⁷⁾، يضرب مثلاً للحقير القدر يتكلم عند الأجلة والأكابر...⁽⁸⁾.

وأخيراً نستنتج من هذا الذي ذكرناه أن الفراء والأنباري، قد سارا على منهجية منظمة في عرض مادتهما اللغوية، وإن كان الأنباري أكثر تفصيلاً وتنظيمياً في عرضها، وهو لم يكن مقلداً للفراء في هذه المنهجية، وحتى المادة اللغوية عند الفراء فقد اختلفت اختلافاً كبيراً مما هو موجود عند الأنباري، وكذلك فإن كتاب الأنباري يعد من الكتب التي تتميز باليسر والسهولة في استخراج المادة اللغوية، لأنه قسم مواد الكتاب بحسب حركة الحرف الأول

(1) المقصور والممدود، الأنباري /23.

(2) ينظر / صحيح مسلم / 117.

(3) المقصور والممدود الأنباري /34.

(4) قائله الحارث بن حمزة / شرح المعلقات للزوزني / 155.

(5) قائله علقمة بن عبدة بن النعمان / لسان العرب 14/ 11.

(6) المقصور والممدود / 34-35.

(7) ينظر مجمع الأمثال (الميداني) 1/ 597.

(8) المقصور والممدود (الأنباري)/12 ، وينظر أيضاً المصدر نفسه 43 ، 28.

بصورة مباشرة، وهذا الأمر أيضاً موجود في كتاب الفراء وإن كان مختلفاً بعض الشيء مع أبواب أخرى.

كذلك فإن كتاب الأنباري لم يكن لاستقصاء مادة المقصور والممدود فقط، بل حاول أن يدرج الدلالة اللغوية لكل مادة ولا يغفل هذه المسألة إلا في القليل الواضح الدلالة.

المصادر والمراجع

- 1- ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد / دراسة وتحقيق الدكتور محمود جاسم درويش / وزارة الثقافة والاعلام / دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد - 1990م.
- 2- أنباء الرواية / علي يوسف القبطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة - 1950 - 1955م.
- 3- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون / لإسماعيل باشا البغدادي / استانبول 1947م.
- 4- بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة / لجلال الدين السيوطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة - 1964 - 1965م.
- 5- تاريخ الأدب العربي / كارل بروكلمان / نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار / الطبعة الثالثة / دار المعارف بمصر. د. ت.
- 6- التكملة / لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان / مطبع دار الكتب للطباعة والنشر / الموصل 1981م.
- 7- تهذيب اللغة / لأبي منصور الأزهري / تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة - 1964-1967م.
- 8- جمهرة اللغة / لابن دريد الأزدي / تحقيق كرنكو / حيدر آباد بالهند / 1344-1351هـ.
- 9- حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود / كمال الدين عبد الرحمن الأنباري / تحقيق الدكتور عطية عامر / استكهولم 1966م.
- 10- ديوان جرير / تحقيق أمين طه / دار المعارف / مصر.

- 11- شرح شافيه ابن الحاجب / للرضي الأستريادي / تحقيق محمد نور الحسن وآخرين / دار الكتب العلمية / بيروت / 1975م.
- 12- شرح المعلقات السبع / لأبي عبد الله الحسين الزوزني / دار بيروت ودار صادر / 1985م.
- 13- صحيح البخاري بحاشية السندي / القاهرة / 1934م.
- 14- طبقات المفسرين / للداودي / تحقيق علي عمر / القاهرة / 1972م.
- 15- الفهرست / لابن النديم / القاهرة / 1348هـ.
- 16- فهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة / لابن خير الأشبيلي / القاهرة 1963م.
- 17- الكامل في اللغة والأدب / لأبي العباس المبرد / عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم / ملتزمطبع والنشر دار الفكر العربي / القاهرة.
- 18- لسان العرب / لابن منظور / دار صادر / بيروت / 1956م.
- 19- ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود / إملاء أبي الفتح عثمان بن جني / قدم له وحققه وعلق عليه الدكتور عبد الباقي الخزرجي / مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع / جدة / السعودية.
- 20- مجلة المورد / العراق / وزارة الثقافة والإعلام / المجلد السادس والعشرون / العدد الرابع / 1998.
- 21- مجلة كلية أصول الدين / العدد الأول / بغداد / 1975م.
- 22- مجمع الأمثال / الميداني / تحقيق أبي الفضل أحمد بن محمد / بيروت / دار مكتبة الحياة / 1961.
- 23- المزهر في علوم اللغة / جلال الدين السيوطي / القاهرة / تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين / الطبعة الثالثة.

- 24- معجم الأدباء / لياقون الحموي / نشر أحمد مزيد رفاعي / القاهرة / المقتضب/لأبي العباس المبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتاب / بيروت / 1963.
- 25- المقصور والمددود على حروف المعجم / لابن ولاد / تحقيق برونله / لندن / المدى 1900 م.
- 26- المقصور والمددود على حروف المعجم / لأبي الطيب الوضاء / حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب / الناشر مكتبة الخانجي / مصر / 1979.
- 27- المنقوص والمددود / للفراء / والتبيهات لعلي بن حمزة / تحقيق عبد العزيز المبني الراجحوي / دار المعارف / القاهرة - 1967.
- 28- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / ابن تفري بردی / القاهرة دار الكتب المصرية / 1929-1956.
- 29- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لأبي البركات الأنباري / تحقيق عطية عامر / استكهولم / 1963.
- 30- نكت الهميان في نكت العميان / لخليل بن أبيك الصفدي / نشر أحمد زكي باشا القاهرة / 1910.
- 31- هدية العارفين في أسماء المؤلفين والمصنفين / لإسماعيل باشا البغدادي / إسطانبول / 1955.
- 32- الوايق بالوفيات / لخليل بن أبيك الصفدي / تحقيق ريتز وآخرين / إسطانبول / 1955.
- 33- وفيات الأعيان / لابن خلkan / تحقيق الدكتور إحسان عباس / بيروت / 1968-1972.
- 34- المزهر في علوم اللغة / جلال الدين السيوطي / القاهرة / تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، الطبعة الثالثة.

بين سيبويه والأخفش

دراسة صرفية موازنة

توضئة:

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

مما لا شك فيه أن السبب الرئيس الذي دفعني إلى كتابة هذا البحث المتواضع أجمله على النحو التالي، إذ وجدت من خلال قراءتي وبحثي في مجال علم الصرف، مسألة في غاية الأهمية، أن الأخفش الذي يعد من العلماء البصريين وعده المؤرخون (في الطبقة السادسة من النحويين البصريين مع النضر بن شمبل وأبي محمد اليزيدي وسيبوه والجرمي وعلى بن نصر الجهمي ومؤرخ السدوسي ومحمد بن أبي محمد اليزيدي وأبي جعفر اليزيدي وأبي العباس اليزيدي)⁽¹⁾. وأنه تلمذ على يد سيبويه ولم يأخذ عن الخليل على الرغم من أنه صحب الخليل قبل صحبته لسيبوه⁽²⁾.

على الرغم من هذه الصلة الوثيقة بين سيبويه والأخفش، إلا أن الأخفش قد خالف سيبويه في كثير من القضايا الصرفية إذ بلغ عددها 38 قضية صرفية، والحقيقة أن مثل هذا الرقم يعد كبيراً نوعاً ما بين تلميذ وأستاذه، ولا سيما في العرف السائد أن التلميذ يحذو حذو أستاذه، لنصل من خلال ذلك الأمر إلى أن الخلاف اللغوي كان وثيق الصلة بالصرف مثلاً كان وثيق الصلة بالنحو، إذ أن النحو والصرف علماً لا ينفصل أحدهما عن الآخر. وأن الخلاف في القضايا اللغوية يكشف لنا عن المقاييس التي يعتمدها

(1) طبقات النحويين 55-86، وينظر مراتب النحويين / 111.

(2) ينظر معجم الأدباء 224/11-225.

اللغويون في إرساء القواعد العامة للغة، والاستدلال فيها من أجل سمو اللغة ورقها، لذلك فإن الآراء قد تضاربت في تحديه الخلاف في اللغة، فقد انقسموا على ثلاثة أقسام: القسم الأول يرى أنه نشأ بنشأة النحو⁽¹⁾. والقسم الثاني يرى أنه بدأ بين الرؤوس والخليل⁽²⁾. والقسم الثالث يذهب إلى أنه بدأ بظهور الكسائي والفراء ممثلين للمذهب الكوفي⁽³⁾.

والخلاف بين سيبويه والأخفش لا نستطيع أن نعده خلافاً لهجياً، بقدر ما يتعلق بتفاوت علماء اللغة في القدرات العلمية التي عزّاها اللغويون إلى السبب الرئيس في نشوء الخلافات اللغوية، لأن النحويين لم يكونوا، بصورة عامة، على مستوى واحد في القدرات العلمية، وإنما كانوا يتفاوتون في ذلك تبعاً لسرعة الاطلاع والقدرة على فهم الأفكار واستيعابها، ولاشك أن هذا التفاوت يؤدي إلى اختلافهم فيما يتوصّلون إليه من أحكام ووجهات نظر⁽⁴⁾.

وفي هذا البحث لا أريد أن أبحث في حياة سيبويه والأخفش لأنهما قد أشبعا دراسة من قبل الباحثين كالدكتورة خديجة الحديشي فيما كتبت عن سيبويه والدكتور عبد الأمير الوردي في كتابه منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية.

وكما ذكرنا سابقاً أن الأخفش قد خالف سيبويه في كثير من القضايا الصرفية وليس بالإمكان بحثها في هذا البحث المتواضع، ولكن سأنتقي مجموعة من القضايا وأجعل البقية على شكل جدول أشير من خلاله فقط إلى القضية الصرفية التي ذكرها سيبويه وخالفه فيها الأخفش، وأما القضايا التي موضع الدراسة والبحث فهي:

(1) ينظر الخلاف النحوي / 32-33، مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك / 17.

(2) ينظر ضحى الإسلام / 294/2.

(3) ينظر مدرسة الكوفة / 67.

(4) ينظر المسائل الخلافية في الفضلات من منصوبات الأسماء "رسالة ماجستير" / 8.

١. النسب إلى المدح الذي على زنة (فَعُولَة):

من الكلمات التي تدرج تحت زنة (فَعُولَة) ووقع الخلاف فيها بين اللغويين هو النسب إلى كلمة شُنُوعَة، فقد ذهب سيبويه إلى أن النسب إليها هو (شَيْئِنِي) ويكون ذلك بحذف الواو الزائدة، إذ قال سيبويه (هذا باب ما حُذف الواو والياء فيه القياس. وذلك قوله في ربعة رباعي، وفي حَنِيفَة حَنَفِي، وفي جَذِيمَة جَذَمِي، وفي جَهِينَة جَهَنِي، وفي قُثَيْبَة قَثَبِي، وفي شُنُوعَة شَنَنِي وتقديرها شَنَنَعِي، وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف، إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد، فكما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لغير واحد...)^(١)، إذ أن النسب إلى (الشُنُوعَة) عند سيبويه، مثلما نسب إلى (حنيفَة) إذ يكون النسب إليه (حنَفِي)، وهذا ما ذهب إليه أيضاً أبو علي الفارسي إذ قال (باب ما يطرد فيه الحذف في النسب: وهو كل اسم ثالثه ياء أو واو ساكنة وأخره هاء التأنيث، وذلك نحو حَنِيفَة وجَهِينَة: تقول حَنَفِي وجَهَنِي. وكذلك شُنُوعَة تقول: شَنَنِي مثل شَنَنَعِي..).^(٢).

أما الأخفش فقد خالف سيبويه، إذ يرى أن النسب إليها يكون بإثبات الواو نحو (شُنُوعِي)^(٣) وما ذهب إليه الأخفش قد تابعه فيه المبرد قال ابن يعيش: (وما (فَعُولَة) فحكمها في النسب عند سيبويه حكم فَعِيلَة تسقط الواو كما سقطت الياء ويفتح عين الفعل المضمنة كما فتح المكسورة وحجته في ذلك أنه قد وجد في (فَعُولَة) من الثقل ما وجد في فَعِيلَة فكانت مثلاً مع أنَّ العرب قد قالت في النسب إلى شُنُوعَة: (شَنَنِي)، وأما أبو العباس المبرد فإنه كان

(1) الكتاب/3.339

(2) التكملة/245

(3) ينظر توضيح المقاصد 5/138

يخالفه في هذا الأصل ويجعل شَتَّيًّا من الشاذ فلا يجوز القياس عليه..)⁽¹⁾. وقد رفض ابن عصفور رأي المبرد وعده باطلًا لأنَّه يرى أنَّ الواو ثقيلة مع الضمة⁽²⁾. ونحن نميل إلى ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة، لأنَّ رأيه موافقاً لِالقياس العام، لأنَّ الواو في (شَتُّوة) زائدة، والزائد أولى بالحذف إذا كان يسبب ثقلًا في نقطه الكلمة، لأنَّ بقاء الواو على رأي الأخفش (شَتُّويٰ) وهي ساكنة حاجز غير أمن إذ يؤدي إلى ثقل في نطق الكلمة، والعرب تميل إلى تخفيف النطق عند الكلام.

2. جمع ما كان على زنة (فعلة):

ذهب سيبويه ومن تابعه إلى أنَّ الاسم إذا كان على زنة (فعلة) يجمع بالألف والتاء ولا يجمع بالواو والنون، وقد اعتمدوا في ذلك على القياس والسماع، فالسماع ما جاء في الشعر العربي، إذ قال حسان:

لنا الجفنات الغرّ يلمعن في الضحي
وأسيافنا يقطرن من نجدة دما⁽³⁾
وقول أبي عبد الله بن قيس الرقيات:

نَضَرَ اللَّهُ أَعْظُمَا دَفَنُوهَا
بسجستان طلحة الطلحات⁽⁴⁾

أما القياس فهو ما نص عليه سيبويه إذ قال "هذا باب جمع الاسم الذي آخره هاء التاء": زعم يونس أنك إذا سميتَ رجلاً طلحةً أو امرأة سلمةً أو جبلةً ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء، كما كنت جامعه قبل أن يكون اسمًا لرجل أو امرأة على الأصل. لا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث قالوا: رَجُلٌ رَبْعَةٌ وجمعاوها بالتاء: فقالوا ربَّعَاتٍ ولم يقولوا ربَّعونَ. وقالوا طلحة الطلحات ولم

(1) شرح المفضل 146/5-147، وينظر شرح الشانية 23/2-24.

(2) ينظر شرح جمل الزجاجي 2/318.

(3) ديوان حسان / 296.

(4) ديوانه / 20.

يقولوا طَلْحَةُ الطَّلَحِينِ:- فهذا يُجمَعُ على الأصل لا يتغيَّر عن ذلك، كما أتَه إِذَا
صار وصفاً للمذكر لم تذهب الهاء...⁽¹⁾.

أما الأخفش فقد خالف سيبويه في هذه المسألة، إذ يرى جواز جمع (طَلْحَة) جمع مذكر سالمًا مع فتح لامها نحو (طَلْحَة - طَلَحُون)⁽²⁾. والأخفش هنا يوافق ما ذهب إليه الكوفيون ووافقه أيضًا ابن كيسان جاء في الإنصاف "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو (طَلْحَة وطَلَحُون) وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان، إلا أنه يفتح اللام فيقول: الطَّلَحُون بالفتح كما قالوا (أَرَضُون) حملًا على أَرَضَاتٍ وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز".⁽³⁾

وقد ردَّ الأنباري هذا الأمر بقوله "الذِي يدلُّ على فساد ما ذهب إليه ففتح العين مع قوله (الطَّلَحُون)، لأنَّ الأصل في الجمع بالواو والنون أن يسلُّمَ فيه لفظُ الواحد في حروفه وحركاته والفتح قد أدخل في جمع التصحيح تكسيراً...".

ونحن لا نميل إلى ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون، ذلك لعدم ورود⁽⁴⁾ السَّماع فيه، إذ جاء مجموعاً جمع مؤنث سالمًا. والأمر الآخر لو أننا سلمنا أن طَلْحَة يجمع على (طَلَحُون) على أساس أن التاء زائدة إذ هي علامة للتأنيث وتحذف عند الجمع، لأصبحت المسألة قياسية إذ يجوز أن نجمع كل ما ختم بتاء التأنيث جمع مذكر سالمًا، وهذا غير مقبول لأنَّ الأمر يعتمد فيه بالسمع وهذا الأمر لم يرد به السَّماع.

(1) الكتاب 3/394.

(2) ينظر شرح اللمع 2/702.

(3) الإنصاف 1/41 [مسألة 4].

(4) المصدر نفسه 1/43 ويمكن الرجوع إلى حجج الكوفيين في هذا المجال في الإنصاف 1/40 وما بعدها.

3. استدراك الأخفش بناء (فعل) في الأسماء على سببيه:

مما لا شك فيه أن سببيه قد أهمل أن يكون بناء (فعل) من أبنية الأسماء، إذ عده بناءً خاصاً بالفعل المبني للمجهول إذ قال "واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات (فعل) ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فعل..."). ووافقه المبرد في ذلك إذ قال "فأما غير هذا من الأبنية نحو: (فعل) فإنه ليس في شيء من الكلام، وكذلك (فعل) لا يكون في الأسماء، إنما هو بناء مختص به الفعل الذي لم يُسمّ فاعله نحو: ضرب وقتل. إلا أن تكون ساكن الوسط نحو: رُدّ وَقِيلْ فهو بمنزلة كسر و فعل وما أشبه ذلك".⁽²⁾

أما الأخفش فقد خالف سببيه في هذه المسألة، إذ عَدَ بناء (فعل) من أبنية الأسماء واعتمد في ذلك السمع قال ابن قتيبة "قال أبو محمد" قال لي أبو حاتم السجستاني: سمعت الأخفش يقول: قد جاء على (فعل) حرف واحد، وهو (الدلّل)، وقال: هي دُوببة صغيرة تشبه ابن عرس قال وأنشدني الأخفش⁽³⁾:

جاءوا بجمع لوقيس معرسه ما كان إلا كمعرس الدلّل

قال: وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدلّلي وهي كنانة...).⁽⁴⁾

وقد استدرك على كلمة (الدلّل) اسمان آخران، الأول هو (الوعل) ذكره الميداني عن الليث(). والثاني هو (الرئم) ذكره الأنباري⁽⁵⁾ والسيوطى⁽⁶⁾. والسيوطى⁽⁶⁾.

(1) الكتاب 4/244.

(2) المقتضب 2/203.

(3) هذا البيت الكعب بن مالك الانصاري ينظر شرح أدب الكاتب 398.

(4) أدب الكاتب 347-347.

(5) ينظر نزهة الطرف في علم الصرف 6/.

(6) ينظر الأنصاف 2/682.

وقد أيدَ ابن الحاجب سيبويه فيما ذهب إليه⁽¹⁾. أما المحدثون فيذهبون إلى أن هذه الأسماء منقوله من الفعل إلى الاسم، فكلمة (دُلْ) معناها خلل وجذع ومعنى الكلمة (رئم) عَطَفٌ ووعل معناها ارتفع⁽²⁾.

إن ما ذهب إليه سيبويه هو الأحسن في هذا المجال، لأن بناء (فعل) هو بناء خاص للمبني للمجهول، أي أنها قاعدة قياسية في ذلك. ومالت إليها العرب وأن كانت تكره الابتداء بالضم لثقله.

ولكن الضرورة هي التي جعلت العربي يتحايل على البناء ليخرج لنا بناء خفيفا على اللسان فمثلاً أن الفعل الأجوف قال لو جعلناه على زنة (فعل) ← (قول) لكان ثقيراً على اللسان إذ تسلب الضمة وتحول إليه الكسرة (قول)، ثم يحصل إعلال بالواو (قيل)، إذ تقلب ياء لانكسار ما قبلها كي تصبح الكلمة خفيفة على اللسان.

4. وزن اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين - اليائي والواوي:

مما لا شك فيه أن القاعدة القياسية لاسم المفعول من الفعل الثلاثي بصورة عامة سواء أكان الفعل صحيحاً أم معتلاً يكون على زنة (مَفْعُول) نحو (كُتُب - مَكْتُوب)، (سُؤَل - مَسْؤُول)، (ضُرِب - مَضْرُوب)، نلاحظ من خلال الأمثلة مَكْتُوب - مَسْؤُول - مَضْرُوب أنها متوافقة مع الميزان الصريفي (مَفْعُول)، ولكن هذا التوافق لا يعد توافقاً تماماً ينطبق على كل الأفعال الثلاثية، إذ يحصل فيه نقص في الفعل الثلاثي الأجوف (اليائي والواوي) والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف اللهجات، لأن بني تميم يعتمدون لغة التمام في الميزان الصريفي وبني حجار يعتمدون لغة النقص فيه جاء في اللسان (ويقال صفت الشيء أصْوَتُه)

(1) ينظر المزهر 49/2

(2) ينظر شرح الشافية 1/39

فهو مَصْنُون وثوب مَصْنُون على النقص ومَصْنُون على التمام الأخيرة نادرة تميية...⁽¹⁾.

مما لاشك فيه أن لغة النقص في الميزان الصرفي سيؤدي إلى حذف في بعض أحرف الميزان الصرفي، وهذا الحذف حدث فيه خلاف بين سيبويه والأخفش في تقدير الحرف المحذوف مما يؤدي إلى حدوث الخلاف من تقدير الميزان الصرفي للكلمة، إذ يذهب سيبويه إلى أن المحذوف من الميزان الصرفي هو (واو مفعول)، إذ قال (ويعتل مَفْعُولٌ مِّنْهُمَا كَمَا اعْتَلَ فَعْلًا)، لأن الاسم على فعل مَفْعُول، كما أن الاسم على فعل فاعل فنقول مَرْزُورٌ ومَصْنُوعٌ، وإنما كان الأصل مَرْزُورٌ، فأسَكَنُوا الواو الأولى، كما أَسَكَنُوا في يَفْعَلْ وفَعَلْ وحذفت واو مَفْعُول لأنه لا يلتقي ساكنان...⁽²⁾.

أما الأخفش فيخالف سيبويه في ذلك ويرى أن المحذوف هو الحرف التي يمثل عين اسم المفعول، قال المبرد "إِنْ بَنِيتَ (مَفْعُولاً) مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاءٍ قُلْتَ فِي ذَوَاتِ الْوَاءِ: كَلَامٌ مَقُولٌ وَخَاتَمٌ مَصْنُوعٌ وَفِي ذَوَاتِ الْيَاءِ ثُوبٌ مَبِينٌ وَطَعَامٌ مَكِيلٌ وَكَانَ الْأَصْلُ مَكِيُولٌ وَمَقُوْلٌ، وَلَكِنَّ مَا كَانَتِ الْعَيْنُ سَاكِنَةً كَسَكُونَهَا فِي يَقُولْ وَلَحْقَتِهَا وَأَوْ مَفْعُولٌ، حَذَفْتَ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ لَا لِتَقَاءِ السَاكِنَيْنِ فَأَمَّا سِبِّيُويهُ وَالْخَلِيلُ فَإِنَّهُمَا يَزْعُمُانَ أَنَّ الْمَحْذُوفَ وَأَوْ مَفْعُولَ لَأَنَّهَا زَائِدَةٌ وَالَّتِي قَبْلَهَا أَصْلِيَّةٌ فَكَانَتِ الْزِيَادَةُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ وَالْدَّلِيلُ عَلَى هَذَا عِنْدَهُمَا مَبِينٌ فَلَوْ كَانَتِ الْوَاءُ ثَابِتَةً وَالْيَاءُ ذَاهِبَةً لَقَالُوا مَبِينٌ. وَأَمَّا الأَخْفَشُ فَكَانَ يَقُولُ الْمَحْذُوفَةَ عَيْنَ الْفَعْلِ لَأَنَّهُ إِذَا التَّقَى سَاكِنَانِ حَذَفَ الْأَوَّلَ أَوْ حَرَكَ لَا لِتَقَاءِ السَاكِنَيْنِ فَقِيلَ لِلْأَخْفَشِ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مَحْذُوفًا فَقُلَّ فِي مَبِينٍ مَبِينٌ لَأَنَّ الْيَاءَ مِنْ مَبِينٍ ذَهَبَتْ وَالْبَاقِيَّةُ وَأَوْ مَفْعُولٌ...⁽³⁾.

(1) لسان العرب (صون).

(2) الكتاب 4/348.

(3) المقتضب 1/110.

كما ذكرنا سابقاً أن الخلاف بين سيبويه والأخفش في تقدير المحدود وهذا الحذف سيؤدي إلى حدوث خلاف في تقدير الميزان الصرفي وسنحاول تبع ذلك وفق المخططات الآتية:

1- الأجوف الواوي:

صان ← صَوْنَ ← مَفْعُول ← مَصْنُونُ

إعلال بالتسكين بين الواو والقاف ← مَصْنُونُ

التقاء الساكنين ← حذف واو مفعول على رأي سيبويه أو حذف الواو التي تمثل عين الكلمة على رأي الأخفش ← مَصْنُونُ.

فيكون الميزان الصرفي (مَصْنُونُ) على رأي سيبويه هو (مَفْعُول) ويكون رأي الأخفش هو مَقْوُل.

2- الأجوف اليائي:

باع ← بَيْعَ ← مَفْعُول ← مَبِيْعُ ← إعلال بالتسكين بين الواو والياء

مَبِيْعُ ← التقاء الساكنين ← حذف واو مفعول على رأي سيبويه أو حذف الياء على رأي الأخفش ← مَبِيْعَ مع قلب الضمة إلى كسرة لمحانسة الياء ← مَبِيْعَ.

فيكون الميزان لـ (مَبِيْعَ) على رأي سيبويه هو (مَفْعُول) ويكون على رأي الأخفش هو (مَفِيْل).

نلاحظ من الخلاف في الفعلين أن الميزان الصرفي قد طرأ عليه تغيير، إذ انتقل من الثبوت إلى التحول وهذا التحول كما لاحظنا قد حدث فيه خلاف بين سيبويه والأخفش فالأجوف الواوي تعد لغة النقص فيه هي الأحسن، لأن لغة التمام ثقيلة في النطق أما الأجوف اليائي فاعتماد لغة التمام فيه وإن كانت سهلة في النطق غير أنها ليست فصيحة، وإنما اللهجة الفصيحة هي لهجةبني حجاز.

أما في تقدير المذوف في صيغة (مَفْعُول) فتميل إلى ما ذهب إليه الأخفش، دون سيبويه وذلك لأن واو (مَفْعُول) قد زيدت على الميزان الصرفي لمعنى، وهو المدّ، والعين لم تأت لمعنى، فحذف العين لا يؤثر على الميزان الصرفي ويبقى على معناه، إذ الواو هي التي تحدد معناه كما نقول "مررت بقاضٍ" فتحذف الياء لأنها لم تأت لمعنى ويبقى التوين الذي جاء لمعنى الصرف⁽¹⁾.

5. وزن مصدر الفعل المعتل غير الثلاثي المبدوء بهمزة قطع:

مصادر الأفعال غير الثلاثية المبدوءة بهمزة قطع قياسية تكون بكسر الحرف الأول وزيادة ألف قبل آخر المصدر نحو (أَكْرَم - إِكْرَاماً وأَقْبَل - إِقْبَالاً وأَقْوَى - إِقْوَاء)، أي أن ميزانه الصرفي هو (أَفْعَل - إِفْعَال، قال سيبويه "هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة فال مصدر على أَفْعَلَتْ إِفْعَالاً أبداً وذلك قولك أَعْطَيْتُ - إِعْطَاء، أَخْرَجْتُ - إِخْرَاجاً⁽²⁾. إي أن (إِفْعَال) هو القياس العام لمصادر تلك الأفعال. إذا كانت صحيحة أو معتلة الآخر ولكن لا ينطبق على الأفعال المعتلة العين إذ يحدث التقاء الساكنين، ويؤدي إلى حدوث سقوط في حروف الميزان الصرفي، وهذا الحذف قد أحده خلافاً بين سيبويه والأخفش في تقدير المذوف، لذلك سنحلل بين المصدر ثم نعرض على آراء اللغويين في ذلك:

أقام ← إِفْعَال ← إِقْوَام ← إعلال بالتسكين بين الواو والكاف
 إِقْوَام ← إعلال بقلب الواو إلى الألف إِقْأَام ← التقاء الساكنين يؤدي إلى حذف إحدى الألفين، أما ألف المصدر على رأي سيبويه أو الألف التي تمثل عين الميزان الصرفي على رأي الأخفش
 إقام ← يعوض عن الألف المحذوفة بالباء ← إقامة.

(1) ينظر المنصف 289/1

(2) الكتاب 354/4-355

نلاحظ من هذا المخطط أن الميزان الصرفي قد أصابه بعض التغيير، وهذا أدى إلى تغيير في حروف الميزان الصرفي الأصلي إذ نتج ميزان جديد نتيجة حذف الألف، وقد اختلف سيبويه والأخفش في تقدير الألف المحذوفة. فقد ذهب سيبويه إلى أن ألف المصدر هي المحذوفة إذ قال "أما الإقامة والاستقامة فإنما اعتلت كما اعتلت أفعالها لأن لزوم الاستيقاع والإفعال لاستفعال وأفعال". كلزوم يستفعل ويُفعل لها ولو كانت تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لتتم كما تتم مفعول...) وقال المبرد (إن بنيت منه مصدرًا، قلت إقامة وإرادة وإبابة، وكان الأصل إقامة وإبابة ولكنك كفعت بال المصدر ما فعلت بالفعل، فطرحت حركة الواو أو الياء على ما قبلها، فصارت ألفا لأنها كانت مفتوحة وإلى جانبها ألف الأفعال فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين "أما سيبويه والخليل فيقولان - المحذوفة الزائدة)⁽¹⁾ أي أن الميزان الصرفي على رأي سيبويه للمصدر هو (إفلأة) لأن المحذوف هو ألف المصدر.

أما الأخفش فقد خالف سيبويه في تقدير الألف المحذوفة إذ يرى أن المحذوف هي ألف التي تمثل عين المصدر قال الرضي الاستريادي "وقوله في الإقامة والاستقامة هذا هو النوع الثاني مما تقل حركة عينه إلى ما قبله وضاربه ما ذكرنا قبل من كونه مصدرًا قياسياً مساوياً ل فعله في ثبوت المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل الذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة إلى الواو والياء في نحو الإقامة والإبابة مذهب الأخفش وعند الخليل وسيبوه أن المحذوفة هي الزائدة، كما قالا في واؤ مفعول وقول الأخفش أولى قياساً عليه مما التقى فيه ساكنا)⁽²⁾ وقد أيد الأخفش في ذلك الفراء

(1) المقتضب 104/105.

(2) شرح الشافية 3/151.

والزمخشي. إذ يرون أن المذوف هي الألف التي تمثل عين الفعل⁽¹⁾ وعلى رأي الأخفش فإن الميزان الصرفي للمصدر يكون على زنة إفالة.

نستنتج من ذلك أن التغيير الذي حصل في الوزن الصرفي للمصدر، فقد نتج عنه وزنان (إفعلة وإفالة)، ففي الوزن الأول ظهر لنا أن المذوف عين المصدر وفي الثاني ألف المصدر وأن نستبعده لأن ألف المصدر لها خصوصية معينة في الميزان الصرفي، لأنها تعد عنصراً رئيساً إذ جعلت الفعل يتتحول إلى المصدرية، وكما أن هذا الحذف له غاية مهمة جداً هو لتحقيق الخفة الصرافية في نطق هذا المصدر لأنه لو بقي المصدر على ما هو عليه من غير تغيير لأدى ذلك إلى صعوبة الانتقال من الكسر إلى الفتح وبينهما السكون، فتخلصنا من هذا الثقل عن طريق الإعلال بالتسكين.

ك. الفعل الأجوف الثلاثي الذي كون مصدره على زنة فَيُعْلُوْلَة:

إن صيغة (فَيُعْلُوْلَة) ليست قياسية في الفعل الأجوف الثلاثي سواء كان يائياً أو واوياً، إنما هي من المصادر المسموعة في الفعل الثلاثي المعتل في (فعل - يَفْعُل)، و(فعل - يَفْعِل) نحو (صار صَيْرُورَة)، (كان - كَيْتُونَة) وقد أشار سيبويه إلى ذلك إذ قال "وكان الخليل يقول سيد فَيُعْلُل، وإن لم يكن فَيُعْلُل في غير المعتل لأنهم قد يخصون المعتل بالياء ولا يخصون به غيره من غير المعتل، إلا تراهم قالوا كَيْتُونَة والقَيْدُود، لأنه الطويل في غير السماء، وإنما هو من قاد يَقُود ألا ترى أنك تقول جمل مُنْقاد وأَقْوَد وأصلهما فَيُعْلُوْلَة وليس في غير المعتل فَيُعْلُل مصدراً)⁽²⁾.

ومما لا شك فيه أن مصادر هذه الأفعال نظراً لوجود حرف العلة قد طرأ في بنيتها بعض التغيير وقد أشار المبرد إليه بقوله (ويكون في المعتل منه بناء لا

(1) ينظر / التبصرة والتذكرة 2/ 776، وشرح المنصل 6/ 58.

(2) الكتاب 4/ 365.

يوجد مثله في الصحيح، وذلك أنك لا تجد مصدراً على فَيُعْلُوْلَة إلا في المعتل وذلك (شاخ شِيَخُوْخَة)، (صار صَيْرُورَة)، (كَانَ كَيْنُونَة) وإنما كان الأصل (كَيْنُونَة - صَيْرُورَة - شِيَخُوْخَة) وكان قبل الإدغام كَيْنُونَة، ولكن لما اكثـر العدد ألزمـوه التخفيف كراهيـة للتضـعيف⁽¹⁾.

فلو جعلنا ما ذكره المبرد على المخطط الآتي لاتخـص لنا الآتـي:

كَانَ ← يَكُونُ ← كَوْنَ ← فَيُعْلُوْلَة ← كَيْنُونَة

بـما أن الواو الأولى متحركة والياء ساكنة تقلب الواو إلى ياء

كَيْنُونَة ← إدغـام ← كَيْنُونَة ← ثم يحصل تخفيف بالصـيـفة فـتحـذـف الياء المتحـركـة كـيـنـونـة. فـوزـنـ الـكـلـمـةـ قـبـلـ الحـذـفـ هو فـيـعـلـوـلـةـ وـبـعـدـ الحـذـفـ هو (فـيـلـوـلـةـ) لأنـ المـحـذـوفـ هو عـينـ الـكـلـمـةـ.

وقد خالـفـ سـيـبـوـيـهـ فيـ ذـلـكـ الفـرـاءـ وـالـأـخـفـشـ فـالـفـرـاءـ يـرـىـ أنـ وزـنـهاـ هو (فـعـلـوـلـةـ) قالـ ابنـ جـنـيـ (ذهبـ الفـرـاءـ إـلـىـ أنـ هـذـهـ المـصـادـرـ، إنـماـ جاءـتـ بـالـيـاءـ، لأنـهاـ جاءـتـ عـلـىـ أـمـثـلـةـ مـصـادـرـ بـنـاتـ الـيـاءـ فـيـ أـكـثـرـ الـأـمـرـ نـحـوـ (صارـ صـيـرـورـةـ)، وـ (سـارـ سـيـرـورـةـ)، وـ (طـارـ طـيـرـورـةـ)، وـ (بـانـ، بـيـنـونـةـ) وـنـحـوـ ذـلـكـ: ماـ جـرـيتـ كـيـنـونـةـ وـقـيـدـوـدـةـ مـجـرـىـ سـيـرـورـةـ فـقـيـلـتـ بـالـيـاءـ حـمـلاـ عـلـىـ بـنـاتـ الـيـاءـ، قالـ كـمـاـ قـالـواـ شـكـوـتـهـ شـكـاـيـةـ، فـقـلـبـواـ الواـوـ يـاءـ لأنـهـ جاءـ عـلـىـ مـثـالـ مـصـادـرـ بـنـاتـ الـيـاءـ، قالـ وـأـصـلـ فـعـلـوـلـةـ هـنـاـ فـعـلـوـلـةـ بـضـمـ الـفـاءـ، وـلـكـنـهـ كـرـهـواـ أنـ تـقـلـبـ الـيـاءـ فـيـ صـيـرـورـةـ، طـيـرـورـةـ وـنـحـوـهـاـ لـاـنـضـمـاـمـ ماـ قـبـلـهاـ فـفـتـحـوـ الـفـاءـ وـأـجـرـوـ بـنـاتـ الواـوـ هـنـاـ مـجـرـىـ بـنـاتـ الـيـاءـ دـاـخـلـةـ عـلـيـهـاـ)⁽²⁾، أيـ أنـ الفـرـاءـ يـرـىـ أنـ الـفـاءـ يـجـبـ أـنـ تـفـتـحـ كـيـ لـاـ يـحـصـلـ إـعـلـالـ بـالـيـاءـ، لأنـهاـ سـاـكـنـةـ مـسـبـوـقـةـ بـالـضـمـةـ، إـذـ تـقـلـبـ وـاـوـاـ وـهـذـاـ يـؤـدـيـ إـلـىـ ثـقـلـ فـيـ الـكـلـمـةـ، وـقـدـ رـفـضـ اـبـنـ جـنـيـ مـذـهـبـ الـفـرـاءـ إـذـ قـالـ

(1) المقتضب 2/126.

(2) المنصف 3/12.

(وهذا عند أصحابنا مذهب واجدًا لأن الضرورة تدعوا إلى فتح الفاء لتصح العين)⁽¹⁾ فيكون وزن الكلمة هو (فَعُولَة) عند الفراء.

أما الأخفش فوافقه في ذلك ابن خالويه، فقد ذهبا إلى أن وزن هذه المصادر هو (فَيْعُولَة)⁽²⁾.

ونرى أن ما ذهب إليه سيبويه هو أصوب لما نطقت به العرب من كلمات إذ كانت الكلمات والوزن متوافقة باستثناء التغيير الذي طرأ وقد شرحناه سابقاً، أما ما ذكره الفراء فهو دقيق جداً، إذ كما ذكرنا سابقاً قلب الضمة إلى فتح كي لا يحصل إعلال بالكلمة. أما قول الأخفش، فلا نراه موافقاً للمصادر التي ذكرت فلو جعلنا (كان) على وزن فَيْعُولَة لكان النتيجة الآتية:

كَان ← يَكُون ← كَوْن ← فَيْعُولَة ← كَيْوُونَة

التقت الواو والياء والأول منها ساكن تقلب الواو إلى ياء ← كَيْوُونَة
إدغام ← كَيْوُونَة. كما نلاحظ أن الصيغة ثقيلة وبعيدة عن الأصل الذي نطقت به العرب.

(1) المصدر نفسه 2/12.

(2) ينظر ليس في كلام العرب 28.

أما بقية المسائل التي خالف الأخفش بها سيبويه فكانت على النحو الآتي:

ما خالف الأخفش سيبويه في هذه المسائل	ما ذكره سيبويه من مسائل صرفية
1. خالفة الأخفش فقد ذهب إلى أن وزن أشياء هو (أفعلاء - أفعاء) ينظر المنصف 2/94.	1. وزن أشياء عند سيبويه هو (أفعاء) ينظر الكتاب 4/380-381.
2. زاد الأخفش على سيبويه بناء آخر وهو (فعل نحو بُرْقَع). ينظر التكملة 540.	2. أبنية الاسم الرباعي عند سيبويه على خمسة أضرب (1) فعل نحو (جَفَرَ) (2) فعل نحو (زِبْرَج) (3) فعل نحو (بُرْتَم) (4) فعل نحو (دَرْهَم) (5) فعل نحو (دَمْقَسْ) ينظر الكتاب 4/298.
3- أجاز الأخفش مجيء مصادر الثلاثي على زنة مفعول، إذ هي باقية على بابها وجعلها أول دلالتها على أنها اسم مفعول ينظر الكتاب 2/188.	3. منع سيبويه أن يأتي المصدر على زنة مفعول، إذ هي باقية على بابها وجعلها أول دلالتها على أنها اسم مفعول ينظر الكتاب 2/364.
4. خالفة الأخفش إلى أن الألف في فمتي أما الواو أو الياء تبعاً لتصارييفهما المصدر الفسوة والجمع فتية وفتان ينظر شرح الملوكي في التصريف 401.	4. ذهب سيبويه إلى أصل الألف في فتي هي "الياء" ينظر شرح الملوكي في التصريف 401.
5. خالفة الأخفش فعد ألف (بُهْمَى) مزيدة للإلحاق بـ (جَحْدَب) وغيرها وليس علامة للتأنيث ينظر الخصائص 1/274.	5. ذهب سيبويه إلى الألف في (بُهْمَى) علامة للتأنيث ينظر الكتاب 2/320.
6. ذهب الأخفش إلى أن الميم في (فِم) ليست بدلأ من الواو بل هي بدل من (الهاء) إذ حدث قلب مكانه في الصيغة (فَوْه) إذ قدمت لام الكلمة على عينها فصارت (فَهْو) ثم حذفت الواو على غير القياس، وأبدلت الهاء من الميم وزنها (فَلْ) ينظر شرح الشافية 3/315.	6. ذهب سيبويه إلى أن أصل (فِم) هو (فَوْه) ولاته هاء وزنه (فعل) بدليل جمعه على أفواه وأفوه ينظر الكتاب 2/83.

ما خالف الأخفش سيبويه في هذه المسائل	ما ذكره سيبويه من مسائل صرفية
7. ذهب الأخفش إلى أن "أناسي" ليست جمعاً لإنسان وإنما هو جمع "إنسى" المنسوب إلى "الإنس" ينظر معاني القرآن (الأخفش) 2/422.	7. ذهب سيبويه إلى أن "أناسي" في قوله تعالى "وَأَنَاسِيٌّ كثِيرًا" الفرقان 49 هو جمع إنسان ينظر البحر المحيط .505/6
8. الأخفش يرى أن الذي يحذف منه هو الحرف الثالث مطلقاً زائداً كان أم أصلياً فنقول في فرزدق فراديق ينظر الأنصاف 1/266.	8. في تكسير الخامس نحو (فرزدق) أجاز سيبويه أن يحذف الحرف الخامس مطلقاً ويجوز حذف الرابع إذا كان زائداً أو شبهاً بالزائد نحو فرزدق فيقول فرازق أو فرازد ينظر الكتاب 2/106.
9. أما الأخفش فقد ذهب إلى أن النسبة إلى مثل هذه الأسماء تم بإعادة اللفظ إلى أصله سواء أكانت لامه صحيحة أم معتلة وكان ينسب إلى مثل هذه الأسماء نحو عدّي ووشّي ينظر التكملة 2/244.	9. عند النسب إلى الاسم الثلاثي المحنوف الفاء. يرى سيبويه أن النسبة إليه تتم بزيادة ياء النسب إلى الاسم بعد الحذف من دون الرجوع إلى الأصل إن كان صحيح اللام وإن كان معتل اللام فترت الفاء المحنوفة عند النسب وجوباً. نحو عدّة عدّي، شيء ← وشّي
10. أما الأخفش فيرى أن العين يجب أن تسكن في قال (يَدُويَ وَدَمْويَ) ينظر المقتضب 3/152.	10. عند النسب إلى (يد ودم) مما لم يكن رد لامه واجباً في التثنية أو الجمع يجوز عند النسب الوجهان، الرد أو عدم رد المحنوف نحو (يَدَيَّدِيَّ أَنَّ يَدِيَّ) ويرى سيبويه أن حركة عينه يجب أن تكون الفتحة عند رد المحنوف ينظر الكتاب 3/3580.
11. أما الأخفش فقد خالقه إذ يرى أن الخامسي عند تصفييره يكون على لفظه دون حذف أي حرف من حروفه نحو (سفرجل) حيث يكون تصفييره (سُفِيرِجل) ينظر شرح المفصل 5/117.	11. في تصغير الخامس يرى سيبويه أن الحرف الخامس يجب أن يحذف فنقول في تصغير فرزدق فَرِيزْد ينظر الكتاب 3/121 طبعة بولاق.

12. أما الأخفش فقد خالف سيبويه في ذلك فعد هذه الألفاظ جموعاً كسر عليها مفرد (فاعل) إذ هي عنده جمع تكسير ينظر معاني القرآن (الأخفش) 504/2.	12. ذهب سيبويه إلى أن كل ما يفيد معنى الجمع وجاء على وزن " فعل" فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه منها رَكْب وَصَاحِب وَرَهْط وَقَوْم ينظر الكتاب 203/2 طبعة بولاق.
13. أما الأخفش فقد ذهب إلى أصلية هذه الميم في (دلاص) ينظر المتمع في التصريف 245/1.	13 ذهب سيبويه إلى أن ميم (دلامص) زائدة والدليل على ذلك قولهم (دلاص) و (دلیص) في معنى (دلاص) ينظر الكتاب 328/2 بولاق.
14. أما الأخفش فقد خالف سيبويه في ذلك إذ جوز مجيء (فعل) صفة وإن تلحقها تاء التأنيث نحو (سِفْلَة) ينظر البحر المحيط 162/8.	14. منع سيبويه مجيء (فعل) صفة إلا أن تلحقها تاء التأنيث نحو (سِفْلَة) ينظر الكتاب 321/2 بولاق.
15- أما الأخفش فعنده (هناه) بزنة (فعل) ينظر شرح الملوكي 309.	15. ذهب سيبويه إلى أن (هناه)، المستعملة في النداء، على وزن (فعل) من (هَنُوك) ينظر شرح المفصل 44-42/4.
16. وخالقه الأخفش في زيادة الهماء فيما وأنهما بوزن (هَفْعَل) ينظر المنصف 26/1.	16. ذهب سيبويه إلى أن (هَجْرَع) و (هُبْلَع) لفظتان من أصل رباعي مجرد على وزن (فعل) ينظر الكتاب 335/2 بولاق.
17. أما الأخفش فعد ذكره مخفف الزاي (بلز) ينظر شرح الشافية 1/45.	17. ذكر سيبويه (امراه بلز) بالتشديد ينظر الكتاب 244/4.
18. الأخفش يرى أن أصله (هَنَمَرِش) وحروفه كلها أصول وزنه (فَعُلَل) ينظر المتعه 1/296-297.	18. ذكر سيبويه أن هَمَرِش على وزن فعل ينظر الكتاب 298/4.
19. أما الأخفش فيرى أن لامه أصلية ينظر المتعه 1/213.	19. ذهب سيبويه إلى أن اللام في (عبدل) زائدة ينظر الكتاب 237/4.
20- أما الأخفش فيقول في جمعها أبيض بيضاء بُؤْض ينظر المتضbeb 1/99.	20. يجمع سيبويه (أبيض - بيضاء - بيض) ينظر الكتاب 359-360/4.

ما خالف الأخفش سيبويه في هذه المسائل	ما ذكره سيبويه من مسائل صرفية
21- أما الأخفش فيقول (قويان) تقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها ينظر الارشاف 1.484.	21- أجاز سيبويه بناء (فعلان) من القوة فنقول قوان تصح الواو ولا تدغم ولا تقلب ينظر الكتاب 409/4.
22. إذا اجتمعت ثلاث واوات، كأن نبني من (القول) فعلا على وزن (أفعوعل) نقول: أقوول حيث تقلب الثالثة أو الثانية ياء فيلزم قلب الأخرى ياء وتدغم (أقويل) هذا ما ذهب إليه الأخفش ينظر رأي الأخفش المقتضب 187/1. أما سيبويه، مذهبة التصحيف فنقول (أقوول) ينظر رأي سيبويه الكتاب 4/375.	
23. الأخفش يقول قوي ينظر شرح الشافية 3/196-197.	23. سيبويه يقول (فوق) من دون إعلال الواو ينظر الكتاب 4/413.
24. أما الأخفش فيرى أن تصحيح هذه الكلمات شاذ، فيعملها فنقول (قالى وباعى) ينظر شرح الشافية 3/107.	24. إذا بني من (القول) و (البيع) اسماء على وزن (فعلى) كـ (صوارى) (وصيدى) قالوا وتصح عند سيبويه فنقول (قول) و (بيع) ينظر الكتاب 4/363.
25. الأخفش يقول (مبوعة) على مفعولة ينظر الممتع 2/487.	25. سيبويه يقول (مبيعة) مفعولة من البيع ينظر الكتاب 4/350.
26. الأخفش يقول (تبوع) ينظر التكميلة 584/.	26. سيبويه يقول (تبيع) ينظر الكتاب 4/353.
27. شيراز جمع شرایز، فالباء بدل من راء و (شواريز) فالباء في المفرد بدل من واو فوعال وهو بناء لم يثبته سيبويه وذكر الأخفش أن وزنه (فعلال) من بنات الأربعاء والباء بدل من واو. ينظر سر صناعة الإعراب 2/750-751.	
28. أما الأخفش فيخالفه فيما له واحد من لفظه بردء إليه عند التصغير فيقول (ركب، راكب، روئكب) ينظر شرح الشافية 1/266.	28. يرى سيبويه أن اسم الجمع يصغر على لفظه فنقول في قوم - قويم سواء كان له واحد من لفظه كـ (ركب، سفر) أم لم يكن له ينظر الكتاب 3/494.
29. الأخفش يخالفه في ذلك فيضم اللام ينظر الارشاف 1/393.	29. عند تصغير الأسماء الموصولة كـ (التي) وغيرها تفتح لامها عند سيبويه ينظر الكتاب 3/488.
30. أما الأخفش فيصفه (مضئران - مصئزان) ينظر الارشاف 1/396-397.	30. سيبويه يصغر (مضئران - مصئزان) ينظر الكتاب 3/406.

الفصل الأول: موازنات صرفية

ما خالف الأخفش سيبويه في هذه المسائل	ما ذكره سيبويه من مسائل صرفية
<p>31- الأخفش يرى أنها مقلوب وأصله (أيام) أبدل من الهمزة ياء فصار أيامي ثم قلت الكسرة فتحة والياء ألفاً فصار أيامى ينظر الارشاف .453/1</p>	<p>31- سيبويه يجمع (إيم) على (أيامى) ينظر الكتاب 650/30.</p>
<p>32- أما الأخفش فينسب إلى الجزءين نحو بلال أباد فنقول بلالى، أبادي ينظر الارشاف .601/2.</p>	<p>32. عند النسب إلى المركب المجزي ننسب إلى الجزء الأول (علبك) ← (بعلي)، هذا ما ذهب إليه سيبويه ينظر الكتاب 374/3</p>

الخلاصة

تلخيصاً لما ورد في بحثنا هذا نقول: إننا وجدنا أنَّ الخلاف بين سيبويه والأخفش، نقطة إيجابية حسنة تستحق أن نقف عليها في المجال اللغوی ولاسيما الصریفی، وأود أن أشير إلى مسألة مهمة جداً في هذا المجال، وهي أنَّ الخلاف بينهما لم يكن صریفیاً فقط إذ وجدته يشمل مجالات اللغة كافة من نحو وصرف وصوت، ولكنني اخترت المجال الصریفی لأنَّه من صميم تخصصي.

وقد حاولت في هذا البحث المتواضع ومن خلال استقراءي للموضوعات الصریفية التي تخص هذا المجال أنْ أبین، أنَّ الأخفش على الرغم من بصیرته وتتلمذه على يد أستاذہ سيبويه، ولكن مع ذلك حاول أن يخاطط لنفسه طریقاً يخالف به أستاذہ وقد نجح في بعضها ولكنه لم يحالقه الخط في قسم منها. وهذا واضح من خلال ما عالجناه من موضوعات صرفية.

المصادر والمراجع

- 1- أدب الكاتب / ابن قتيبة / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / المطبعة الرحمنية / مصر د. ت.
- 2- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حسان الأندلسي / تحقيق الدكتور رجب عثمان / مطبعة المدنى / ط1 / 1998م / القاهرة.
- 3- الأنصاف في مسائل / لأبي البركات الأنباري / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط4 / مطبعة السعادة / مصر / 1961م.
- 4- البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي / مطبع النصر الحديثة / الرياض د. ت.
- 5- التبصرة والتذكرة / للصيمري / تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى / ط1 / دار الفكر / دمشق / 1982م.
- 6- تصريف الأسماء / الأستاذ محمد الطنطاوى / ط5 / مطبعة وادي الملوك / 1955م.
- 7- التكملة / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان / مطبع دار الكتب للطباعة والنشر / الموصل / 1981م.
- 8- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (للمرادي) تحقيق عبد الرحمن سليمان / ط1 / دار العهد الجديد للطباعة / مصر / 1977.
- 9- الخصائص / لابن جني / تحقيق محمد علي التجار / ط2 / دار الهدى للطباعة والنشر / بيروت / 1952م.
- 10- الخلاف النحوي بين الكوفيين / رسالة ماجستير / وبدى صالح الشمرى / كلية الآداب / جامعة بغداد / 1995م.
- 11- ديوان حسان بن ثابت / تحقيق الأستاذ العثماني / مطبع السعادة.

- 12- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات / تحقيق د. محمد يوسف نجم / دار صادر / بيروت 1958م.
- 13- سر صناعة الإعراب / لابن جني / تحقيق حسن هنداوي / ط 1 / دار القلم / بدمشق 1985م.
- 14- شرح أدب الكاتب / الجواليلي / نشر مكتبة القدس / القاهرة / 1350هـ.
- 15- شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور / تحقيق د. صاحب أبو جناح / دار الكتب للطباعة والنشر / جامعة الموصل / 1982م.
- 16- شرح الشافية / رضي الدين الاستريادي / تحقيق محمود نور الحسن وآخرين / دار الكتب العلمية / بيروت 1975م.
- 17- شرح المفصل / لابن يعيش / المطبعة المنيرية / مصر / د. ت.
- 18- شرح اللمع / لابن برهان العكברי / تحقيق د. فائز فارس / ط 1 / 1984م.
- 19- شرح الملوكي في التصريف / لابن يعيش / تحقيق فخر الدين قباوة / المكتبة العربية / حلب / ط 1 / 1973م.
- 20- ضحى الإسلام / أحمد أمين / ط 10 / دار الكتاب العربي / بيروت / د. ت.
- 21- في تصريف الأسماء / الدكتور عبد الرحمن شاهين / منشورات مكتبة الشباب / مطبعة مختار / القاهرة / 1977م.
- 22- طبقات النحوين واللغويين / لأبي بكر الزبيدي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف مصر 1984م.
- 23- الكتاب / لسيبويه / تحقيق عبد السلام هارون / ط 3 / عالم الكتب / بيروت 1983 مع طبعة بولاق.
- 24- لسان العرب / لابن منظور / دار صادر / بيروت 1956.
- 25- ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ترتيب وتحقيق وتعليق - معجم لغوي / الدكتور محمد أبو الفتوح / الناشر مكتبة الشباب / القسم الأول.

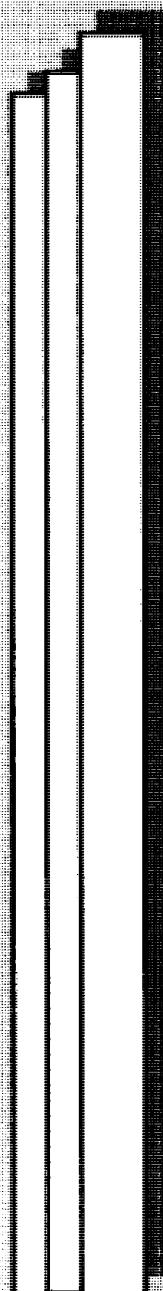
- 26- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / د. مهدي المخزومي / طبعة دار الرائد العربي / بيروت 1986م.
- 27- مراتب النحويين واللغويين / لأبي الطيب اللغوي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / ط 3 / دار نهضة مصر للطباعة والنشر / مصر 1974م.
- 28- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / لسيوطى / تحقيق أحمد جاد المولى وآخرين / دار الفكر / بيروت 1986م.
- 29- معاني القرآن / للأخفش / تحقيق فائز فارس / المطبعة العصرية / الكويت 1979م.
- 30- المسائل الخلافية في الفضلات من منصوبات الأسماء / رسالة ماجستير / عقيل رحيم علي اللامي / جامعة بغداد / كلية الآداب / 1998م.
- 31- مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك / رسالة ماجستير / عبد الحميد ياسين الحميدي / كلية الآداب / جامعة بغداد / 1989م.
- 32- معجم الأدباء / ياقوت الحموي / تصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي / ط 1 / مطبعة السعادة / 1906م.
- 33- المقتنب لأبي العباس المبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / طبع دار التحرير للطباعة والنشر.
- 34- الممتع في التصريف / لابن عصفور الأشبيلي / تحقيق د. فخر الدين قباوة / ط 5 / الدار العربية للكتاب 1983م.
- 35- المنصف (شرح تصريف المازني) / لابن جني / تحقيق إبراهيم مصطفى عبد الله أمين / ط 1 / مطبعة البابي الحلبي 1954م.
- 36- نحو القراء الكوفيين / خديجة أحمد المفتى / المكتبة الفيصلية / مكة المكرمة / ط 1 / توزيع دار الندوة الجديدة 1985م.
- 37- نزهة الطرف في علم الصرف / للميداني / تحقيق لجنة إحياء التراث العربي / دار الآفاق الجديدة / بيروت 1981م.

2

الفصل الثاني

في الدلالة الصرفية

- البحث الأول: الدلالة وأثرها في تحول الأبيات الصرفية صيغة "فعيل" ألمودجاً تطبيقاً.
- البحث الثاني: القياس في عدد من الأبيات الصرفية وارتباطه بالدلالة.



الفصل الثاني

في الدلالة الصرفية

الدلالة وأثرها في تحول الأبنية

الصرفية صيغة "فعيل" أنموذجاً تطبيقاً

هناك صيغتان تدلان على الصوت هما - فعال وفَعِيل... قال ابن سيده: "ومما اجتمع فيه فعال وفعال شحيج البغل وشحاجة / وتهيق الحمار وتهاقه... ونبيح الكلب تباهه وضغيب الأرنب وضغابها والأئن والزجيير والزحار فَعِيل وفعال أختان في هذا كما اتفق في الوصل طويل وطوال وخفيف وخفاف..."⁽¹⁾.

ويذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن صيغة (فعال) أبلغ من صيغة (فَعِيل) وذلك لأن مدة الألف أطول من مدة الياء وأن فتح الفم بالألف أوسع من فتحه بالياء، ونظير ذلك في الصفات (طويل وطوال) و (فعال) في الوصف أبلغ من (فَعِيل) فطوال أبلغ من طَوْيل وشجاع أبلغ من شجيع وكذلك القياس في المصدر، لأن الوزنين متفقان⁽²⁾.

(1) المخصص 135/14.

(2) ينظر معاني الأبنية / 28، وهذا الذي ذكره الدكتور فاضل مقتبس من الخصائص، ينظر 3/270.

٢. صيغة فعل تكون صفة مشبّهة:

نلاحظ أن صيغة (فعيل) ودلالتها على الصوت أو السير تكون قياساً للأفعال اللاحمة (فعل) ولكنها لا تستقر على هذه الدلالة، إذ نراها أيضاً قياساً عاماً في الصفة المشبّهة فيما كان على (فعل - يفعل) وتطرد اطراداً كبيراً في أفعال (فعل - يفعل)، قال سيبويه: "... هذا باب أيضاً في الحال التي تكون في الأشياء أما ما كان حسناً أو قبيحاً فإنه مما يُبني فعله على (فعل - يفعل)... وتجيء الأسماء على قبيح، ووسيم وجميل وشقيق ورحيم"^(١)، وقال ابن سيده: "باب الحال التي تكون في الأشياء وأفعالها ومصادرها وما يكون منها فطرة ومكتسباً، ويبدأ بالشيء في الفطرة ليفضلها أما ما كان حسناً أو قبيحاً فإنه مما يُبني فعله على (فعل - يفعل) ويكون المصدر فعالة وفعلاً... وتجيء الأسماء على (فعيل) وذلك قوله قبيح ووسيم وجميل وشقيق ودميّم، وقالوا حسن فبنوه على (فعل) كما قال (بطل) ورجل قدم وامرأة قَدْمَة يعني أن لها الخير فلم يجيئوا به على مثال جريء وكميء وشجاع وشدِيد يريد أن الباب في (فعل - يفعل) أن يجيء على (فعيل وفعال) كقولك تُظُفَ ينْظُف فهو نظيف (قبح - يقبح) فهو قبيح وجمل يحمل فهو جميل وفعيل أكثر من (فعال) ...^(٢)، وقد ذهب ابن قيم إلى أن صيغة (فعيل) تكون وصفاً في المعاني التي لا تزول نحو قصير وجميل....^(٣).

(1) الكتاب 28/4، وينظر الصاجي 191-192.

(2) المخصص 147/14-148.

(3) ينظر بدائع الفوائد 2/88، وينظر التصریح 2/14.

نخلص من أقوال اللغويين أن صيغة (فعيل)، أهم ما يميزها هو دلالتها على الثبوت واللزموم في الموصوف، وأنها اطردت. في الباب الرابع (فُعُل - يَفْعُل) وذلك لأن أفعال هذا الباب تدل على الطبائع أو تكون قريبة من الطبائع فعندهما نقول قصر زيد، دل على أن القصر هذا طبع ملقي فيه غير مكتسب أما فقه خالد الدرس، أي فهمه فتختلف عن (فقه خالد) أي صار فقيها، أي أصبح الفقه كالطبع وأسجيه لا يفارقها.

وإذا أريد المبالغة في الوصف في صيغة (فعيل)، حولت إلى صيغة (فُعَالٌ) وإذا أريد الإفراط في الدلالة في الوصف حولت إلى صيغة (فُعَالٌ) وإذا أريد الإفراط في الدلالة في الوصف حولت إلى صيغة (فُعَالٌ) بتضييف العين. قال ابن جني: "باب من قوة اللفظ لقوة المعنى... من ذلك قولهم رجل جميل ووضيء، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا وضاء وجُمالاً فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه...، ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله وذلك فُعال... نحو طُوال فهو أبلغ معنى من طَوِيل وعَرَاض، فإنه أبلغ معنى من عَرِيض وكذلك حُفَاف، من حَقِيف وقلال من قَلِيل وسُرَاع من سَرِيع فَفُعال... وإن كانت أخت فَعِيل في باب الصفة فإن فَعِيلاً أخص بالباب من فُعال، إلا تراه أشد انقيادا منه، تقول جميل ولا تقول جُمال، وبطيء ولا تقول بطاء وشَدِيد ولا تقول شُدَاد... فلما كانت فَعِيل هي الباب المطرد وأريد المبالغة عدلت إلى فُعال فصارت فُعال بذلك فُعالاً... والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منها عن أصله، أما فُعال وبالزيادة، وأما فُعال فبالانحراف عن فَعِيل..."⁽¹⁾، وقال الرضي: "... قال سيبويه فُعال بمنزلة فَعِيل لأنهما أخوات في بعض الموضع نحو: طُوال وطَوِيل، وبُعاد وبَعْد وحُفَاف وحَقِيف ويدخل في مؤنته التاء كما يدخل في مؤنة فَعِيل نحو امرأة طَوِيله وطُواله، فلما كان بمعناه وعديله جمع على (فُعلان وفُعلاء) كما يجمع فَعِيل عليهما هذا قوله: والظاهر

أنّ (فُعَالاً) مبالغة (فَعِيل) في المعنى، فَطُوال أبلغ من طَوِيل فإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت (طُوَال)...⁽¹⁾.

نلحظ من الذي ذكرناه أن صيغة (فَعِيل) ودلالتها على الثبوت في الموصوف ثبوتاً ملازماً، قد تتحول إلى صيغ أخرى من أجل المبالغة في هذا الثبوت في الموصوف إذ تحولت إلى صيغتين: فَعَال وفُعَال...⁽²⁾

3. فَعِيل تكون بمعنى مَفْعُول

وتتحول صيغة (فَعِيل) أيضاً إلى صيغة (مَفْعُول) (في الدلالة على معناه، فعندما نقول مررت برجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح وامرأة قَتِيل ورجل قَتِيل، فقد ناب جَرِيح وقَتِيل عن مَجْرُوح ومَقْتُول، وهذه المسألة ليست قياسية بل هي مقصورة على السمعاء. قال ابن عقيل: "... وفي دعوه الإجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فَعِيل عن مَفْعُول: وليس مقاييسا خلافا لبعضهم، قال في شرحه، أو زعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فَعِيل بمعنى فَاعل كجَرِيح، فإن كان للفعل فَعِيل بمعنى فَاعل لم ينسب قياسا كعليم، وقال في باب التذكير والتأنيث، وصوغ فَعِيل بمعنى مَفْعُول على كثرته غير مقيس فجزم أصح التولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف..."⁽²⁾

يلاحظ من هذا أنه ليس مقاييسا، لأنّه لا يطرد في كل الصيغ التي على زنة مفعول في الكلام، إلا في حدود معينة وتمثل هذه الحدود في أن صيغة مفعول التي تدل على الحدوث فقط، فمثلاً أن صيغة (مَكْتُوب) وإن كانت على زنة (مَفْعُول) فإنها لا تحمل دلالة صيغة فَعِيل) التي تعني الثبوت والاستقرار، وهي تماثل صيغة (فَعِيل) في الصفة المشبهة وكما ذكر سابقاً فإنها تدل على الوصف الثابت في صاحبه أو كالثابت طبيعة أو كالطبيعة

(1) شرح الشافية 2/136.

(2) شرح ابن عقيل 3/128.

فنقول: هو طَوِيل أو قَصِير وقبيح أو جميل فهذه صفات ثابتة في أصحابها، كالسجية فيهم إذ هي ترقى إلى درجة الثبوت في أصحابها وأما (فعيل) بمعنى (مفعول) فيدل على أن الوصف قد وقع على صاحبه بحيث أصبح له سجية أو كالسجية أو ثابتة أو كالثابت: فنقول (مُحَمْدٌ) و (حَمِيدٌ) و (حَمِيدٌ أَبْلَغَ مِنْ مُحَمْدٍ لِأَنَّ حَمِيداً يَدْلُ عَلَى أَنَّ صَفَةَ الْحَمْدِ لَهُ ثَابِتَةٌ وَكَذَلِكَ (الرَّجِيمُ) أي الذي يستحق أن يرجم على وجه الثبوت⁽¹⁾، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن صيغة (فعيل) في الوصف أبلغ وأشد من صيغة (مفعول). قال ابن هشام: "أَقِيمْ فَعِيلْ مَقَامْ مَفْعُولْ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْهُ وَلِهُذَا لَا يَقُولُ لِمَنْ جَرَحَ مِنْ أَثْمَلْتَهُ جَرِيحْ، وَيَقُولُ لَهُ مَجْرُوحْ..."⁽²⁾.

أي عندما نقول شخص ما جريح، أردنا من ذلك أن جرحه كان بليغاً،
أما المجرح فإنه يطلق على من جُرِحْ جَرْحاً صغيراً.

مما لا شك فيه أن صيغة (مفعول) هي قياس عام للفعل الثلاثي، وهذا لا يعني أن نيابة صيغة (فعيل) عن (مفعول) فقط، بل تحول صيغة (فعيل) إلى معنى (مُفْعَل)، أي من غير الثلاثي من ذلك مما جاء في لسان العرب: " وأنشد الشعر وتنادوا أنسد بعضهم بعضاً - والنَّشِيدُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعَلٌ ... والنَّشِيدُ الشِّعْرُ الْمُتَنَادِ بَيْنَ الْقَوْمِ يَنْشُدُ بَعْضُهُمْ بَعْضًاً..."⁽³⁾

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه أن صيغة (فعيل) بمعنى (مفعول) اختلف عن صيغة (مفعول) في ثلاثة أمور هي:

1- الدلالة على أن الوصف قد وقع على صاحبه على وجه الثبوت أو قريب من الثبوت، فأصبح فيه كأنه خلقة وطبيعة، فيكون (فعيل) على هذا أبلغ من

(1) ينظر معاني الأبنية، 60-61.

(2) شرح شذور الذهب / 104.

(3) لسان العرب (نشد).

(مَفْعُول) في الوصف، فـكـحـيـلـ أـبـلـغـ مـنـ مـكـحـوـلـ، وـدـهـيـنـ أـبـلـغـ مـنـ مـدـهـوـنـ وـحـمـيـدـ أـبـلـغـ مـنـ مـحـمـودـ لـأـنـهـ أـثـبـتـ.

2- لا يطلق وصف (فعيل) إلا إذا اتصف به صاحبه فلا يقال أسيـرـ إـلاـ إـذـاـ أـسـرـ ولا جـريـحـ إـلاـ إـذـاـ جـريـحـ فيـ حـينـ أـنـ مـفـعـوـلـ قدـ تـطـلـقـ عـلـىـ ماـ اـتـصـفـ بـهـ صـاحـبـهـ ولمـ يـتـصـفـ بـمـعـنـىـ سـيـتـصـفـ بـهـ، فـقـدـ تـطـلـقـ كـلـمـةـ (مـأـسـوـرـ) عـلـىـ مـنـ لـمـ يـؤـسـرـ بـمـعـنـىـ سـيـؤـسـرـ وـمـقـتـولـ عـلـىـ مـنـ لـمـ يـقـتـلـ بـمـعـنـىـ أـنـهـ سـيـقـتـلـ.

3- أن الوصف بفعل أشد من مفعول، كما في جـريـحـ وـمـجـروحـ وـكـسـيرـ وـمـكـسـوـرـ⁽¹⁾.

نـسـتـتـجـ مـنـ هـذـاـ أـنـ الـعـدـوـلـ مـنـ صـيـفـةـ (مـفـعـوـلـ) إـلـىـ صـيـفـةـ (فـعـيـلـ) فيـ كـلـامـ الـعـرـبـ لـمـ يـكـنـ اـعـتـابـاـتـيـاـ، بلـ كـانـ مـقـصـوـدـاـ، هوـ لـلـتـحـقـيقـ صـفـةـ الـثـبـوتـ وـالـمـبـالـغـةـ فيـ صـيـفـةـ اـسـمـ الـمـفـعـوـلـ التـيـ لـمـ نـتـمـكـنـ مـنـ الـحـصـوـلـ عـلـيـهـاـ مـنـ صـيـفـةـ (مـفـعـوـلـ) وـأـرـىـ أـنـهـ اـسـتـمـدـتـ هـذـهـ الـقـوـىـ مـنـ خـلـالـ حـمـلـهـاـ عـلـىـ صـيـفـةـ (فـعـيـلـ) فيـ الصـفـةـ الـمـشـبـهـةـ التـيـ تـعـدـ أـقـوـىـ صـيـفـهـاـ فيـ الدـلـالـةـ عـلـىـ الـوـصـفـ.

لـقـدـ جـاءـتـ صـيـفـةـ (فـعـيـلـ) بـمـعـنـىـ فـاعـلـ فيـ الـكـلـامـ، وـمـمـاـ لـاشـكـ أـنـ هـذـاـ التـحـولـ فيـ صـيـفـةـ (فـعـيـلـ) إـلـىـ صـيـفـةـ (فـاعـلـ)، لـكـيـ تـدـلـ عـلـىـ الـحـدـوـثـ وـالـتـجـددـ، وـقـدـ جـاءـ هـذـاـ مـنـ كـلـامـ الـعـرـبـ مـنـ ذـلـكـ (وـقـدـ ضـرـبـ بـالـقـدـاحـ وـالـضـرـبـ وـالـضـارـبـ) الـمـؤـكـلـ بـالـقـدـاحـ، وـقـيلـ الـذـيـ يـضـرـبـ بـهـ. قـالـ سـيـبـوـيـهـ: "وـهـوـ فـعـيـلـ بـمـعـنـىـ فـاعـلـ هـوـ ضـرـبـ قـدـاحـ، وـمـثـلـهـ قـوـلـ طـرـيفـ بـنـ مـالـكـ:

أـوـ كـلـمـاـ وـرـدـتـ عـكـاظـ قـيـنـةـ بـعـثـواـ إـلـيـ عـارـفـهـمـ يـتـوـسـّـمـ
أـيـ يـرـيدـ عـارـفـهـمـ...⁽²⁾، أـوـ (عـسـلـ ضـرـبـ، مـسـتـضـرـبـ...)⁽³⁾.

(1) يـنـظـرـ مـعـانـيـ الـأـبـنـيـةـ / 93

(2) لـسـانـ الـعـرـبـ (عـرـفـ).

(3) لـسـانـ الـعـرـبـ (ضـرـبـ).

فقد جاءت هنا فعل بمعنى مستفعل، وهو فاعل من غير الثلاثي من الفعل (استضرب) وقد اتخذ صفة الثبوت.

(وفي الحديث، العِرَافَةُ حَقٌّ وَالْعُرَفَاءُ فِي النَّارِ، قَالَ أَبْنُ الْأَثِيرِ الْعُرَفَاءُ جَمْعُ عَرِيفٍ وَهُوَ الْقِيمُ بِأَمْرِ الْقَبِيلَةِ أَوِ الْجَمَاعَةِ مِنَ النَّاسِ يَلِي أَمْوَاهُمْ وَيَتَعَرَّفُ الْأَمِيرُ مِنْهُ أَحْوَالَهُمْ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ...).⁽¹⁾

4. فعل تكون صيغة مبالغة:

لقد ذكر السيوطي نقاً عن أبي طلحة أن هذه الصيغة هي لما صار له كالطبيعة⁽²⁾. أي أن هذه الصيغة قد نقلت من (فعل) صفة مشبهة، وهي كما تعرف تدل على الثبوت في الموصوف نحو تجيف وتحير وضعيّف.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن تحول صيغة (فعل) من استعمالها الخاصة بها كصفة مشبهة إلى صيغة مبالغة أصبحت بهذا التحول تدل على معاناة الأمر وتكراره، حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه وطبيعة فيه كعليم هو لكثره نظره في العلم وبحره وأصبح العلم سجية ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه⁽³⁾.

وكذلك فإن صيغة (فعل) إذ لحقها هاء التأنيث تتحول إلى دلالة أخرى في الكلام وعليه فإن صيغة (فعيلة) هي نفسها صيغة (فعل) ولكن هذه قد لحقها (باء التأنيث)، فغيرت دلالتها من الوصفية إلى الاسمية، قال الرضي: "... وكذلك لا يقال فعلٌ في جمع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو ما دخله التاء، كالذبيحة، والأكيلة، والضحية، والنطية وإنما انتقلت إلى الاسمية لأن الذبيحة ليست بمعنى مذبوج فقط الذي يقع على كل مذبوج كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختص بما

(1) لسان العرب (عرف).

(2) ينظر الهمج 97/2.

(3) ينظر معاني الأبنية 117.

يصلح للذبح ويعد له من النعم، وكذلك الأكيلة ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكيلة إذ أكل، بل الأكيلة مختص بالشاة... فهذه هي العلة في خروجها من مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه... والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأكيلة ليست بمعنى اسم المفعول لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل، وأما ما لم يقع عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز، فالمضروب ظاهر، فيمن وقع عليه الضرب لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب والأكيلة ما يعد للأكل وإن لم يؤكل...⁽¹⁾.

نفهم من كلام الرضي أن دخول (تاء التأنيث) على صيغة (فعيلة) قد حدّدها بالاسمية، ودلالة أخرى لها أن الذبيحة ليست مماثلة للذبيح في المعنى، لأن الذبيح هو ما ذبح، أي كان تحت تأثير الفعل، أما الذبيحة فهي ما أعدت للذبح، فقد تذبح حالاً أو مستقبلاً، قال سيبويه: "وتقول شاة ذبيح أو ناقة كَسِير، ونقول هذه ذبيحة فلان وذَبِيحتُك وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت، ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حيّة، فإنما هي بمنزلة ضَحْيَة، ونقول شاة رَمْيٌ إذا أردت أن تخبر أنها قد رميتك وقالوا بئس الرَّمِيَّةُ الأرنب، وإنما تريد بئس الشيء ما يُرمى فهذه بمنزلة الذبيحة. وأما الذبيحة فبمنزلة القَتُوبَة والحلوبَة وإنما تريد هذه ما يقتبون وهذه مما يحلبون، فيجوز أن نقول القَتُوبَة ولم تقتب ورَكُوبَة ولم تركب...⁽²⁾.

نلحظ من هذا أن إلتحاق تاء الصيغة (فعيل) جعلها تتحول من (الوصف) إلى (الاسمية) وأصبحت صيغة (فعيلة) تختلف عن الأخرى من ناحيتين:

1- أن صيغة (فعيلة) تدل على الاسمية لا الوصف، وقد اكتسبت ذلك من خلال تاء التأنيث إذ حولتها من الوصفية إلى الاسمية.

(1) شرح الشافية 1/142-143.

(2) الكتاب 3/647-648. وينظر المخصص 6/155، والكليات 188.

2- إن (فعيل) يطلق على ما تصف به صاحبه، وأما (فعيلة) فتطلق على ما اتخذ لذلك فالذبيح يطلق على ما ذبح والذبيحة لما اتخذ لذلك⁽¹⁾.

5. فعيل تكون جمعاً

تعد من صيغ جموع الكثرة، ولكنها ليست قياسية إذ هي سماوية فيما وردت عليه وقد عدها سيبويه جمعاً إذ قال: "هذا باب تكسير الواحد للجمع، وأما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان "فعلا": فإنك إذا ثلثته إلى أن تعاشره فإن تكسيره (أفعُل)، ذلك قوله: كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ... فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على (فعَال)، وعلى (فَعُول)، وذلك قوله:- كِلَابٌ... وربما جاء (فعِيلا) وهو قليل نحو: الْكَلِيبُ وَالْعَبِيدُ..."⁽²⁾.

وهذا الوزن عند غيره اسم جمع. قال الرضي الاستريادي: "وأما نحو الكلَّبُ والمَعِيزُ فهي عند سيبويه جمع وعند غيره اسم الجمع ففعيل في فعل أقل من فعلة..."⁽³⁾.

ويخيل إلى أن صيغة (فعيل) كجمع تعد لهجة لجماعة من العرب لأن سيبويه قد أشار في موضع آخر في الكتاب بعبارة (وسمعنا من العرب) نحو: "وسمينا من العرب من يقول:- قوم صدق اللقاء والواحد صدق اللقاء.. وقالوا عبيد وعياد كما قالوا: كَلِيبٌ وَكِلَابٌ وَأَكْلَبٌ..."⁽⁴⁾.

وقد أشار المعجم إلى جمع (فعيل) يعد من الجموع العزيزة في الكلام على الرغم من الشعراة قد استعملوه في أشعارهم إذ جاء في اللسان: "... قالوا

(1) ينظر معاني الأبنية / 67.

(2) الكتاب 3/567.

(3) شرح الشافية 2/92.

(4) الكتاب 3/628.

رجل عبد ولكن استعمل استعمال الأسماء والجمع عبد وعبد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز...⁽¹⁾.

وجاء أيضاً (والكليب والكلاب): جماعة الكلاب، فالكليب كالعبد، وهو جمع عزيز، وقال يصف مفازة:

كأن تجاوب أصدائها مكاء الكلب يدعوه الكليب⁽²⁾

وجاء أيضاً: "...سفينة فعيلة بمعنى فاعلة كأنها تُسفن الماء أي تقشره والجمع سفائن وسفن وسفين. وقال عمرو بن كلثوم:

ملأنا البر حتى ضاق علينا وموج البحر نملؤه سفينـا

وقال العجاج:

وهم رغـل الآلـ أن يكونـا بـحـرا يـكـبـ الـحـوتـ والـسـفـينـا

وقال المثقف العبدى:

كـأنـ حـدـ وجـهـنـ علىـ سـفـينـ...⁽³⁾

٥- صيغة (فعيل) تصلح للمفرد مذكراً ومؤنثاً وللجمع بتصويمها:

ما لاشك فيه أن مجيء صيغة (فعيل) في الكلام للمذكر والمؤنث، يعد من الأمور الكثيرة المجيء في الكلام لأن صفة (فعيل) من الصيغ التي يستوي فيها ذكر والمؤنث في الاستعمال مثل ما نقول: "رجل جريح وامرأة جريح...". أما استعمالها للجمع والمتثنى فإنه مقصور على ما ورد في الشعر ولا توجد كقاعدة ثابتة وأشار إليها اللغويون في جواز ذلك، ومما وردت فيه صيغة (فعيل) مستعملة على النحو الذي ذكرنا وما جاء في المعجم نحو: "... وقد

(1) لسان العرب (عبد).

(2) لسان العرب (كلب).

(3) لسان العرب (سفن) وينظر أيضاً لسان العرب (فسل).

يكون الصديق جمعا، وفي التزيل العزيز" فما لنا من شَافِعِينَ ولا صَدِيقَ حَمِيمٍ"⁽¹⁾ ألا تراه عطفه على الجمع. وقال رؤبة:

دَعْهَا فَمَا النَّحْوِيَّ مِنْ صَدِيقِهَا

والأنشى صديق أيضاً. قال جميل:

ثُكَّشَفُ غُمَّاهَا، وَأَنْتَ صَدِيقٌ

كَانْ لَمْ تُقَاتِلْ يَا بُئْيَنْ لَوْأَهَا

وقال كثير فيه:

زَمَانًا وَسُعْدِي لِي صَدِيقٌ مُواصِلٌ

لِيَالِيَّ مِنْ عَيْشٍ لَهُونَا يَوْجِهَهُ

وقال آخر:

فِرَاقَكَ، لَمْ أَبْخَلْ، وَأَنْتَ صَدِيقٌ

فَلَوْ أَنْكَ في يَوْمِ الرَّحَاءِ سَأْلْتُنِي

وقال آخر في جمع المذكر:

بِكُمْ مِثْلُ مَا بِي، إِنَّكُمْ لَصَدِيقُ

لِعَمْرِي لَئِنْ كُنْتُمْ عَلَى النَّأْيِ وَالنَّوْيِ

وَقَيلَ صَدِيقُهُ، وَأَنْشَدَ أَبُو زِيدَ وَالْأَصْمَعِي لِقَعْنَبَ ابْنَ أَمِّ صَاحِبِ:

مَا بَالْ قَوْمٌ صَدِيقٌ ثُمَّ لَيْسَ لَهُمْ دِينٌ، وَلَيْسَ لَهُمْ عَقْلٌ إِذَا ائْتَمُّوا⁽²⁾

"وَقَدْ يَقَالُ لِلْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ وَالْمَؤْنَثِ صَدِيقٌ." قال جرير:

وَذَكَرَ صَاحِبُ اللِّسَانِ أَنَّ صِيَغَةَ فَعِيلَ تُسْتَعْمَلُ لِلْمَؤْنَثِ وَالْجَمْعِ وَلِلْوَاحِدِ

سَوَاءٌ إِذْ قَالَ:

أَنَّ صَبَبَنَ الْهَوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا

بِأَعْيُنِ أَعْدَاءِ، وَهُنَّ صَدِيقُ

فَعَانِ وَمَنْ أَطْلَقْنَاهُ فَطَلَّبَقَ

أَوْ أَنِسَ، أَمَّا مَنْ أَرَدْنَ عَنَاهُ

قال ابن يزيد بن الحكم في مثله:

وَيَهْجُرُنَّ أَقْوَامًا، وَهُنَّ صَدِيقُ...⁽³⁾

(1) سورة الشعرا / 101.

(2) لسان العرب (صدق).

(3) المصدر نفسه (صدق).

تلخيصاً لما ورد في بحثنا هذا: إن الأبنية الصرفية في الكلام تتحول من مجالها الأساسي الذي يرتبط ضمن أبنية صرفية معينة، ولا سيما أن هذه الأبنية استعمالها واضح في الكلام ومستقرة فيه، لكن لاحظنا أن هذا الاستقرار لا يستمر إذ تتحول إلى مجال آخر يأخذ أبعاداً جديدة، وهذا التحول كان لغاية مهمة إذ يتحوال البناء إلى بناء يحمل دلالة جديدة ويستعمل استعمالاً آخر في الكلام يختلف عن الدلالة الأولى وأن يرتبط بها بعض الشيء لأن الدلالة كما ذكرنا سابقاً لها تكشف عن خصوصية الصيغ الصرفية إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية الكلمة. إذ تجعلها تأخذ مجالاً جديداً في الكلام. وإن كان هذا لا يصدق على جميع الأبنية الصرفية، وظاهرة التحول في الأبنية الصرفية، تعد من الظواهر المهمة في الكلام ويمكن أن نراها أن تصدق على أبنية كثيرة في الكلام، لتحقيق الغاية المرجوة من ذلك، لأن البنية في العربية ليس حكراً على مجال معين. ولا يمكن أن تستقر على نمط واحد، إذ يمكن أن يطرأ عليها تحول داخلي وهذا التحول لتحقيق أبنية صرفية موافقة للذوق العربي السليم، لأن الخفة الصوتية ساعدت كثيراً على تحول الأبنية الصرفية من ناحية الحروف والأشكال. وقد يصيب البناء تغير يطلق عليه بـ(التحول الخارجي)، إذ يتحوال البناء بكامله من استعمال دلالي سنه الأقدمون وهو واضح في الكلام، لاستعمال دلالي جديد يختلف عن الأول، وذلك لتحقيق غاية جديدة لا يمكن التفاضي عنها. وأخيراً إن ظاهرة التحول تشكل مجالاً كبيراً في الكلام، وهذا الذي ذكرناه يمثل جانباً يسيراً من الأبنية التي أصابها التحول، فقد ذكرنا ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر لضيق المقام.

المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم.
- 2- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، 1963، مصر.
- 3- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1978م، بيروت.
- 4- بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزية، دائرة الطباعة المنيرية، مصر.
- 5- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، مشروع النشر العربي المشترك - الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
- 6- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر 1964.
- 7- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- 8- شرح التصریح على التوضیح، للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك وبهامشه حاشیة للعلامة یسن بن زید الدین العلیمی، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- 9- شرح شافیة ابن الحاجب، للرضی الاستریادی، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف ومحمد محبي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
- 10- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، ط8، مطبعة السعادة، 1960.

- 11- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- 12- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- 13- في تصريف الأسماء، الدكتور عبد الرحمن شاهين، منشورات مكتبة الشباب، مطبعة مختار، القاهرة، 1977.
- 14- كتاب سيبويه، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983.
- 15- الكشاف في حقائق التزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- 16- الكليات، لأبي البقاء، ط بولاق، الطبعة الثانية.
- 17- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، 1956.
- 18- المخصص، ابن سيده، ذخائر التراث العربي، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.
- 19- معاني الأبنية، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963م.
- 20- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963م.
- 21- المتمع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوه، ط3، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1978م.
- 22- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، مصر 1954م.
- 23- همع الهوامع شرح جمع الجواجم في علم العربية لسيوطى، ط1، القاهرة، 1327م.

القياس في عدد من الأبنية الصرفية

وارتباطه بالدلالة

توطئة:

الحمد لله خالق الألسن واللغات، واضع الألفاظ للمعاني بحسب ما اقتضته حكمه باللغات، الذي علم آدم الأسماء كلها، وأظهر بذلك شرف اللغة وفضلها، والصلة والسلام على سيدنا محمد. أفصح الخلق لسانا، وأعرىهم بياناً وعلى آله وصحبه، أكرم بهم أنصاراً وأعواناً^(١).

وبعد، فإنني جعلت بحثي تحت عنوان "القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة" والهدف منه، هو بيان أثر الدلالة في الوصول إلى القاعدة القياسية في علم الصرف، ذلك لأنَّ الوزن الصرفي في اللغة العربية لا يستقر على حالة واحدة ولا سيما مجموعة من الكلمات تحمل الأحكام نفسها، وكان ينبغي أن تكون تحت وزن واحد ولكننا لاحظنا أنها تحدى إلى أوزان أخرى، ذات دلالات في الكلام، وعلينا أن نسأل السؤال الآتي، هل أن هذه الأوزان ذات الدلالات الخاصة قياسية في الكلام؟ أو أنها بحدود كلمات معينة؟ فمثلاً أن صيغة (فعالة) في الكلام تدل على الحرفة أو الولاية، فهل هذا يعني أن كل كلمة في اللغة العربية على زنة (فعاته) تدل على العرفة أو الولاية، هذا ما سنحاول الوصول إليه في هذه الدراسة المتواضعة.

و قبل أن نفصل الكلام في ذلك، حرِّي علينا أن نقف على (مفهوم اللغويين) لموضوع (الدلالة الصرفية) ومدى اهتمامهم بهذه الظاهرة المهمة في اللغة العربية.

(١) من مقدمة السيوطي في كتاب المزهر.

مما لا شك فيه أن المهتمين باللغة، قد نظروا إلى المعنى باهتمام بالغ وحاولوا وضع التفسيرات للظواهر اللغوية، خدمة لهذا التوجه وبحثاً عن قوانينه التي تكشف أسراره وتحديداً للوظائف التي يرونها منوطة به، والأهداف التي يتroxونها منه، ومن دراسته علماً محضاً يرتكز على مستويات اللغة كافية، وهي تتبادل الأدوار في أثناء الأداء اللغوي إذ إن اللغة لا تقوم بغير المستوى الدلالي الذي يعني بالعلاقة بين الكلمة ودلالتها⁽¹⁾. فالدلالة كما نلاحظ تعني معنى الكلمة.

ومما لا شك فيه أن هذا المعنى يحمل بين طياته تأثيراً كبيراً يساعد على تثبيت كثير من القواعد الأساسية في الكلام، وهذا التأثير قد دفع بالعلماء القدماء وتبعهم المحدثون في بيان أهميته في الكلام.

إن اللغويين القدماء قد نبهوا على أهمية الدلالة في تحديد الأبنية الصرفية القياسية في الكلام إلا أننا لا نراهم يفردون لها باباً خاصاً بها، فالمهتم يجد ما يريد من خلال الموضوعات الصرفية المختلفة درسها اللغويون فسيبوه قد نبه إلى دلالة عدد من الأبنية الصرفية من خلال مباحث الكتاب دون أن تكون تحت عنوان (الدلالة الصرفية) فمثلاً في خلال كلامه عن المصادر في الكلام وطريقة الوصول إليها، قد نبه إلى دلالة عدد منها في الكلام فقد قال (بهذا باب الأفعال التي هي أعمال تعدادك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها... فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فعل يفعل، وفعل يفعل، وفعل يفعل ويكون المصدر فعل)... ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قوله التَّزوَان والنَّقْرَان وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العَسَلان، والرَّتَكان، وقد جاء على فعل نحو التَّزوَاء والقُمَاص، كما جاء عليه الصَّوت نحو الصُّرَاخ والنُّبَاح، لأنَّ الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تتكلف من نفسه في التَّزوَان ونحوه...⁽²⁾.

(1) ينظر اللغة العربية نظامها وأدبها وقضاياها المعاصرة/10.

(2) الكتاب ع/14 وينظر المصدر نفسه 15-16-17 وما بعدها.

وهذا ما ذهب إليه الفراء، إذ اهتم بموضوع الدلالة الصرفية اهتماماً كبيراً، وهذا الاهتمام واضح جداً في كتابه "معاني القرآن" إذ كان يقف عند البنية الصرفية ذات الدلالة التي ترد في آيات القرآن الكريم نحو... قوله (فَمَا لَيْثَ أَنْ جَاءَ، بَعْجِلٌ حَنِيدٌ)⁽¹⁾ ... والحنيد: ما حضرت له في الأرض ثم غempt; وهو من فعل أهل الbadia معرفة، وهو محتווٰ في الأصل، فقيل حنيد كما قيل طَبِيخ للمَطْبُوخ وقتيل للمقتول⁽²⁾. فقد جاء في الآية الكريمة صيغة "فعيل" بمعنى "مفعول". وهذا نجده عند الأخفش أيضاً في كتابه "معاني القرآن" نحو "وقال (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رَحْمَه)⁽³⁾ ، ويجوز أن يكون "لا ذا عصمة، أي لا مَعْصُومٍ ويكون" إلا من رحم رفعاً بدلاً من العاصم"⁽⁴⁾ فهنا جاءت صيغة "فاعل" بمعنى "مفعول".

نلاحظ من هذا الاهتمام "الفراء والأخفش" بموضوع "الدلالة الصرفية، وتوجيهه هذه الدلالة، وفق تعليقات مناسبة للنص الذي وردت فيه. ويتبعهم المبرد في هذا المجال إذ بحث موضوع الدلالة من خلال مباحث اللغة فقد ذكر لنا دلالة اسم المفعول من خلال موضوع الحال إذ قال "هذا باب الحالات والتبيين وتفسير معناها - فإن قلت هذا ابن عمّي دُبْياً، وهذه الدرّاهم وزن سبعة، وهذا الثوب نسج اليمن وهذا الدرّهم ضرب الأمير نصبت ذلك كله، وليس نصبه على الحال، ولو كان كذلك لامتنع قول نسج اليمن، وضرب ضرّباً، ونسج المعرفة لا تكون حالاً، ولكنّها مصادر على قولك: ضرب ضرّباً، ونسج نسجاً، وكذلك إن كان الذي قبله نكرة قلت هذه درّهم وزن سبعة، وهذا الثوب نسج اليمن وهذا درّهم ضرب الأمير وإن شئت رفعت فقلت هذا درّهم

(1) سورة هود / 69.

(2) معاني القرآن "الفراء" 21/2 وينظر أيضاً المصدر نفسه 21/2، 103/3، 151/3.

(3) سورة هود / 43.

(4) معاني القرآن "الأخفش" 352/2، وينظر أيضاً المصدر نفسه 413/2، 403/2، 243/1.

وزن سبعة وهذا درهم ضرب الأمير فتعتبره بالمصدر لأن المصدر "مَفْعُول" فكأنك قلت هذا درهم مضرّوب للأمير، وهذا ثوب منسوج باليمين⁽¹⁾.

وهذا ما نجده أيضاً عند ابن السراج إذ يذكر لنا دلالة بعض المصادر في الكلام من خلال كلامه على أنواع المصادر إذ قال (هذا باب المصادر وأسماء الفاعلين المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها وكذلك أسماء الفاعلين...) الضرب الأول: المتفقة في المصدر وهو ينقسم على سبعة أقسام، فعال، فعالة، فعال... الأول: فعال لما كان داءاً على نحو: السُّكَات، والعطاس والثاني: لما فتئت نحو: الحُطَام، والفتات والفضاض. الثالث: لما كان صوتاً كالصُّرَاخ، والبكاء، وقد جاء الهدير والضجيج والصَّهِيل...).

وينحو هذا المنحى كل من "ابن جني والصيمرى والزمخشري وابن يعيش وابن مالك والرضي الاستربادى، وأبى حيان، وابن عقيل ومن تبعهم من اللغويين المحدثين⁽³⁾.

نخلص من هذا إلى أن اللغويين، قد اهتموا اهتماماً كبيراً بموضوع (الدلالة الصرفية) لما لها من أهمية في تعدد البنى الصرفية ذات الدلالات المختلفة لتأخذ حيزها في الكلام، لأن أي تغير دلالي هو تغير معنوي وأن القيمة الدلالية للكلمة تكمن في معناها⁽⁴⁾.

وعلى هذا الأساس سنحاول أن ندرس عدداً من الأبنية الصرفية ذات الدلالات، لأن تنويعها في الكلام لم يكن اعتبراً بل هو مقصود في الكلام،

(1) المقتضب 303/4-304، وينظر المصدر نفسه 180/4، 210/2، 230/3.

(2) الأصول 3/85-89، ينظر المصدر نفسه 3/90 وما بعدها.

(3) ينظر الخصائص 2/155، والتذكرة والتبصرة 2/764 وما بعدها، وشرح المفصل 36/6، وما بعدها وشرح الشافية 1/164 وما بعدها، وارشاف الضرب 1/221 وما بعدها وشرح ابن عقيل 2/125، وما بعدها وتصريف الأسماء (الطنطاوى) 52 وما بعدها، والتطبيق الصرفي 606 وما بعدها.

(4) علم الدلالة (جبرو) / 16.

ولنا أن نقول إن دلالة البناء قد تظهر من خلال السياق الذي تأتي به، ثم تستفي هذه الدلالة جراء انتقاء السياق من ذلك مجيء صيغة "فاعل" بمعنى "مفعول" نحو "في عيشة راضية" أي مرضية على سبيل المجاز لا الحقيقة لفرض المدح أو الدم، أحياناً يحدث العكس إذ إن الوزن نفسه يحمل دلالة مستقلة بحد ذاتها لا تعتمد على سياق الكلام نحو ذلك "فعلان" إذ إن المصدر نفسه يدل على الحركة والاضطراب ولذلك سنقسم الأبنية الصرفية التي سنبحثها في هذه الدراسة على ثلاثة أقسام هي:

1- أبنية صرفية قياسية ذات دلالات مستقلة:

مما لا شك فيه أن اللغة العربية تحتوي على أبنية صرفية ذات دلالات كثيرة في الكلام، سنذكر عددا منها، لكي نثبت من خلال ذلك ما نريد وهي على النحو الآتي:

1- صيغة (فعل):

إن الفعل (فعل) بفتح وكسر العين، فإن قياس مصدره هو (فعل) بفتح العين سواء أكان صحيحاً أم معتلاً⁽¹⁾. وإن هذه الصيغة (فعل) لكي تكون هذه الصيغة قياسية بحثة من الفعل اللازم (فعل) يجب أن تكون الأفعال التي تدرج تحتها. وفق دلالات معينة وهي على النحو الآتي:

- 1- أن يكون دالاً على أحد الأدواء إذ قال سيبويه (هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال (وجع ويُوجع وجعاً) وقالوا سَقَمْ يَسْقَمْ سَقَمَاً...)⁽²⁾.
- 2- أن يكون دالاً على فرح أو حزن نحو (... وبطري يُنطر بطراء. وفرح يُفرح فرحاً.. وجذل يُجذل جذلاً..⁽³⁾).

(1) ينظر الكتاب 17/1

(2) المصدر نفسه 17.

(3) الكتاب 4/19.

3- أن يكون دالا على خوف أو ذعر، قال سيبويه (وجاء ما كان من الذعر والخوف على هذا المثال لأنّه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل إلى ما ذكرنا إلى بدنـه، وذلك قوله فَزِعْتُ فَزَعًا وهو فَزَعٌ وفَرَقٌ يَفْرَقُ فَرَقًا وَجَلٌ يَوْجَلُ وَجَلًا، وَجَرٌ وَجَرًا)⁽¹⁾.

4- أن يكون دالا على عيب كالداء نحو (سَهْكٌ يَسْهُك سَهْكًا)⁽²⁾ وَقِنَمٌ قَنَمًا وهو قَنِيمٌ جعلوه كالداء لأنّه عيب.

5- أن يكون دالا على حلة نحو (خَمْطٌ خَمْطًا)⁽⁴⁾ في ضد القنم والقنم السهك..⁽⁵⁾.

6- أن يكون دالا على جوع أو عطش قال سيبويه (.. أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَطْشِ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ مَا يَبْنِي فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى فَعْلَانٍ وَيَكُونُ الْمَصْدُرُ الْفَعْلُ وَيَكُونُ الْفَعْلُ عَلَى فَعْلٍ يَفْعَلُ، وَذَلِكَ نَحْوُهُ: ظَمَئٌ يَظْلَمُ ظَمَاءً وَهُوَ ظَمَآنٌ، وَعَطْشٌ يَعْطَشُ عَطْشاً وَهُوَ عَطْشَانٌ وَصَدْيٌ يَصْدِي وَهُوَ صَدْيَانٌ... وَغَرَثٌ يَغْرِثُ غَرَثًا وَعَلَهُ يَعْلَهُ عَلَاهَا وَهُوَ عَلْهَانٌ وَهُوَ شَدَّةُ الْغَرَثِ وَالْحَرْصِ عَلَى الْأَكْلِ...).⁽⁶⁾

7- أن يكون دالا على انتشار أو هيج قال سيبويه (وَقَدْ جَاءَ عَلَى فَعْلٍ يَفْعَلُ وَهُوَ فَعْلٌ أَشْيَاءٌ تَقَارِبُتْ مَعَانِيهَا لِأَنَّ جُمْلَتْهَا هَيْجٌ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَرِجُ يَأْرِجُ أَرْجًا وَهُوَ أَرِجٌ وَإِنَّمَا أَرَادُوا تَحْرُكَ الرِّيحِ وَسَطْوَعَهَا وَحَمْسٌ يَحْمَسُ حَمْسًا وَهُوَ حَمْسٌ، وَذَلِكَ حِينَ يَهْيِجُ وَيَغْضَبُ..).⁽⁷⁾

(1) المصدر نفسه 18/4.

(2) السهك: ريح كريهة تجدها من الإنسان إذا عرق، تقول أنه لسهك الريح/ينظر لسان العرب (سهك).

(3) قنم الطعام واللحم والثريد والدهن والرطب يقنم قنمًا.. فسد وتغير، رائحته/لسان العرب (قنم).

(4) خمط السقاء وخمط خمطا... تغير رائحته (لسان العرب) (خمط).

(5) الكتاب 19/4.

(6) المصدر نفسه 21/4.

(7) نفسه 30/4.

8- أن يكون دالاً على سهولة أو صعوبة نحو (سَلِسٌ يَسْلُسُ سَلَسًا) وهو سَلِسٌ وقد بنوا أشياء على فعل يَفْعُل فَعَلًا لتقاربها في المعنى وذلك ما تعذر عليك ولم يَسْهُل وذلك عَسِيرٌ يَعْسَرُ عَسْرًا وهو عَسِيرٌ وشَكَّسٌ يَشْكُسُ شَكَسًا وهو شَكَّسٌ^(١).

والحقيقة أن ما ذهب إليه سيبويه، من ربط مصدر الفعل اللازم بالمعنى المقدمة الذكر، وجيه وذلك لأن أغلب أفعال صيغة الفعل اللازم (فعل) تفيد الدلالة على الحالة الجسدية والنفسية، لذلك ارتبط اشتقاء بعض أوزان الصفة المشبهة بهذا الفعل.

وعليه فإن هذه الصيغة ليست قياسا دائمًا في كل فعل لازم على زنة (فعل) إذ يتحول إلى صيغ ذات دلالة مستقلة وهذا التحول هو مقصود في الكلام، وهذه الصيغ هي:

- 1- صيغة (فعالة) لما دل على حرفة أو ولاية، سنفصل الكلام عنها لاحقاً.
- 2- صيغة (فعلة) بشرط أن يكون الفعل صحيحاً، قال سيبويه (أما الألوان فإنها تبني على أفعال ويكون الفعل على فعل يَفْعُل والمصدر على فعلة أكثر وربما جاء الفعل على فعل يَفْعُل وذلك قوله أدم يَأْدُمْ أَدْمَةً ومن العرب من يقول أدم يَأْدُمْ أَدْمَةً وشهب يَشْهَبْ شُهْبَةً، قَهْبَ يَقْهِبْ قُهْبَةً وَكَهْبَ يَكْهِبْ كُهْبَةً، وقالوا كَهْبَ يَكْهِبْ كُهْبَةً، وشهب يَشْهَبْ شُهْبَةً..^(٢)، نستنتج من هذا الكلام أن صيغة " فعلة " قياسية في " فعل " اللازم وسماعية في الأفعال الأخرى، جاءت " فعلة " من فعل لازم أيضاً وإن لم يدل الفعل على لون، وبعد هذا من قبيل المسموع في الكلام نحو (قوي يَقْوَى قُوَّةً)^(٣).

(1) الكتاب 21-4/20.

(2) الكتاب 25/4، وينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه / 231.

(3) المصدر نفسه 32/4.

أما الأفعال معتلة العين، فإن صيغة "فُعلَة" لا تطبق عليها بل تحول إلى صيغة أخرى هي "فعال" نحو "البياض والسود" ...⁽¹⁾ وهذا التحول بطبيعة الحال له ما يبرره، إذ هو مقصود، لأن عدم مجيء الفعل المعتل العين على وزن "فُعلَة" يؤدي إلى حدوث إعلال في الصيغة، وهذا الإعلال يبعد الكلمة عن الصيغة الأصلية المراده وهي المصدر، فلو جعلنا مادة "بِيْض" على زنة "فُعلَة" وكانت "بِيْضَة" وإذا كانت الياء ساكنة وكان ما قبلها مضوماً قلبت واوا⁽²⁾، فتصبح "بُوْضَة" وهذا لم يسمع عن العرب، والأمر نفسه يحدث مع "سود" وإن لم يحدث إعلال في الكلمة، فلو وضعنما الفعل "سود" على زنة "فُعلَة" وكانت المحصلة النهائية هي "سُودَة" وهذا غير وارد عن العرب أيضاً.

3- فُول: وتكون قياساً للفعل اللازم " فعل" إن دل الفعل على علاج أو عمل، والحقيقة أنها لم نجد هذه الصيغة قياسية لدى اللغوين القدماء ومن تلامهم⁽³⁾ ما عدا أبا حيان، فقد قال بقياسه صيغة "فُول" فيما دلّ على علاج أو عمل مثل له نحو قدم قدوماً ولصيق به لصُوقا⁽⁴⁾، وتابعه في ذلك الشيخ خالد الأزهري⁽⁵⁾، وينحو هذا المنحنى أيضاً كثير من اللغوين المحدثين⁽⁶⁾.

(1) ينظر نفسه (الكتاب) .26/4

(2) ينظر المنصف 2/158-163.

(3) ينظر الكتاب 4/7 وما بعدها، والمقتضب 2/24 وما بعدها، والأصول 3/85 وما بعدها التكملة 513-512، والتبصرة التذكرة 2/762، وشرح الشافية 1/60-161، والمعجم 1/167، وشرح الأشموني 2/247، وحاشية الصبان 2/283.

(4) ينظر ارتشاف الضرب 1/224.

(5) ينظر شرح التصريح 1/73.

(6) ينظر: التطبيق الصريفي 67، وتهذيب التوضيح 78 تصريف الأسماء 16 النحو الواي في 3/164-165، المذهب في علم التصريف 233-234.

4- فُعْولة: تحمل هذه الصيغة بين طياتها الكلمات التي تدل على معنى ثابت في أفعالها، وهي مطردة في " فعل" و " فعل" اللازمين نحو " بحْ بِحُوحة وصَهْب صَهْوبة ، وذَسِيم دُسُومة"⁽¹⁾.

وتحمل صيغة " فعل" بين طياتها دلالة أخرى وهي فيما دل على الترك والانتهاء وقد أشار سيبويه إلى ذلك إذ قال (وجاء أيضاً ما كان من الترك والانتهاء على فعل يفعل فعلاً، وجاء الاسم على " فعل" ، وذلك أجمَّ يأجمَّ أحْجاًما ، وهو أَجَمْ وسَيْقَ يَسْتَقُّ سَنَقاً وهو سَيْقَ وغَرَضَ يَغْرَضُ غَرَضاً وهو غَرَض..⁽²⁾ .

نخلص من هذا إلى أن الدلالة الرئيسية لصيغة " فعل" هو ارتباطها بالأفعال الخاصة بالطبع والسبايا في الغالب، التي على زنة " فعل" اللازم، وذلك أنَّ أغلب الأفعال من هذا النوع تدل على الطبائع والسبايا، وحدَّت هذه الصيغة قليلاً إلى دلالة أخرى وهي " الترك والانتهاء" ولكن الدلالة الغالبة وهي الأولى أمَّا الثانية فهي قليلة الاستعمال.

2- صيغة " فعلة":

مما لا شك فيه أنَّ صيغة " فعلة" هي قياسية مطردة في كل فعل ثلاثة في الكلام للدلالة على الحرفة أو الولاية، قال سيبويه " وأما الوِكَالَةُ والوِصَايَةُ والجِرَائِيَةُ ونحوهُنَّ فإنما شُبَهَنَ بالولَايَةِ لأنَّ مَعْنَاهُنَّ الْقِيَامُ بِالشَّيْءِ، وَعَلَيْهِ الْخِلَافَةُ وَالْإِمَارَةُ وَالنَّكَابَةُ وَالْعَرَافَةُ وإنما أردت أن تُخْبَرَ بالولَايَةِ، ومثل ذلك الأَيَالَةُ وَالْعِيَاسَةُ وَالسِّيَاسَةُ... وَقَالُوا التَّجَارَةُ وَالْخِيَاطَةُ وَالْقِصَابَةُ، وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي يليها، فصار بمنزلة الوِكَالَةِ وكذلك السُّعَادَةُ وإنما أخبر بولايته كأنَّه جعله الأمر الذي يقوم به)⁽³⁾ ، وقال ابن قتيبة (وفعَلة تأتي كثيراً في الصناعات والولاة كالقصارة والجرائية... والخلافة والسُّعَادَة..

(1) ينظر ارشاد الضرب 1/22.

(2) الكتاب 4/16 وينظر أيضاً الأصول 3/93.

(3) الكتاب 4/11.

والصناعة إنما بمنزلة الولاية للشيء والقيام به فلذلك جمع بينهما في البناء...⁽¹⁾
وقال ابن السراج (فعالة للقيام بالشيء وعليه نحو - الولاية، والإمارة والخلافة
والعرافة والثكائية والعيادة والسياسة، وقالوا - في العيادة، الغُوس والعيادة
السياسة والقصابة إنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي تليها، فصار بمنزلة
الوكالة وكذلك السعاية تريد الساعي يأخذ الصلة...).⁽²⁾

نستنتج من هذا أن صيغة "فعالة" تكون مصدراً مقيساً لـ كل فعل ثلاثة
دال على الصناعة، مثل الفعل "كتب" يكون المصدر العام له هو "كتباً" فإذا
أردنا من الفعل أن يكون دالاً على صناعة قلنا "كتابة". ولنا أن نقول أنه ليس
كل مصدر في العربية على زنة "فعالة" يدل على الحرفة والولاية لورود مصادر
على هذا الوزن لا تحمل هذه الدلالة مثل "ورث وراثة، وقرأ قراءة، عاث عياثة،
وحَمَى حِمَاية...".⁽³⁾

3- صيغة "فعالة"

إن صيغة "فعالة" هي قياس مطرد في الفعل اللازم "فعل"⁽⁴⁾، ولكن
ينبغي أن تكون دالة على معانٍ تدل على صفات خلقية أو معنوية، وهذه المعاني
هي:

- 1- أن تكون دالة على حسن أو قبح نحو سُبْط سُبَاطة، وئْضُرْ نَضَارَة، ومُلْحَّة، وقَبَاحَة، وشَنَاعَة.
- 2- أن تكون دالة على نظافة، نحو نَظُفْ نَظَافَة، وطَهُرْ طَهَارَة.
- 3- أن تكون دالة على صِفَر أو كِبَر نحو نَذَلْ نَذَالَة، وحَقَرْ حَقَارَة، وعَظَمَة، وضَخَمْ ضَخَامَة.

(1) أدب الكاتب / 471

(2) الأصول 3/ 91-92

(3) ينظر نزهة الطرف / 18 وما بعدها.

(4) ينظر الكتاب 4/ 28

4- أن تكون دالة على قوة أو جرأة أو ضعف أو سرعة نحو صلب صلابة، وشجع شجاعة، ورزن رزانة، وصفر صفار، وكمش كماماش.

5- أن تكون دالة على رفعه أو ضعف نحو تباهة، وسعاد سعاده ودئع دئاءه ولوئم لامة⁽¹⁾.

وتحمل أيضاً صيغة "فعالة" دلالة أخرى وهي "الترك والانتهاء" في " فعل" اللازم، ولكن هذا الوزن بهذه الدلالة لا يكون قياسياً في " فعل" اللازم قال سيبويه (ومما جاءت مصادره على مثال لقارب المعاني قوله يئست يأساً وبآسة، وَسَيَمِّتْ سَأَمَا وَسَآمَهُ، وَزَهَدْتْ زَهْدًا زَهَادَةً، فَإِنَّمَا جَمْلَةً هَذَا لِلْتَّرْكِ الشَّيْءَ...)⁽²⁾، وقال ابن السراج (... فَعَالَةً لِلْتَّرْكِ وَالْأَنْتَهَى نَحْوَ السَّآمَةِ وَالْزَّهَادَةِ وَالْأَسْمَ فَاعِلٌ وَقَالُوا الزُّهْدُ...)⁽³⁾. نستنتج أن القياس العام لصيغة "فعالة" أن تكون أفعالها دالة على صفات خلقية ما عدا ذلك فإنها تكون صيغة سماعية فيما ترد فيه.

4- فعال

مما لاشك فيه أن صيغة "فعال" بضم الفاء، وفتح العين، ضمت بين طياتها عدة دلالات، وهذه الدلالات لا تكون قياساً واحداً لفعل واحد فقط، كما سنلاحظ ذلك من خلال ما سنفصل الكلام عنه ذلك، وهذه الدلالات هي:

1- أن تكون صيغة "فعال" دالة على داء، وتكون قياسية مطردة في " فعل" اللازم، قال سيبويه (وَأَمَا كُلُّ عَمَلٍ لَمْ يَتَعَهَّدْ إِلَيْهِ مَنْصُوبٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ فَعْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الَّذِي يَتَعَدَّ... وَقَدْ جَاءَ بَعْضُهُ عَلَى "فَعَالٍ" كَمَا جَاءَ فِي فَعَالٍ وَفُعُولٍ، قَالُوا نَعَسٌ نَعَسٌ وَعَطَسٌ عَطَسٌ... وَأَمَا السُّكَاتُ فَهُوَ داءٌ،

(1) المصدر نفسه 29/4 وما بعدها، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهين 217 وما بعدها.

(2) نفسه 16/4.

(3) الأصول 3/93.

كما قالوا، العُطاس، فهذه الأشياء لا تكون حتى تزيد الداء، جُعل كالنُّحاز والسُّهَام، وهم داءان⁽¹⁾. وهذا ما ذهب إليه الرازبي أيضاً، إذ قال (والفعَال في أكثر الأمور يدل على مكروه أو نكر، أما في المعاني فالسُّبُّات والصُّوَاق والزَّكَام، والدُّوَار والصُّدَاع لأمراض وآفات في الناس والنِّبات...⁽²⁾، وقال ابن السراج (فَعَالٌ مَا كَانَ دَاءٌ نَحْوُ السُّكَّاتِ وَالعُطَاسِ...⁽³⁾).

وهنا صيغة أخرى في الكلام تكون على زنة "فَعَلٌ" وتأتي أيضاً للدلالة على ما كان داء في "فَعَلٌ" اللازم ولكن صيغة "فَعَالٌ" أكثر منها في الاستعمال، ولم نجد غير سيبويه يذكرها، إذ قال (كما أتَكَ قد تجيء ببعض ما يكون من داء على غير فَعَالٌ وبایة فَعَالٌ كما قالوا الحَبَطُ والجَبَحُ)⁽⁴⁾ نستنتج من كلام سيبويه أن صيغة "فَعَلٌ" هي أيضاً قياس في (فَعَلٌ) اللازم ولكن صيغة "فَعَالٌ" أكثر استعمالاً منها في الكلام.

تكون صيغة "فَعَالَة" قياساً مطرداً في "فَعَلٌ" اللازم، بشرط أن تكون دالة على صوت، قال سيبويه "وَمَا كُلَّ عَمَلٍ لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى مَنْصُوبٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ فَعَلَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الَّذِي يَتَعَدَّ... وَقَدْ جَاءَ عَلَى فَعَالٌ... كَمَا جَاءَ عَلَيْهِ الصَّوْتُ نَحْوَ الصُّرَّاخِ، وَالثُّبَاحِ..⁽⁵⁾ وينحو هذا المنهج أيضاً ابن السراج إذ قال

(1) الكتاب 10-9/4.

(2) التفسير الكبير 29/183.

(3) الأصول 3/89.

(4) الكتاب 4/11.

(5) المصدر نفسه 4/9-14.

"فُعَالٌ... والثالث: لما كان صوتاً كالصُّرَاخِ والبُكَاءِ.."⁽¹⁾ وقد جعل مجمع اللغة العربية صيغة "فُعَالٌ" قياساً فيما دلَّ على صوت أو داء في "فَعَلٌ"⁽²⁾.

وهناك صيغة أخرى تدل بعض ألفاظها على الصوت في "فَعَلٌ" وذكر ذلك سببواه إذ قال (وقد جاء شيء من الصوت على الفعلة نحو الرَّزْمة والحدمة والوحاء...⁽³⁾) ويذهب إلى ذلك ابن السراج أيضاً إذ قال (.. وقد جاء الصوت على فَعْلة نحو الرَّزْمة والجَلَبة..⁽⁴⁾).

نستنتج من هذا أن صيغة "فَعْلة" لا تأتي دائماً على الصوت، إذ توجد مصادر في العربية على "فَعْلة" ولا تدل على الصوت، إنما تدل على مطلق الحديث نحو "غَلَبَ غَلَبةً، وَنَهَمَ نَهَمَةً"⁽⁵⁾.

3- أن تكون دالة على ما تفرق أجزاؤه

لقد ذكر أبو حيان نقاً عن ابن عصفور أن "صيغة فُعَالٌ" تدل أيضاً على ما تفرقت أجزاؤه نحو الدُّقَاقُ والحُطَامُ، وإن لحقته "الباء" يكون مطرداً في الفضلات نحو التُّحَاتَةُ وَالْفُضَالَةُ وَالْقُلَامَةُ وَالْقُرَاضَةُ⁽⁶⁾، والحقيقة أن هذا الذي ذكره أبو حيان نقاً عن ابن عصفور هو لابن السراج وليس لابن عصفور، إذ قال "... الضرب الأول المتفقة في المصدر: وهو ينقسم إلى سبعة أقسام: فُعَالٌ لما كان داء نحو السُّكَاتُ والغُطَامُ، والثاني لما فتت نحو: الحُطَامُ وَالْفُتَاتُ وَالْفَضَاضُ والثالث لما كان صوتاً كالصُّرَاخِ والبُكَاءِ... الثاني فُعَالَة: ما كان جزءاً لما عملت.. الثاني من فُعَالَة: ما كان معناه الفُضَالَة

(1) الأصول 3/89.

(2) ينظر مجلة المجمع 1/34-35.

(3) الكتاب 4/16.

(4) الأصول 3/89.

(5) ينظر لسان العرب "غلب ونهم".

(6) ينظر ارتشاف الضرب 1/223.

نحو القُلامة والقُوارة والقُراضة..⁽¹⁾، أي عَد ابن السراج صيغة "فُعال" و"فعالة" قياساً مطربداً من " فعل" اللازم إن كان الفعل دالاً على فُئات أو فُضائل.

أما سيبويه فقد ذكر هذه الأبنية في كتابه ولم يشر إلى أنها مصادر إذ قال: "... وقالوا: العضااض شبهوه بالحران والشيباب ولم يريدوا به المصدر من فعلته فعولاً ونظير هذا فيما تقارب معانيه قولهم جعلته رفاتاً، وجذذاذا ومثله الحطم والفضاض" والفتات" فجاء هذا على مثال واحد حين تقارب معانيه، ومثل هذا يكون معناه نحو معنى الفضالة وذلك نحو القُلامة والقُوارة والقُراضة والنُّفَايَة والحسَالَة والكُسَاحَة والجُرَامَة وهي ما يُصرم من النخل والحثالة فجاء هذا على بناء واحد لما تقارب معانيه⁽²⁾، وقد ذهب أبو علي إلى أن هذه ليست مصادر محققة وإنما هي موضوعة موضع المفعول، وتأخذ دلالة "الفُعِيلَة" التي هي بمعنى الفضلة كالبقية والتليلة والتَّرِيكَة، فلو قلنا أن "فعيلة" مصدرأً لأمكننا من قول أن "فعالة" مصدر ما دام الأمر على غير ذلك "فعالة" ليست بمصدر⁽³⁾.

اما الرضي فقد صرَح بأن هذه الألفاظ ليست بمصادر إذ قال... ويجيء فعال، من غير المصادر بمعنى المَفْعُول كالدقّاق والحطام، والفتات والرُّفَات و"الفعالة" للشيء المَفْعُول من الشيء الكثير كالقُلامة والقُراضة والنُّفَاوَة والنُّفَايَة...⁽⁴⁾.

ويخيل إلى أن صيغة (فعال) و (فعالة) من المصادر ذات الدلالة التي ذكرناها سابقاً، وذلك لأننا لو قلنا مثلاً حَطَمَه يَحْطُمَه حَطَماً، أي كسره فـ"حَطَماً" هو القياس العام للفعل "حطَم" لدلَّ على مطلق الحديث دون دلالة، ولو

(1) الأصول 3/89-90.

(2) الكتاب 4/13.

(3) ينظر المخصص 14/132.

(4) شرح الشافية 1/155.

قلنا حَطَمَه يَحْطُمُه حَطَاما فدللت صيغة "حَطَام" على ما تكسر من الشيء اليابس على شكل أجزاء متفرقة.

وقد ذكر سيبويه دلالة أخرى لصيغة "فَعَال" وهي دلالتها على الحركة والاضطراب إذ قال "من المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولهن التَّرْوَان والتَّنْزَان وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في الارتفاع... وقد جاء على "فَعَال" نحو التَّرَاءِ والقُمَاص كَمَا جاء عليه الصوت..."⁽¹⁾، وهذا ما ذهب إليه ابن السراج أيضاً إذ قال "فَعَلان ما كان زعزعة للبدن في ارتفاع كالعَسَلان... وجاء على "فَعَال" لأنهما يتقاربان في المعنى وذلك التَّرَاءِ والقُمَاص..."⁽²⁾.

نستنتج من هذا أن صيغة "فَعَال" ليست قياسية بهذه الدلالة في الفعل "فَعَل" اللازم إنما هي صيغة سمعية، وذلك لقلة ورودها في الكلام، والصيغة القياسية بهذه الدلالة هي صيغة "فَعَلان". في "فَعَل" اللازم لكثره ورودها في الكلام التي سنفصل الكلام عنها لاحقاً.

5- صيغة "فَعَلان":

تكون صيغة "فَعَلان" قياسا مطرودا في قولهن "فَعَل" اللازم، بشرط أن تكون الأفعال دالة على (اضطراب وتقلب) وقد أشار سيبويه إلى ذلك "من المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولهن التَّرْوَان والتَّنْزَان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العَسَلان والرَّتَكان... ومثل هذا الغَلَيان لأنَّه زعزعة وتحرك، ومثله الغَيَّان، لأنَّه تَجَيُّشُ نفسه وثور ومثله الخَطَرَان واللَّمَعَان، لأنَّ هذا اضطراب وتحرك، ومثل ذلك

(1) الكتاب 14/4

(2) الأصول 93/3

اللهبَانُ والصَّخْدَانُ والوَهْجَانُ، لِأَنَّهُ تَحْرُكُ الْحَرَّ وَتَؤْورُهُ إِنَّمَا هُوَ بِمِنْزَلَةِ
الْفَلَيَانِ^(١).

نَسْتَنْتَجُ مِنْ كَلَامِ سَيِّبوِيهُ أَنَّ صِيَغَةَ "فَعَلَانٌ" هِيَ قِيَاسِيَّةً مُطْرَدَةٍ، فِي
"فَعَلَ" الْلَّازِمِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الْأَفْعَالُ دَالَّةً عَلَى حَرْكَةٍ وَاضْطِرَابٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ
الْفَعْلَ لَوْ تَزَمَّنَ بِالْمُصْدِرِ الْقِيَاسِيِّ الْعَامِ لِلْفَعْلِ لِكَانَ دَالًا عَلَى مُطْلَقِ الْحَدِيثِ.

فَالْمُصْدِرُ الْقِيَاسِيُّ لِلْفَعْلِ الْلَّازِمِ "فَاضٌ" هُوَ "فَيْضٌ" وَلَكِنَّهُ لَا يَحْمِلُ دَالَّةً
مُعِينَةً، إِنَّمَا يَدْلِيُ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ وَقَعَ مَرَةً وَاحِدَةً أَمَّا فَيْضَانُ فَإِنَّهُ يَدْلِيُ عَلَى
حَرْكَةٍ وَاضْطِرَابٍ.

وَيَخْيَلُ إِلَيَّ أَنَّ هَذِهِ الدَّالَّةَ اخْتَصَتْ بِهَذِهِ الصِّيَغَةِ لِتَتَابِعُ ثَلَاثَ حَرْكَاتٍ فِي
الصِّيَغَةِ وَهِيَ الْفَتْحَةُ "فَعَلَانٌ"، لِأَنَّ الاضْطِرَابَ وَالتَّقْلِبَ يَكُونُ حَرْكَةً تَتَابِعُ
حَرْكَةً أُخْرَى.

6- صِيَغَةُ "فَعِيلٌ":

إِنَّ صِيَغَةَ "فَعِيلٌ" فِي الْكَلَامِ تَدْلِي عَلَى مَعْنَيَيْنِ هُمَا "الصَّوتُ أَوِ السَّيرُ"
وَقَدْ ارْتَبَطَتْ بِهَاتِيْنِ الدَّالَّاتِيْنِ أَفْعَالُ الْفَعْلِ الْلَّازِمِ "فَعَلٌ"، أَيْ أَنَّ أَفْعَالَهُ إِنَّ
كَانَتْ دَالَّةً عَلَى صَوتٍ أَوْ سِيرٍ، فَإِنْ قِيَاسُ مُصْدِرِهِمَا يَكُونُ عَلَى زَنَةِ "فَعِيلٌ"
قالَ سَيِّبوِيهُ (... قَالُوا وَجَبَ قَلْبَهُ وَجِيبًا وَوَجَفَ وَجِيفًا، وَرَسَمَ الْبَعِيرَ رَسِيمًا فَجَاءَ
عَلَى فَعِيلٍ كَمَا جَاءَ عَلَى فُعَالٍ، وَكَمَا جَاءَ فَعِيلٌ فِي الصَّوتِ كَمَا جَاءَ فُعَالٍ،
ذَلِكَ نَحْوُ الْهَدِيرِ وَالضَّجْجِيجِ وَالْقَلْيَخِ وَالصَّهْيَلِ وَالنَّهِيْقِ، وَالشَّحِيجِ، فَقَالُوا قَلْخٌ
الْبَعِيرِ يَقْلُخُ قَلْيُخًا وَهُوَ الْهَدِيرِ...)^(٢)، وَيَذْهَبُ إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا ابْنُ السَّرَاجِ إِذْ قَالَ
"الضَّربُ الْأَوَّلُ الْمُتَفَقَّهُ فِي الْمُصْدِرِ، وَهُوَ يَنْقُسِمُ إِلَى سَبْعَةِ أَقْسَامٍ... الْأَوَّلُ فُعَالٌ،

(1) الكتاب 14/4.

(2) الكتاب 14/4.

ما كان داء نحو: السُّكَات والثاني لما فتَّت نحو الحُطَام.. والثالث: لما كان صوتا كالصُرَاخ والبُكَاء وقد جاء الهَدِير والضَّجْيج والصَّهَيل..⁽¹⁾.

نلحظ أنَّ في الكلام صيغتين تدلان على الصوت.. فَعِيل وفَعَال - قال ابن سيده "ومما اجتمع فيه فَعِيل وفَعَال شَجَيْح البَغْل وشُحَاجَه وئِهِقَ الحَمَار وئِهَاقَه - وَبَيْحَ الْكَلْب وَبَيْحَة وَضَفَيْبُ الْأَرْنَب وَضُغَابَهَا وَالْأَئِنَّ وَالْأَئَان، وَالْزَّحِيرَ وَالْزُّحَارَ وَفَعِيلَ في هَذَا كَمَا اتَّفَقَ في الْوَصْف طَوِيل وَطُوَالَ، خَفِيفَ وَخَفَاف...⁽²⁾. ولنا أن نسأل السؤال الآتي إذا اتفقت الصيغتان في الدلالة، فائي الصيغتين مستواها الدلالي أبلغ في الكلام؟ يرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ صيغة "فَعَال" أبلغ من "فَعِيل" وذلك لأنَّ مدة الألف أطول من مدة الياء وأنَّ فتح الفم بالألف أوسع من فتحه بالياء، ونظير ذلك في الصفات، "طَوِيل وَطُوَال" و "فَعَال" في الصوت أبلغ من فَعِيل، فَطُوَال أبلغ من طَوِيل، وشُجَاع أبلغ من شَجَيْح وكذلك القياس في المصدر لأنَّ الوزنين متفقان⁽³⁾.

نستنتج من هذا أنَّ وجود صيغتين في الكلام تحملان الدلالة نفسها لم يكن اعتباطيا لأنَّ المستوى الدلالي لهما لم يكن واحداً، إذ إنَّ صيغة "فَعَال" أبلغ في دلالتهما في الصوت من صيغة فَعِيل.

7- صيغة "فَعَال":

تكون هذه الصيغة بكسر الفاء وفتح العين، ذات دلالات معينة في الكلام ارتبطت عدد منها بقياس الفعل اللازم "فَعَل"، وهذه الدلالات هي:

1- أن تكون دالة على امتياز، وتكون مطردة في الفعل اللازم "فَعَل"، قال سيبويه "ومما تقاربَت معانيه فجاءوا به على مثال واحد نحو الفرَار والشَّرَاد والشَّمَاس والنَّفَار والطَّمَاح، وهذا كُلُّه مُبَاعدة، والضرَاح إذا رَمَحَت بِرِجلِها

(1) الأصول 89/3، وينظر أدب الكاتب 470، وشرح الأشموني 2/304.

(2) المخصص 14/135.

(3) ينظر معاني الأبنية 28.

يقال رَمَحَتْ وَضَرَحَتْ فَقَالُوا: الضرّاح شَبَهُوه بِذَلِكَ، وَقَالُوا الشَّابِ شَبَهُوه بالشَّمَاسِ - وَقَالُوا الْخَرَاطِ كَمَا قَالُوا: الشَّرَادِ وَالشَّمَاسِ وَقَالُوا الْخَلَاءِ وَالْحَرَانِ وَالْخَلَاءِ، مَصْدَرٌ مِنْ خَلَائِ النَّاقَةِ أَيْ حَرَثَتْ وَقَدْ قَالُوا خَلَاءً لَأَنَّ هَذَا فَرَقٌ وَتَبَاعُدٌ...⁽¹⁾.

أَيْ أَنَّ أَفْعَالَ "فَعَلَ" الْلَازِمُ إِذَا دَلَتْ عَلَى امْتِنَاعٍ، فَإِنْ قِيَاسُ مَصْدِرِهَا هُوَ "فِعَالٌ" وَيَبْتَعِدُ عَنِ الْقِيَاسِ الْعَامِ لِمَصْدِرِ الْفَعْلِ الْلَازِمِ "فَعَلَ" الَّذِي هُوَ "فُعُولٌ" نَحْوَ جَلَسَ جَلُوسًا.

2- أَنْ تَكُونَ دَالَّةً عَلَى اِنْتِهَاءِ زَمَانِ الْفَعْلِ، وَتَكُونَ هَذِهِ الصِّيَغَةُ مَطْرَدَةً فِي "فَعَلَ" الْمُتَعَدِّي إِنْ كَانَتِ الْأَفْعَالُ دَالَّةً عَلَى اِنْتِهَاءِ زَمَانِ الْفَعْلِ قَالَ سِيبُويُهُ (وَجَاءُوا بِالْمَصَادِرِ حِينَ أَرَادُوا اِنْتِهَاءَ الزَّمَانِ عَلَى مَثَلِ فَعَالٍ وَذَلِكَ الصَّرَامُ وَالْجَزَازُ وَالْجَدَادُ، وَالْقِطَاعُ وَالْحَصَادُ، رَبِّما دَخَلَتِ الْلُّغَةُ فِي بَعْضِ هَذَا فَكَانَ فِيهِ فَعَالٌ وَفِعَالٌ، فَإِذَا أَرَادُوا الْفَعْلَ عَلَى فَعَلَتْ قَالُوا: حَصَدَتْهُ حَصَدًا، وَقَطَعَتْهُ قَطْعًا، إِنَّمَا تَرِيدُ الْعَمَلَ وَانْتِهَاءَ الْفَاعِلِيَّةِ وَكَذَلِكَ الْجَزُ وَنَحْوُهِ...)⁽²⁾.

أَيْ أَنَّ الْفَعْلَ إِذَا أَرَادُوا بِهِ اِنْتِهَاءَ الزَّمَانِ كَانَ عَلَى زَنَةِ "فِعَالٌ" أَوْ "فَعَالٌ"، وَإِنْ كَانَ مَطْلُقُ الْحَدِيثِ مِنْ دُونِ دَالَّةٍ فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى الْقِيَاسِ الْعَامِ لِهِ الَّذِي هُوَ "فَعُولٌ"، نَحْوُ الْفَعْلِ "حَصَدٌ"، فَإِذَا أَرَدُنا مِنْهُ مَطْلُقَ الْحَدِيثِ قَلَنا "حَصَدًا"، وَإِذَا أَرَدُنا مِنْهُ اِنْتِهَاءَ الزَّمَانِ قَلَنا إِمَّا "حَصَادًا" أَوْ "حِصَادًا".

نَسْتَتْرِجُ مِنْ هَذَا أَنَّ "فِعَالٌ" وَ"فَعَالٌ" يُطْرَدُانِ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنْهُ مَعْنَى الْوَقْتِ.

(1) الكتاب 4/13-12، وينظر الأصول 3/90.

(2) الكتاب 4/12، وينظر أدب الكتاب 472، والأصول 3/90، وشرح الشافية 1/153-154، لسان العرب "حدد".

3- أن تكون دالة على قرب الشيء من الشيء:

تكون صيغة "فَعَال" دالة على قرب الشيء من الشيء في "سيبويه" وقالوا في أشياء قرب بعضها من بعض فجاءوا به على فَعَال، وذلك نحو الصراف في الشاء لأنه هِيَاج فشبَّه به كما شبه ما ذكرنا بالولاية، لأن هذا الأصل كما أن ذاك هو الأصل ومثله الهباب والقراع لأنَّه يهيج...⁽¹⁾.

فالفعل اللازم "فَعَل" إن دلَّ على مطلق الحدث فإن القياس العام له هو "فُعُول" ولكن إن دلت أفعاله على قرب الشيء من الشيء، فإن قياس ذلك يكون على "فَعَال" مثل الفعل "صرف" فإن القياس فيه هو "صُرُوف" إن دل على الحدث العام للفعل، و "صِرَافاً" إن دل على قرب الشيء من الشيء⁽²⁾.

نستنتج من ذلك أن القاعدة الصرفية القياسية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالدلالة، لأننا رأينا أن عدداً كبيراً من الأبنية الصرفية يتحدد استعمالها في الكلام فتكون أبنية قياسية من خلال دلالتها.

بــ أبنية صرفية ذات دلالات مستقلة، ولكنها ليست قياسية:

مما لا شك فيه أن كثرة الأبنية الصرفية التي تدرج تحت وزن معين، هي ضمن ضوابط معينة، والدلالة كما ذكرنا سابقاً، كان لها الأثر الكبير في تحديد قياسية عدد من الأوزان في الكلام، وهذا حاصل من كثرة ورود الأبنية ذات الدلالات تحت وزن معين ولكن هذا لا يعني أن كل وزن ورد في الكلام يحمل دلالة هو في الأساس مطرد في أبنيته، لورود أبنية صرفية ذات دلالات مستقلة في الكلام، ولكنها لم تكن قياسية بل سمعانية، لقلة أبنيتها في الكلام وهي كثيرة في الكلام ولكن سنذكر عدداً منها على سبيل المثال، لضيق المقام وهي على النحو الآتي:

(1) الكتاب 4/11-12، وينظر الأصول 3/90.

(2) ينظر لسان العرب "صرف".

1- صيغة "فَيُعَلُّوْلَة":

تأتي هذه الصيغة مصدراً مسماً في الأفعال المعتلة العين في الأبواب "فَعَلَ يَفْعُلُ" و "فَعَلَ يَفْعُلُ" نحو "كان كِيُونَة"، و "قاد قِيَدُوْدَة"، و "بَانَ بِيُونَة" قال سيبويه "و كان الخليل يقول سيد فَيُعَلُّ، وإن لم يكن فَيُعَلُّ في غير المعتل لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل، إلا تراهم قالوا الكِيُونَة، والقِيَدُوْدَة لأن الطويل في غير السماء، وإنما هو من قاد يَقُود ألا ترى أنك تقول جمل مُنْقاد وأقود فأصلهما (فَيُعَلُّوْلَة)، وليس في غير المعتل فَيُعَلُّوْلَة مصدرًا..."⁽¹⁾.

ويوضح المبرد التغييرات التي تطرأ على الصيغ التي تكون على وزن "فَيُعَلُّوْلَة" إذ قال (ويكون في المعتل منه بناء لا يوجد مثله في الصحيح، وذلك أنك لا تجد مصدراً على "فَيُعَلُّوْلَة" إلا في المعتل، وذلك شاخ شَيْخُوْخَة، وصار صَيْرُورَة و كان كِيُونَة، إنما كان الأصل كِيُونَة و صَيْرُورَة، و شَيْخُوْخَة، وكان قبل الإدغام كِيُونَة، ولكن لما كثر العدد الزموم التخفيف كراهية للتضعيف"⁽²⁾.

ويمكن القول إن اللغويين لم يشيروا إلا دلالة هذه الصيغة في الكلام، ما عدا صاحب اللسان نقلًا عن الفراء، أن تكون دلالة هذا المصدر فيما لا يحصى من هذا الضرب أي أن الحدث متكرر وليس له عدد معين في تكراره جاء في اللسان "وقد كان كَوْنَا، كِيُونَة، عن الحياني وكراع والكينونة في مصدر كان يكون أحسن، قال الفراء: العرب تقول في ذوات الياء مما يشبه زفت وسرت: طرت طيرورة وحدت حَيْدُودَة فيما لا يحصى من هذا الضرب... وقد أتى عنهم في أربعة أحرف منها: الكينونة من كنت والدَيْمُومة من دمت والبِيْعُوعة من الهواع والسيَدُودَة من سيدت..."⁽³⁾.

(1) الكتاب 365/4.

(2) المقتضب 126/2، وينظر ليس في الكلام العرب / 38، ولسان العرب "كون".

(3) لسان العرب "كون".

نستنتج من ذلك أن هذه الصيغة تدل على تكرار الحدث مرات متعددة وهي ليست صيغة قياسية في الكلام، لأن الكلمات التي جاءت في الكلام تحت وزن هذا المصدر قليلة جداً إذ لا تكون ضابطاً يمكن القياس عليه ويمكن أن يطرد في الأفعال المعتلة العين كلها وهي "كان كيئونة" وقد قيئودة، وبيان بيئونة، ودام ديمومة، وهاع هيئوعة، وفتال قيئولة، وغاب غيءوبة وطار طيرورة، وسار سيرورة، وحاد حيدودة، وساد سيدودة، وبات بيئوتة، وفاض فيضوضة، وشاخ شيخوخة، وعاش عيشوشة⁽¹⁾، إذ هناك أفعال ثلاثة كثيرة معتلة العين، ولكنها لا تصدق أن تكون على صيغة (فيغلولة) مثل صام، ونام، وجاء، وقام، وسام، وباء... إلخ.

2- صيغة " فعلى":

تعد صيغة "فعلى" من المصادر المسموعة في الكلام لأنها لم ترد كثيراً في الكلام، وضابطها غير واضح في الكتب وقد تضمنت معنى المصدر في حدود استعمالها من خلال العبارة الواحدة، وليس مقيمة في كل فعل ثلاثة سواء أكان لازماً أم كان متعدياً، وقد علل سيبويه دخول ألف التأنيث عليها أو على المصادر التي جاءت بها بقوله "قد دخلت ألف كدخول الهاء في المصادر"⁽²⁾ أي دخول ألف كدخول الهاء وجعل سيبويه ما ذكره مصادر مؤنثة بالألف كما قد يكون المصدر مؤنثاً بالباء كقولك العدة والرنة والركبة والجلسة وغير ذلك...⁽³⁾.

وعلى الرغم من أنها ليست قياسية في الكلام، غير أنها تكون ذات دلالة في المصادر وهي دلالتها على السرعة ولم يذكر هذه الدلالة سوى ابن جني إذ قال "ووجدت أيضاً الفعلى" في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة

(1) ينظر لسان العرب الجذر الثلاثي لكل مادة.

(2) الكتاب 41/4

(3) المخصص 155/14

نحو البشَّكَى والجمَزَى والولقى...⁽¹⁾، فالجمزى مصدر يدل على العدو الشديد سواء أكان إنساناً أو حيواناً⁽²⁾.

3- صيغة " فعل":

وهي صيغة سماعية في جميع ما وردت عليه، وقد سمع في باب " فعل - يَفْعُل" نحو قَلَى وفي باب " فعل - يَفْعُل" نحو شَبَع - شِبْعاً وسَمِنَ سِمْنَاً، وفي باب " فَعُلْ يَفْعُل" نحو غَلْظَ غَلْظَاً وصَفَرْ صَفَرَاً⁽³⁾.

على الرغم من أنها صيغة سماعية، وردت دالة على المساحة في عدد من أفعالها، إذ كيف جاءت عند سبوبه من المصادر التي تدل على الصفر والكبير إذ قال " وما كان من الصَّفَرِ وَالكَبِيرِ فهو نحو من هذا قالوا: عظُم عظامه... وقد يجيء المصدر على فعل وذلك قوله الصَّفَرِ وَالكَبِيرِ وَالقِدْمَ وَالضَّخْمَ..."⁽⁴⁾. هذه أهم الأبنية السماعية ذات الدلالة في الكلام، وقد ذكرنا سابقاً بعضها منها من خلال الكلام على الأبنية ذات الدلالات القياسية لاقتضاء الكلام إلى ذلك.

جـ- أبنية صرفية ذات دلالة سياقية:

مما لا شك فيه أن البناء الصرفي قد يكون ذات دلالة معنوية محددة تحصر في السياق الذي تأتي به، ثم تنتهي هذه الدلالة إذا انتهت السياق، وهذه الدلالة السياقية مقصودة في الكلام، إذ تأتي لتحقيق أغراض متعددة، ولا يمكن أن نعد هذه الدلالة قياسية بحثة، لأنها دلالة سياقية كما ذكرنا تنتهي بانتهاء السياق، وسنذكر عدداً من هذه الدلالات وهي:

(1) الخصائص 155/2.

(2) ينظر لسان العرب "حيز".

(3) ينظر الكتاب 20/4 وما بعدها.

(4) الكتاب 4/30 وينظر التطور النحوى / 66.

1- مجيء صيغة "فاعل" بمعنى "مفعول":

لقد ذهب اللغويون إلى أن صيغة "فاعل" قد تأتي أحياناً في الكلام بمعنى مفعول قال الرضي "... قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفْعُول نحو ماء دافق أي ماء مَدْفُوق وعيشة راضية أي مَرْضِيَّة، الأولى يكون على النسب كنابل وتأشب..."⁽¹⁾ وأن مجئه على هذه الشاكلة على "سبيل المجاز لا الحقيقة لتحقيق غرض ما، قد يكون للمدح أو للذم، ولا يتحقق هذا الفرض إلا من خلال السياق، من ذلك قوله تعالى "في عيشة راضية"⁽²⁾ قال الفراء "والعرب يقولون: هذا ليل نائم، وسر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلا وهو مفعول في الأصل وذلك أنهم يريدون وجہ المدح أو الذم، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل، ولو كان فعلاً مصرياً لم يقل ذلك فيه لأنه لا يجوز أن يقول للضارب مضروب ولا للمضروب ضارب، لأنه لا مدح فيه ولا ذم.." ⁽³⁾ وإن صيغة "راضية" التي هي على زنة "فاعل" لا تدل على صيغة اسم المفعول بمفردها وإنما تتحقق لها هذه الدلالة من خلال السياق، لتحقيق غرض المدح أو الذم ومن ذلك أيضاً قوله تعالى "من ماء دافق"⁽⁴⁾، قال الفراء "أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذ كان في مذهب نعت، كقول العرب، هذا سر كاتم، وهو ناصب، وليل نائم وعيشة راضية، وأعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التي هي معهن"⁽⁵⁾.

(1) شرح الكافية 199/1.

(2) سورة الحاقة/22.

(3) معاني القرآن "الفراء" 182/3.

(4) سورة الطارق / 6.

(5) معاني القرآن "الفراء" 255/3.

2- مجيء المصدر في الكلام أحياناً بمعنى فاعل:

يأتي المصدر في الكلام أحياناً للدلالة على معنى الفاعل، قال سيبويه وقد يجيء المصدر على المفعول... ويقع على الفاعل، وذلك قوله يوم غمّ ورجل نوم، إنما تريد النائم والغام...⁽¹⁾.

مما لا شك فيه أن دلالة المصدر على الفاعل هي دلالة سياقية، إذ إن المصدر لا يعطي هذه الدلالة بمفرده، ما لم يكن ضمن سياق معين لتحقيق غرض ما جاء في اللسان "وفي حديث عبد الله بن جعفر، قال للحسين، ورأى ناقته نائمة في زمامها بالفرج وكان مريضاً أيها النوم أيها النوم" وظن أنه نائم فإذا هو مثبت وجعاً، أراد أيها النائم فوضع المصدر موضعه، كما يقال رجل صوم أي صائم...⁽²⁾.

3- مجيء المصدر في الكلام بمعنى المفعول:

يأتي المصدر في الكلام أحياناً بمعنى المفعول قال سيبويه "... وقد يجيء المصدر على المفعول وذلك قوله: ابن حلب، إنما تريد محظوظ وكقولهم الخلق، إنما تريد المخلوق، ويقولون للدرهم، ضرب الأمير، إنما يريدون مضروب الأمير"⁽³⁾ أي أن العرب استعملت بكثرة المصدر للدلالة على اسم المفعول وهذه الدلالة أيضاً لا تتحقق إلا من خلال السياق، لأن المصدر لا يحقق هذه الدلالة إلا بصيغة مستقلة، ونحو قوله تعالى "وجاءوا على قميصه بدم كذب"⁽⁴⁾ قال الفراء في ذلك "معناه مكذوب، والعرب تقول للكذب، مكذوب، وللضعف مضعف، وليس له عقد رأي ومفهود رأي، فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولاً، ويقولون: هذا أمر ليس له معنى،

(1) الكتاب 4/43.

(2) لسان العرب "نوم".

(3) الكتاب 4/63.

(4) سورة يوسف 18/.

يريدون معنى، ويقولون للجلد مَجْلُود قال الشاعر: إن أخا المَجْلُود من صبراً.⁽¹⁾

4- صيغ معينة تدل على معانٍ صيغ أخرى:

لقد جاءت في الكلام أبنية صرفية معينة، تدل على صيغة أخرى، وهذه الدلالة لا يمكن تقصيها إلا من خلال السياق الذي جاءت فيه من هذه الأبنية:

1- صيغة "فُعْل" تدل على صيغة "أَفْعَال" كما في قوله تعالى "عُذْرًا أو نُذْرًا"⁽²⁾ جاء في اللسان "... قرئت عُذْرًا أو نُذْرًا. قال معناهما المصدر وانتسابها على المفعول له "المعنى بالمقابلات ذكرًا للأعذار أو الأذار".⁽³⁾.

2- صيغة "فَعِيل" تدل على صيغة "إِفْعَال" كما في قوله تعالى "فَسْتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِير".⁽⁴⁾

وقوله تعالى: "فَكَيْفَ كَانَ نَذِير"⁽⁵⁾ جاء في اللسان أن صيغة "نَذِير" كانت بمعنى الأذار والتذير اسم الأذار.⁽⁶⁾

3- صيغة "فِعْلَة" تدل على صيغة "تَفْعِيل" كما في قوله تعالى "أَن يَكُونُ لَهُمُ الْخَيْرَ"⁽⁷⁾، جاء في اللسان "... قال أبو منصور، وقرأ الفراء (أن يَكُونُ لَهُمُ الْخَيْرَ بفتح الياء ومثله سبي طيّة، قال الزجاج: الْخَيْرَ التَّحْيِير...).⁽⁸⁾.

(1) معاني القرآن "الفراء" 38/2.

(2) سورة المرسلات / 6.

(3) لسان العرب "نذر".

(4) سورة الملك / 17.

(5) سورة الفرقان / 7.

(6) ينظر لسان العرب "نذر".

(7) سورة الأحزاب / 36.

(8) لسان العرب "خير".

4- صيغة "فَعَال" تدل على صيغتي "تَفَعُّلٌ وَتَفْعِيلٌ" كما في قوله تعالى "إذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما"⁽¹⁾ جاء في اللسان معناه تسلّماً وبراءة لا خير بيننا وبينكم ولا شرّ وليس على السلام المستعمل في التحية لأن الآية مكية ولم يؤمر المسلمين يومئذ أن يسلموا على المشركين هذا كله قول سيبويه وزعم أن أبا ربيعة كان يقول إذا لقيت فلانا فقل سلاما أي تسلّماً: قال ومنهم من يقول سلام أي أمري وأمرك المبادأة والمشاركة⁽²⁾.

نخلص من هذا أن البناء في العربية قد يكتسب أحياناً دلالة معينة من خلال السياق الذي يأتي به وتنتهي هذه الدلالة بانتفاء السياق، وهي كثيرة في الكلام والذي ذكرناه يمثل جانباً منها ولضيق المقام لم نذكرها جميعاً، وهي ليست دلالة قياسية ذلك لارتباطها بأبنية معينة كانت لتحقيق غرض معين في الكلام.

تلخيصاً لما ورد في بحثنا نقول: إننا وجدنا الدلالة، تؤثر تأثيراً كبيراً في استنباط القاعدة الصرفية القياسية، إذ إن البناء الواحد إذا كان ذا دلالة معينة والأبنية التي تدرج تحته كثيرة في الكلام، فإنه يكون بناء قياسياً عاماً يأخذ حيزه في الكلام ومن هنا فإن الدلالة الصرفية ظاهرة مستقلة بحد ذاتها، وإن كانت لا تصدق على كل الأوزان الصرفية، إذ لها اعتبارات معينة تستطيع التحكم بكثير من الأوزان الصرفية وتجعلها محددة الاستعمال في الكلام، وفق أحكام معينة.

وهذا لا يعني أن كل بناء صرفي ذا دلالة هو قياس في الكلام، إذ وجدنا أبنية صرفية ذات دلالات مستقلة، ولكنها ليست قياسية في الكلام وذلك لقلة الموروث اللغوي الذي يندرج تحت ذلك البناء الدلالي، لأننا لا نستطيع

(1) سورة الفرقان / 63.

(2) لسان العرب "سلم".

أن نقول هذا بناء قياسي، إذا لم تدرج تحته كلمات كثيرة، تعطي عنده ذلك الانطباع القياسي المقبول في الكلام الذي افترضه اللغويون القدماء.

وكذلك وجدنا أبنية صرفية أيضاً ذات دلالات ولكن لا تتحقق دلالتها إلا من خلال السياق الذي ترد فيه، لأن البناء يأتي من خلال السياق لتحقيق غرض ما.

وأخيراً نقول: إن سيبويه هو خير من عرض موضوع الدلالة الصرفية وأعطاه ذلك المدى الواسع في الكلام، وإن لم يفرد له بابا خاصاً إلا أن المتبع يجد ضالته في ذلك من خلال الموضوعات الصرفية المتنوعة في الكلام، وهذا الأمر لم يكن قصراً على سيبويه لأن اللغويين من بعده لم يفردوا للدلالة الصرفية بابا مستقلاً بحد ذاته، وكذلك المحدثون.

المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم.
- 2- أبنية الصرف في كتاب سيبويه / الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديشي / ط 1 / 1965 بغداد.
- 3- أدب الكاتب / ابن قتيبة / تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد / ط 4 / مطبعة السعادة / 1963 / مصر.
- 4- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان الأندلسي / تحقيق الدكتور مصطفى النماص / ط 1 / مطبعة النسر الذهبي / 1984 / القاهرة.
- 5- الأصول في النحو / لابن السراج / تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي / ط 2 / مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / 1987 / بيروت.
- 6- التبصرة والتذكرة / لأبي محمد الصميري / تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى / ط 1 / دار الفكر / دمشق / 1982.
- 7- تصريف الأسماء / الأستاذ محمد الطنطاوي / ط 5 / مطبعة وادي الملوك 1955.
- 8- التطبيق المري / الدكتور عبد الراحي / دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت / 1973.
- 9- التطور النحوي للغة العربية / سلسلة محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية الأستاذ الكبير برجستراسر / سنة 1939.
- 10- التفسير الكبير / الفخر الرازي / المطبعة البهية.
- 11- التكميلة / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان / مطبع دار الكتب للطباعة والنشر / الموصل / 1981.

- 21- الكافية في النحو / ابن الحاجب / شرح رضي الدين الاستريادي / دار الكتب العلمية بيروت / لبنان.
- 22- كتاب سيبويه / لسيبوه / ط3 / عالم الكتب / بيروت / 1983 تحقيق عبد السلام هارون.
- 23- لسان العرب / ابن منظور / دار صادر / 1956م.
- 24- اللغة العربية نظامها وأدابها وقضاياها المعاصرة / الدكتور محمود سمارة أبو عجمية / مطابع الدستور التجارية / الأردن / 1989م.
- 25- ليس في كلام العرب / ابن خالويه / ترتيب وتحقيق وتعليق - معجم لغوي / الدكتور محمد أبو الفتوح شريف / الناشر مكتبة الشباب / القسم الأول.
- 26- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة / ج 1 و ج 2.
- 27- المخصص / ابن سيده / ذخائر التراث العربي / المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر / بيروت.
- 28- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / لسيوطى / شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وأخرين / منشورات المكتبة العصرية / صيدا / بيروت / 1987م.
- 29- معاني الأبنية / الدكتور فاضل صالح السامرائي / جامعة الكويت / ط1 / 1981م.
- 30- معاني القرآن / للأخفش / دراسة وتحقيق الدكتور فائز فارس / ط1 / 1981م.
- 31- معاني القرآن / للفراء تحقيق أحمد يوسف، نجاتي ومحمد علي النجار / ط1 / مطبعة دار الكتب المصرية / القاهرة / 1955م.
- 32- المقتنب / للمبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عصيمه / عالم الكتب بيروت / 1963م.

- 33- المنصف / شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / مطبعة البابي الحلبي / مصر / 1954م.
- 34- المذهب في علم التصريف / الدكتور هاشم شلاش وأخرون / جامعة بغداد / 1989م.
- 35- النحو الوافي في ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتتجدة / الدكتور عباس حسن / ط 4 / دار المعارف / مصر.
- 36- نزهة الطرف في علم الصرف / أحمد بن محمد الميداني / دار الآفاق الجديدة / ط 1 / بيروت / 1981م.
- 37- همع الهوامع مع شرح جمع الجواجم في علم العربية / السيوطي / ط 1327هـ / القاهرة.

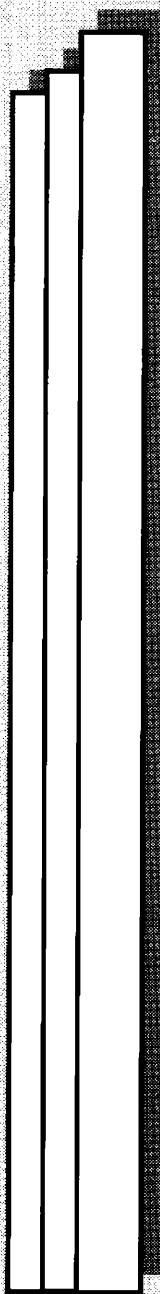
3

الفصل الثالث

الأبنية الصرفية وفق دراسة

تحليلية

- ❖ المبحث الأول: الوزن الصرفي بين الثبات والتحول.
- ❖ المبحث الثاني: الضرورة وأثرها في خروج بعض الأبنية الصرفية عن المألف.
- ❖ المبحث الثالث: صيغ المبالغة بين القياس والسماع - دراسة تحليلية وفق الاستعمال والمعجمي.
- ❖ المبحث الرابع: ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة - دراسة تحليلية



الفصل الثالث

الأبنية الصرفية وفق دراسة تحليلية

الوزن الصرفي بين الثبات والتحول

١- التمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد...

فإن موضوع بحثي هذا يندرج تحت عنوان "الوزن الصرفي بين الثبات والتحول" وأن اختياري لهذا الموضوع له أسباب عده، ولكن السبب المهم من هذه الأسباب هو السؤال المتكرر لماذا يستقر الوزن الصرفي لعدد من الكلمات على ما هو عليه، دون تغير بينما نراه مرة أخرى يحدث فيه تغير، تحت القاعدة القياسية نفسها لتلك الكلمات؟

إن هذا التغير الذي يحدث في الميزان الصرفي مقصود في الكلام، إذ ليست المسألة اعتباطية، بقدر ما هي ضرورة ملزمة يحتاجها المتكلم، إذ وجدنا عددا من الكلمات حادت عن الميزان الأصلي القياسي، وعلينا أن نتبع لماذا حادت هذه الكلمات عن ذلك.

قبل أن نفصل الكلام على ذلك، علينا أن نحدد "الميزان الصرفي" لغة وأصطلاحاً. جاء معنى الميزان في اللغة (... يقال وزن فلان الدراما وزناً بالميزان، وإذا قاله فقد وزنه أيضاً، ويقال وزن الشيء إذا قدره... الميزان

العدل. ووازنَه عادلَه وقابله⁽¹⁾ نلاحظُ أَنَّ معنى "الميزان" في اللغة هو المقابلة أو المعادلة بين شيئين.

أما اصطلاحاً، فلم نجد اللغوين القدماء يضعون له حدّاً في الكلام فسيبوه قد تعرض له من خلال موضوعات الكتاب، ولم يكن يقول هذه الكلمة على وزن كذا، إنما كان يذكر أن هذه الكلمة على بناء كذا نحو (الأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية، على " فعل يفعل ، و فعل يفعل ، و فعل يفعل و يكون المصدر فعل والاسم فاعلا ، فأما فعل يفعل ومصدره فقتل يقتل قتلاً والاسم قاتل.. وأما فعل يفعل فنحو ضرب يضرب ضرباً وهو ضارب، وأما فعل يفعل ، ومصدره والاسم فنحو لحسه يلحسه لحساً وهو لاحس...)⁽²⁾ وهذا ما نجده أيضاً عند المبرد ، ولكنَّه يذكر أحياناً هذه الكلمة على وزن كذا نحو (ويكون المصدر على "إفعال وذلك قوله أكْرَم يُكْرِم إكْرَاماً ، وأحسن يُحْسِن إحساناً ويكون على "فاعلت" فيكون مستقبلاً على وزن مستقبل "أفْعَلت" ، قبل أنْ يحذف وذلك قوله يُقايل ، وضارب يُضارب...).⁽³⁾

وينحو ابن السراج هذا المنحى أيضاً نحو (فعالة للترك والانتهاء.. و " فعل للانهاء والترك أيضاً هذا يجيء فعله على " فعل يفعل نحو أجم يأجمُ أجمَا ، وسنق يسنق سنقًا...)⁽⁴⁾ ، وهذا ما يذهب إليه ابن جني أيضاً، وقد كان يقول هذه الكلمة على وزن كذا نحو (... وإنما إن لم يقم الدليل ، ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير، وذلك كقولك في الهمزة والنون من أندلس أنهما زائدتان ، وأن وزن الكلمة بهما "أنْفعُل" وإنْ كان مثلاً لا نظير له...).⁽⁵⁾

(1) لسان العرب "وزن".

(2) الكتاب / وينظر المصدر نفسه 11/4 ، 17/4... الخ.

(3) المقتضب 72/1

(4) الأصول 3/93

(5) الخصائص 1/199

وهذا أيضاً ما نجده عند الصimirي، والزمخشري وابن يعيش⁽¹⁾. وهذا الأمر لا يستمر، إذ إنّ هناك من اللغويين القدماء من وضع حدّاً للميزان الصرفي وجعله في باب مستقل "الرضي الاستريادي" إذ قال (أقول / يعني إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام، أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول / ضرب على وزن " فعل" ...)⁽²⁾.

نخلص من هذا أنّ اللغويين القدماء وإن لم يحدوا الميزان الصرفي ما عدا الرضي الاستريادي، إلا أنّ قواعده وأحكامه كانت واضحة عندهم جداً، إذ جعلوا عدداً من الحروف تسمى بـ "الميزان الصرفي" إذ يتلزم به قواعد وأحكاماً، ولم يخرجوا عنها، إذ هو يقابل أي كلمة يراد وزنها في الكلام، ويكون ذلك بعد حروفه يتشكل بحركاتاتها، وتذكر فيه أحرف الزيادة وتقابل جذور الكلمة حروف الميزان، ويحذف من حروفه ما يحذف منها، والأمر الآخر أنّ حروفه لا تتأثر بالإبدال العاصل في حروف الكلمة الموزونة، وأيضاً تقدم حروفه وتتأخر بحسب ما يصيب الحروف الأصول من قلب مكاني، لذلك فإن الميزان الصرفي عند اللغويين يحمل بين طياته قائمة كبيرة، وتكمّن هذه في (معرفة أصول الكلمات وزياداتها وهيئتها، وضبط حروفها من حيث الحركات والسكنات، وترتيبها - من حيث التقديم والتأخير وما وقع فيها... تشبيهاً بالميزان الذي يستعمله أصحاب الصناعات الدقيقة في معرفة الوزن الدقيق للمادة التي يصنعونها ومقدار ما فيها من معدن خالص ومعدن رخيص ولقد ساعد الميزان الصرفي على ضبط أعمالهم الصرافية في عدم الوقع في الزلل الذي يمكن أن يحدث في مثل هذه الدراسات الدقيقة..)⁽³⁾.

(1) ينظر التبصرة والتذكرة 2/764 وما بعدها، شرح المفصل 6/36.

(2) شرح الشافية 1/12.

(3) أوزان الفعل ومعانيها 8/.

مما لاشك فيه أن حروف الميزان الصريفي هي ثلاثة (ف، ع، ل) والسبب في اختيارهم لها أنهم وجدوا أن أكثر الكلمات في اللغة العربية تتكون من ثلاثة أحرف، لذلك حدّوا الميزان الصريفي بها، إذا استدعي الأمر زادوا عليها أو نقصوا منها إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فمثلاً لو أخذنا الفعل الماضي (كتب) فإنه على وزن (فعل)، أما إذا أردنا أن نأخذ منه المضارع، فإننا نجعله على وزن (يَفْعُل - يَكْتُبُ)، إذ زدنا الياء على الميزان الصريفي " فعل" وهذه الزيادات المقصودة في الكلام، لأننا حولنا عن طريقها الفعل من ماضٍ إلى مضارع، وكذلك لو أردنا أن نشتّق من الفعل كتب اسم الفاعل زدنا الألف بين الكاف والتاء فتصبح الكلمة " كاتِب - فَاعِل" وهذه الزيادة كما لاحظنا تعقبها زيادة في الميزان الصريفي، لكي يتحقق الموازنة اللفظية بينهما.

إن الزيادة التي تحصل في الميزان الصريفي فمواعيقها واضحة وثابتة في الكلام والغاية منها واحدة هو لزيادة الألفاظ ذات المعاني المختلفة، وقد تم استقصاء هذه المعاني عن طريق السمع قال الرضي الاستربادي (... وليست هذه الزيادات قياساً مطربداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف أظرف، وفي نصر أنصر ولها رد على الأخفش في قياس أظن وأحسب وأحوال على أعلم وأرى وكذا لا تقول - نصر ولا دخل وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذلك استعماله في المعنى المعين، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً، فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب أو عرض للذهاب أو نحو ذلك...).

والزيادة في آية كلمة كما ذكرنا سابقاً ستؤدي إلى زيادة في الميزان الصريفي، والألفاظ التي تحصل بها الزيادة واضحة المعالم في الكلام، إذ إنها ثابتة الأوزان، ولكن الذي يهمنا هو التحول الذي يحصل أحياناً في الميزان، وما ينتج عن هذا التحول، لأن الميزان الصريفي كما ذكرنا سابقاً لا يستمر

(1) شرح الشافية 1/84-85

على و蒂رة واحدة، إذ إن مقتضيات معينة تجعله يتحول من حال إلى حال آخر بحسب ما يعتري الكلمة من تغير، وهذه المسألة قد لسناها في عدد من الكلمات إذ لا يوجد تناسب بين الميزان الأصلي للكلمة الذي سنه اللغويون القدماء والكلمة نفسها وهذه المسألة قد استوقفتني كثيراً لأنها ظاهرة تستحق الوقوف عليها ولاسيما إذا بحثنا عن أسباب ذلك، لأن عدم حصول الموافقة بين الوزن الأصلي للكلمة، والكلمة نفسها الشائعة الاستعمال في الكلام، لم يكن اعتباطياً بقدر ما هو حاجة أساسية أملت بذلك الكلمة لجعلها كلمة سهلة التداول والاستعمال، وقد حاولت استقصاء عدد من هذه الأبنية التي حادت عن أوزانها الأصلية ودراستها دراسة مفصلة لنعرف جراء ذلك أسباب هذه الظاهرة وهذه الأبنية هي:

1- مضارع الفعل المثالى "الواوى":

مما لا شك فيه أن للفعل الثلاثي المجرد في الكلام ستة أبواب تدرج تحتها ضوابط متعددة تتنظم في خلالها الأفعال في الكلام، الذي استوقفني من هذه الأبواب (الباب الثاني - فعل - يفعل) وقد اندرجت تحته عدة ضوابط لتأخذ من خلالها الأفعال مجالها في الكلام، ومن هذا الضوابط التي تستدعي الوقف هو أن كل فعل "واوى الفاء" كان من هذا الباب قال ابن عصفور (فإنْ كان معتل الفاء بالواو فإنْ مضارعه أبداً على "يَنْفَعُل" بكسر العين نحو "وَعَدَ - يَعْدَ" و "وَزَنَ - يَزِنَ" وتحذف الواو لوقعها بين ياء وكسرة في يَعْد ثم تُحمل في "أَعْدَ وَعَدَ وَتَعْدُ...").⁽¹⁾

إن هذا الذي ذكره ابن عصفور يمثل القاعدة العامة لهذا "الفعل" إذ إن أصل هذه الأفعال على وفق القياس العام لها هو أن الفعل "وصل" على زنة "فعل" وأن الأصل في مضارعه هو "يُوصل - يَفْعُل"، فتلاحظ أن التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سنته الأقدمون والفعل المضارع لكنه توافق لا يستمر،

(1) الممن في التصريف 1/174.

لأن الفعل سيكون ثقيلاً في النطق فأدّى ذلك إلى حذف الواو من الفعل المضارع قال سيبويه (... فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا / ياجَل - ويُجْلُ، كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعُل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، كأنّهم إنما يحذفونها من يَفْعُل...)⁽¹⁾ وقال المبرد (اعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على "يَفْعُل" سقطت من المضارع وذلك قوله / وَعَدَ يَعْدَ وَوَجَدَ يَجْدَ وَوَسَمَ يَسِمَ، وسقطتها لأنّها وقعت موقع تمنع فيه الواوات، وذلك لأنّها بين ياء وكسرة، وجُعلت حروف المضارع الآخر توابع للياء، لئلا يختلف الباب، ولأنّه يلزم الحروف ما لزم حرفها منها، إذ كان مجازها واحداً...⁽²⁾).

نلاحظ من الذي ذكره اللغويون أن حذف الواو من مضارع الفعل المثالى هو مقصود، إذ لو جعلنا الفعل "وصل" على "يَفْعُل" لكان النتيجة "يُوصِل" إذ التوافق حاصل بين الميزان الصريفي الذي سنّه الأقدمون والفعل المضارع ولكن هذا التوافق لا يستمر كما ذكرنا، لأن الفعل سيكون ثقيلاً في النطق، لصعوبة الانتقال من "فتحة" إلى "كسرة" وبينهما "واو" ساكنة وهذا الحذف في الكلمة الأصلية يؤدي إلى الحذف في الميزان الصريفي، إذ إنّ الذي حذف من الفعل، يقابل حرف "الفاء" في الميزان الصريفي الأصلي للكلمة، بحسب المخطط الآتى:

فعل - وصل - يَفْعُل - يُوصِل ← تحذف الواو، للسبب السابق الذي ذكرناه وهي تقابل الفاء، فتصبح الكلمة "يَصِل" ويكون وزن الكلمة بعد ذلك "يَعْلَ".

إنّ هذا الحذف الذي طرأ على الفعل ويعقبه الحذف أيضاً في الميزان الصريفي، لم يؤثر على الفعل من حيث نسبته إلى بابه، إذ يبقى على ما هو

(1) الكتاب 4/52-53.

(2) المقتضب 1/88.

عليه. وهذا الامر لا يستمر، ذلك ان الفعل المثالى ان كانت لامه حرفًا حلقياً تغير بابه فيأتي من "الباب الثالث - فعل - يفعل" نحو وداع يدع ووضع يضع ووقع يقع...إلخ، قال الرضي الاستريادي (واما وهب بهب ووضع يضع ووقع يقع وولع يلع فالاصل فيها كسر عين المضارع، وكذلك وسع يسع ووطئ يطئ، فحذف الواو، ثم فتح العين لحرف الحلق....)⁽¹⁾. أي ان الفعل مثلاً (وضع) هو في الاصل من الباب الثاني "فعل - يفعل" حسب الخطط الآتى:-

فعل - وضع / يفعل - يوضع ← تحذف الواو لتشملها - يضع، ثم تقلب الكسرة فتحه يضع فيصبح الميزان الصريفي هو "يعل"، لأنها ثقيلة مع أحرف الحلق قال سيبويه (وانما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو، وكذلك حركوهن إذكن عيناتٍ، ولم يُفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنهما من الحروف التي ارتفعت والحروف المرتفعة حيز على حدٍ، فإنما تتناول للمرتفع حركةً من مرتفع وكُرِّه أن يتناول للذي سفل حركة من هذا الحيز....)⁽²⁾.

نلاحظ أن الحذف الذي حصل للفعل المثالى الذي ينتهي بأحد أحرف الحلق، وكذلك التبدل في حركة العين من الكسرة إلى الفتحة لم يكن اعتباطاً بقدر ارتباطه بعملية نطق الفعل، إذ إن هذا الحذف والتبدل في الحركات، قد نتج عنه فعل سهل النطق وإن أخرجه من بابه الأصلي الذي هو "الباب الثاني" وجعله تابعاً إلى الباب الثالث.

(1) شرح الشافية 1/130.

(2) الكتاب 4/101.

2- اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف:

إن اسم المفعول في الكلام يأتي قياساً "مطرباً" على زنة "مَفْعُولٌ" لـ كل فعل ثلاثي سواء أكان فعلاً ثلاثياً صحيحاً أم معتلاً (قتل - مقتول - كتب - مكتوب... إلخ)، إذ نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أن التوافق حاصل بين الميزان الصريفي "مَفْعُولٌ" والكلمات، سواء في الحروف أم في الحركات، ولكن هذا الثبات في الميزان الصريفي لا يستمر، إذ يعترضه بعض التحول ولاسيما في الفعل الأجوف بنوعية "الواوي، واليائي". وهذا التحول مقصود في الكلام على نحو ما سيظهر لنا من خلال الكلام على ذلك، فالفعل الأجوف "الواوي"، عندما يشتق منه اسم المفعول تكون لغة النص في الميزان الصريفي هي الفصيحة وأما لغة التمام فتأتي بالمرتبة الثانية من حيث الفصاحة لأن لغة النص تتسكب إلى بني حجار ولغة التمام تتسكب إلى بني تميم جاء في اللسان (...وِيقال - صُنْت الشيء أصُنْونه - فهو مَصْنُون... وثوبٌ مَصْنُون على النص وَمَصْنُون على التمام الأخيرة نادرة، وهي تميمة)⁽¹⁾.

ومما لاشك فيه أن لغة التمام وهي الأقل فصاحة، متوافقة مع الميزان الصريفي نحو صَان - صَوْن - مَصْنُون - مَفْعُولٌ: أو بَاع - مَبْيُوع... إلخ. أما لغة النص فليس الأمر كذلك، إذ حدث خلاف بين اللغويين "الميزان الصريفي" النهائي للكلمة قال سيبويه (ويقتل مَفْعُول كما اعتل فُعل، لأن الاسم على فُعل مَفْعُول، كما أن الاسم على فَعل فَاعِل فتقول - مَزُورٌ وَمَصْنُوغ، وإنما كان الأصل مَزُورٌ، فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في يَفْعَل وَفَعَل وَحذفت الواو مفعول لأنَّه لا يلتقي ساكنان...)⁽²⁾. فعلى مذهب سيبويه أن المحوف "الواو الزائدة" أي واو "مفعول" والزائد أحق بالحذف من الأصلي ثم تضم عين الكلمة لمناسبة الواو وعليه فإن وزن اسم المفعول بعد الحذف يكون على "مَفْعُولٌ" على وفق المخطط الآتي:

(1) لسان العرب "صون".

(2) الكتاب 348/4.

قال - قول - مفْعُول - مَفْوُول ← إعلال بالتسكين بين القاف والواو ←
 مَفْوُول - التقاء الساكنين ← حذف واو مفعول ← مَثُول لأن الواو الثانية تمثل
 عين الكلمة.

أما الأخفش، فيرى أن الواو الأولى هي المحذوفة وهي عين الكلمة، ثم
 ضممت الكلمة لجانسة الواو قال المبرد (وأما الأخفش فكان يقول - المحذوفة
 عين الفعل، لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول لالتقاء الساكنين)⁽¹⁾.

نلاحظ من كلام الأخفش أن الوزن الصريفي النهائي للكلمة يكون
 على زنة "مَفْوُول" نلخص من هذا أن وزنين قد نتجتا من لغة النقص "مَفْعُول"
 وينسب إلى سبيويه و "مَفْوُول" وينسب إلى الأخفش، ومهما يكن من أمر، فإننا
 نلاحظ أن الميزان الصريفي تحول من التمام إلى النقص، وهو تحول مقصود في
 الكلام لأن لغة التمام في الميزان الصريفي على لهجة بني تميم ستكون ثقيلة
 على اللسان وهذا النقل ناتج من ضم "واو مفعول"، ثم تليها "واو الصيغة"،
 وهذا النقل جعلهم يحذفون إحدى الواوين، بعد تسكين الواو الأولى.

ولم يقتصر الخلاف في التغيير الحادث في الميزان الصريفي على الفعل
 الأجواف الواوي، بل نلمسه أيضاً في الأجواف اليائي فسبويه يذهب إلى أن
 المحذوف هو "واو الصيغة" قال سبيويه (وتقول في الياء، - مَبِينٌ وَمَهِيبٌ، أَسَكَنَتِ
 الْعَيْنَ وَأَدْهَبَتِ وَأَوْمَفَّعَولَ، لَأَنَّهَا لَا يَلْتَقِي ساكنان وَجَعَلَتِ الْفَاءَ تَابِعَةً لِلْيَاءِ حِينَ
 أَسَكَنَتِهَا كَمَا جَعَلَهَا تَابِعَةً فِي بَيْضٍ وَكَانَ ذَلِكَ أَخْفَقَ عَلَيْهِمْ مِنْ الْوَاوِ وَالضَّمَّةِ
 فَلَمْ يَجْعَلُوهَا تَابِعَةً لِلصَّفَةِ فَصَارَ هَذَا الْوَجْهُ عِنْدَهُمْ إِذَا كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ
 يَقْبِلُوا الْوَاوِ يَاءَ وَلَا يَتَبعُوهَا الضَّمَّةُ فَرَارًا مِنَ الضَّمَّةِ، وَالْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ لِشَبَهِهَا بِالْأَلْفِ
 وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ مَشُوبٌ وَمَشِيبٌ، وَغَارٌ مَثُولٌ وَمَنْيَلٌ مَلُومٌ وَمَلِيمٌ..)⁽²⁾، إذ يكون وزن
 الصيغة على رأي سبيويه "مَفْعُول" حسب المخطط الآتي:

(1) المقتصب 1/100، وينظر المنصف 1/287-288، وشرح الشافية 3/147.

(2) الكتاب 4/348.

باع - بيع ← مَبْيُوع ← إعلال بالتسكين ← مَبْيُوع - التقاء الساكنين - تحدف واو مفعول - مَبْيُوع، ثم تقلب الضمة إلى كسرة لتحقيق المجانسة لكي لا يحصل إعلال بالياء بقلبها إلى واو لسكونها وانضمام ما قبلها فيكون الميزان الصرفي النهائي على رأي سبوبيه هو "مَفْعُل" أما الأخفش فقد كان يحذف الساكن الأول أي عين الصيغة قال الرضي الاستريادي "وأما الأخفش فإنه يحذف الساكن الأول في الواوي واليائي، كما هو قياس التقاء الساكنين، فقيل له - فينبغي أن يبقى عندك مَبْيُوع، فما هذه الياء في مبيع فقال - لما نقلت الضمة إلى ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء ثم حذفت الياء للساكنين، ثم قلبت الواو ياء للكسرة...⁽¹⁾". نلاحظ من ذلك كما ذكرنا سابقاً أن الأخفش يرى أن المحذوف هو عين الكلمة، وذلك يكون وزن الصيغة النهائية على رأيه هو "مَفْعِيل".

نلاحظ من الخلاف في الفعلين أن الميزان الصرفي قد طرأ عليه تغير، إذ انتقل من حالة الثبات إلى التحول، وهذا التحول فيه خلاف بين اللغويين، فالأجوف الواوي تعد أن لغة النقص فيه هي الأحسن، لأن لغة التمام ثقيلة في النطق أما الأجوف اليائي، فاعتماد لغة التمام فيه وإن كانت سهلة في النطق إلا أنها ليست لغة فصيحة، وإنما اللهجة الفصيحة هي لهجةبني حجاز.

3- صيغة "فَيُّعْلَ" والخلاف في حركة عينها:

لقد ذهب الخليل على أن صيغة "فَيُّعْلَ" تكون مكسورة العين وواافقه سبوبيه في ذلك وذهب بعضهم إلى أنها مفتوحة العين "فَيُّعْلَ" قال سبوبيه (وكان الخليل يقول - سَيِّد "فَيُّعْلَ"، وإن لم يكن فَيُّعْلَ في غير المعتل لأنهم يخصّون المعتل بالبناء لا يخصّون غيره من المعتل.. وقد قال غيره - هو "فَيُّعْلَ" لأنّه ليس من غير المعتل فَيُّعْلَ، وقالوا غَيْرَت الحركة، لأنّ الحركة قد تقلب

(1) شرح الشافية 3/147.

إذا غير الاسم ألا تراهم قالوا - بصرٍ... وقالوا ذهْرٍ، فكذلك غيروا حركة فَيُعِلَّ...⁽¹⁾.

نلاحظ من كلام سيبويه أنه يذهب إلى أن "فَيُعِلَّ" يكون بناء خاصا للصفة المشبهة من الأجوف، أما "فَيُعِلَّ" بفتح العين فلا يكون إلا في الصحيح سواء أكان البناء صفة أم اسمًا قال الرضي الاستريادي (... وَفَيُعِلَّ لَا يَكُون إلَّا في الأجوف كَالسَّيْدَ وَالْمَيْتَ وَالْجَيْدَ وَالْبَيْنَ، فَيُعِلَّ - بفتح العين - لَا يَكُون إلَّا في الصحيح العين اسمًا كان أو صفة، كَالشَّيْلَمَ وَالثَّيْلَمَ وَالثَّيْرَبَ وَالصَّيْرَفَ، وقد جاء حرف واحد في المعتل بالفتح، قال:

ما بال عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ⁽²⁾...).

أما ابن الأباري، فقد ذكر أن هناك ثلاثة أوزان لصيغة "فَيُعِلَّ" هي "فَعِيلٌ" وَفَيُعِلَّ وَفَيُعِلَّ قال (ذهب الكوفيون إلى أن وزن "سَيْدَ وَهَيْنَ وَمَيْتَ" في الأصل على "فَعِيلٌ" نحو سَوِيدٌ وَهَوِينٌ وَمَوِيتٌ، وذهب البصريون إلى أن وزنه فَيُعِلَّ - بكسر العين وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على "فَيُعِلَّ" بفتح العين...)⁽⁴⁾.

أصبح للفظة "سَيْدَ" ثلاثة أوزان، الأول ينسب إلى الكوفيين ويكون على زنة "فَعِيلٌ" على اعتبار أن أصلها "سَوْدٌ" ثم جعلت على زنة "فَعِيلٌ" فكانت النتيجة "سَوِيدٌ"

فأردوا أن يعلوا عين الفعل كما أعللت في "سَادَ يَسُودٌ" إذ قدّموا الياء الساكنة على الواو المتحركة فانقلبت الواو الياء، وذلك لأن الواو والياء إذا

(1) الكتاب 365/4

(2) قائمة رؤية، ينظر شرح الشافية 1/150.

(3) المصدر نفسه 1/149-150.

(4) الأنصاف في مسائل الخلاف 2/469.

اجتمعنا في كلمة واحدة والسابق منها ساكن قلبو الواو ياء فيكون "سَيِّدٌ" ثم أُدغمت الياء فكانت "سَيِّدٍ"⁽¹⁾.

أما الوزن الثاني، فهو "فَيْعَلٌ" والذي ينسب إلى البصريين، إذ جعلت "سود" على زنة "فَيْعَلٌ" ف تكون "سَيِّدٌ" ثم قلبت الواو ياء للعلة التي ذكرناها سابقاً ف تكون "سَيِّدٍ" ثم ادغمت الياءان.

ونحن نميل إلى رأي البصريين من أنَّ أصل سيد هو "فَيْعَلٌ" لأنَّها جارية على القياس دون حدوث قلب مكاني بين أحرف الكلمة من أجل الوصول إلى الصيغة النهائية للكلمة.

أما الوزن الأخير فهو "فَيْعَلٌ" الذي ذكره سيبويه لبعض الناس بفتح العين، وعندنا أنَّ "فَيْعَلٌ" للمعتل سواء أكانت العين بالفتح أم بالكسر فإنها لا تؤثر في محض الصيغة ففي الحالتين يحدث إعلال في الصيغة ويؤدي إلى قلب الواو ياء اعتماداً على ما قاله الصرفون من أن الياء والواو إذا اجتمعا في كلمة واحدة، وكانت الأولى ساكنة قلب، الواو ياء، ثم أُدغمت الياء في الياء لسكون الأولى وتحرك الثانية.

أما "فَيْعَلٌ" بالفتح فإنها لا تأتي إلا في الصحيح نحو (... ويقال فلان من يحسن صرف الكلام، أي فصل بعضه عن بعض، وهو من صرف الدراما وقيل من يميز صيرف...)⁽²⁾ و (النَّيْرَبُ) الرجل الجليد، ورجل نيرب ذو نيرب أي ذو شر وئيمة)⁽³⁾.

ولم تذكر الكتب اللغوية سبب ذلك، ونرى أن سبب ذلك أي فتح عين صيغة "فَيْعَلٌ" في الصحيح هو أن كسرها يؤدي إلى حدوث ثقل في نطقها جراء كسرها، لصعوبة الانتقال من الفتح إلى الكسر وبينها ياء ساكنة.

(1) ينظر الأنصاف 2/469.

(2) لسان العرب "صرف".

(3) لسان العرب "نرب".

٤- مصدر الفعل المعتل العين غير الثلاثي المبدوء بهمزة قطع:

مما لا شك فيه أن مصادر الأفعال غير الثلاثية هي قياسية بحثة، ولا يشكل المسموع فيها إلا قليلاً، من ذلك أن الفعل غير الثلاثي على وزن "أَفْعَل" - "يُفْعِل" فإن القياس العام له يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره قال سيبويه (هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة - فالمصدر على أَفْعَلَت إِفْعَالاً أَبْدَا وذلك قوله - أَعْطَيْتُ إِعْطَاءً وَأَخْرَجْتُ إِخْتِرَاجاً...)^(١)، يلاحظ من كلام سيبويه أن القياس واحد لجميع الأفعال غير الثلاثية التي تبدأ بهمزة قطع نحو "أَكْرَم" - "يُكْرِم" - "إِكْرَاماً" أي أن الميزان الصرفي النهائي للمصدر هو "إِفْعَال". ولكن علينا أن نسأل السؤال الآتي هل يستقر هذا الوزن على ما هو عليه لكل فعل غير ثلاثي يبدأ بهمزة قطع أم يصيّبه بعض التحول؟ مما لا شك فيه أن هذا الوزن "إِفْعَال" لا ينطبق على الأفعال غير الثلاثية المعتلة العين، إذ لو طبقنا هذا الوزن على أي فعل معتل العين يبدأ بهمزة قطع، لأدى ذلك إلى تغيير في الوزن نفسه إذ ينتج جراء ذلك ميزان آخر، فلو أخذنا الفعل "أَصَابَ" والألف فيه منقلبة عن "واو" إذ أصل الفعل "أَصْوَب" فيحدث فيه إعلال بالتسكين فيكون الفعل بعد ذلك "أَصَوْب" ثم حدث بعد ذلك إعلال بالواو لتحرك ما قبلها بالفتح ومصدره على القياس العام "إِفْعَال" هو "إِصْنَوَاب" ثم يحصل أيضاً في المصدر إعلال بالتسكين بين "الصاد" و "الواو" إذ تقل الفتحة إلى الصاد والسكون إلى الواو "إِصْوَاب" ثم تقلب الواو إلى ألف لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فكانت النتيجة "إِصَابَ" ثم تحذف إحدى الألفين نتيجة لالتقاء الساكنين ويعوض عنها بـ "التاء" فكان المصدر النهائي للفعل هو "إِصَابة".

نلاحظ من هذا أن الميزان الصرفي، قد أصابه بعض التغيير، وهذا أدى إلى تغيير الميزان الصرفي الأصلي إذ ينتج ميزان جديد نتيجة حذف ألف، وقد اختلف الصرفيون في الألف المحذوفة، فقد ذهب العتيل وسيبوه إلى أن ألف

(١) الكتاب 4/78، وينظر التبصرة والتذكرة 2/772.

المصدر هي المدحوفة، لأنها زائدة، قال سيبويه (فأمّا الإقامة والاستقامة فإنما اعتلت كما اعتلت أفعالها لأن لزوم الاستفعال والأفعال لاستفعل وأ فعل، كل لزوم يستفعل ويُفعل لها ولو كانت تفارقان كما تفارق بنا three التي لا زيادة في مصادرها لتتم كما تتم فعول منها ونحوه...)⁽¹⁾، وقال المبرد (فإن بنيت منه مصدرًا قلت - إقامة وإرادة وإبابة، وكان الأصل إقامة، وإبابة، ولكنك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل، فطرحت حركة الواو أو الياء على ما قبلها، فصارت ألفاً، لأنها كانت مفتوحة، وإلى جانبها ألف الأفعال فحذفت إحدى الألفين للقاء الساكنين، فأمّا سيبويه والخليل فيقولان - المدحوفة الزائدة...)⁽²⁾ نستنتج من هذا أن الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن وزن مصدر المعتل العين المبدوء بهمزة قطع يكون على زنة "إفعلة" على اعتبار أن الذي حذف من المصدر هو "الف المصدر".

أما الأخفش ويفيد في ذلك الفراء والزمخشي⁽³⁾ فيذهبون إلى أن الألف التي هي عين الفعل هي المدحوفة قال الرضي الاستريادي ("وقوله في الإقامة والاستقامة هذا هو النوع الثاني مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله وضابطه ما ذكرنا قبل من كونه مصدرًا قياسياً مساوياً لفعله في ثبوت المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو الإقامة والإبابة مذهب الأخفش أولى قياساً على غيره مما التقى فيه ساكنا..."). فعل ما ذهب هؤلاء اللغويون فإن المحصلة النهائية للوزن الصريفي للمصدر على وزن "إفالة"، وأن الألف التي تمثل العين هي المدحوفة. نخلص من هذا أن الإعلال الذي يحصل في المصدر السابق الذكر والذي أدى إلى الحذف في الميزان الصريفي قد نتج عنه وزنان "إفعلة وإفالة"،

(1) الكتاب 4/354-355.

(2) المقتضب 1/104-105.

(3) ينظر التبصرة والتذكرة 2/776، وشرح المفصل 6/58.

(4) شرح الشافية 3/151.

ففي الوزن الأول ظهر أن المعنوف عين الفعل وفي الثاني ألف المصدر وأن نستبعده لأنَّ ألف المصدر لها خصوصية معينة في الميزان الصرفي، لأنها من العناصر الرئيسية التي جعلت الفعل يتتحول إلى مصدر. وأنَّ هذا الحذف له غاية مهمة جداً وهو لتحقيق الخفة الصوتية من نطق هذا المصدر وأمثاله لأنه لو بقي المصدر على ما هو عليه من غير حذف لأدى ذلك إلى صعوبة الانتقال من الكسر إلى الفتح وبينها السكون، فتخلصنا من هذا الثقل عن طريق الإعلال بـ "التسكين"، وأدى هذا إلى حدوث في تغيير في الميزان الصرفي، لأنَّ الوزن الأصلي هو "إفعال" أما الوزن الجديد فهو أما "إفالله" أو "إفعلة".

5- جمع القلة للاسم الناقص "الواوي واليائي:

إنَّ جموع القلة في الكلام لها أربعة أوزان قال سيبويه (واعلم أنَّ الأدنى العدد أبنية هي مختصة به وهي له في الأصل، وربما شرِكَه فيه الأكثر كما أنَّ الأدنى ربما شرِكَ الأكثر، فأبنية أدنى العدد "أفعُل"، نحو أكْلُب وأكْفُب و "أفعَال" نحو أجْمَال وأعْدَال وأحْمَال و "أفعْلَة" نحو أجرِبِة وأنصِبَة وأغْرِبَة و "أفعْلَة" نحو غِلْمَة وصِبَّة وفِتْنَة وإِخْوَة وولَدَة...).⁽¹⁾

ومما لا شك فيه أنَّ لكل من هذه الجموع ضوابطه الخاصة التي تدرج تحته لكي نصل من خلال ذلك إلى الجمع القياسي الخاص لكل مفردة في الكلام ففي الوزن الأول لجموع القلة الذي هو "أفعُل" تدرج تحته عدة ضوابط ومن هذه الضوابط أنْ يكون الاسم المراد جمعه جمع قلة على زنة "أفعُل" صحيح الفاء والعين غير مضعف على وزن "فَعْل" نحو كَلْب أَكْلَب، وئِسْرَأَئِسُر⁽²⁾، يبعد عن هذا القياس ما كان معتل الأول والثاني والمضعف، ويدخل فيه ما كان معتل الآخر أي الاسم المنقوص، ولكي يبقى السؤال الآتي

(1) الكتاب 490/3

(2) ينظر المذهب في علم التصريف 183.

هل يبقى الوزن الصريفي "أَفْعُل" على ما هو عليه إن كان الاسم ثلاثة ناقصاً على زنة "فَعْلٌ"؟

بطبيعة الحال أن الوزن الصريفي لا يستقر على ما هو عليه، إذ تحول حركة عين الصيغة من الضمة إلى الكسرة، قال ابن جني "وأما تشبيهه (اليمني بأدلى) فمن قبل أن أصل "اليمى - اليمو" فانقلبت الواو ياء، لأنكساراً ما قبلها وكذلك "أدلى - أدلو" لأنها "أَفْعُل" فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً مضموماً ما قبلها، فصارت في التقدير "أدلي" ثم أبدلت من الضمة في اللام كسرة لتصح اللام، فصارت "أدلي" ثم عمل بها ما عمل بـ "غازٍ" ونحوه، فإنما جمع بين "اليمنى، وأدلى، لأنقلاب لامهما" ^(١).

نستنتج من كلام ابن جني أن هذا التحول من حركة عين الميزان الصريفي "افعل" كان مقصوداً، حسب المخطط الآتي:

- 1- كلمة "دَلُو" ← أَفْعُل ← أَدْلُو ← تقلب الواو إلى ياء لتطرفها وضم ما قبلها ← أَدْلِي ← ثم تقلب الضمة إلى الكسرة لتحقيق المجانسة الصوتية، فتكون المحصلة النهائية للكلمة "أدلي على وزن "أَفْعُل".
- 2- كلمة "ظَبَى" ← أَفْعُل ← أَظْبَى ← تقلب الضمة إلى كسرة لتحقيق المجانسة الصوتية فتكون المحصلة النهائية للكلمة "أَظْبَى" ثم حذفت الياء منها وتستعملان استعمال قاضٍ في الكلام.

كـ- فعل الأمر من الفعل الأجويف "اليمني والواوي":

مما لا شك فيه أن فعل الأمر يأتي على ثلاثة أوزان في الكلام هي "أَفْعُل" وأَفْعَل وأَفْعُل" نحو "كَتَبَ - يَكْتُبُ - اكْتَبَ و ضَرَبَ - يَضْرِبَ - أَضْرَبَ و عَلِمَ - يَعْلَمَ - أَعْلَمَ" ، نلاحظ إذا كان الفعل صحيح الأحرف، فإن التوافق حاصل بين الفعل وأحرف الميزان، وهو توافق لا يستمر ولا سيما إذا كان الفعل أجوفاً يائياً أو واوياً، إذ يحصل نقص في الميزان الصريفي قال ابن جني (...) فالمطرد في بابه

نحو قولك إذا أمرت من "قام" وحاف، وباع - قُمْ وخفْ ويعْ فهذا لا ينكسر في بابه وأصله "أقوْم، أخْوَف، أبِيْع" فنقلت الحركة من العين إلى الفاء وحذفت همزة الوصل لتحرّك ما بعدها، وسقطت العين لسكنها وسكون اللام، فإذا قيل لك: - مثّل هذه الأشياء من الفعل، مثّلت أصولها لأنّ هذا التّغير الذي فيها مطرد لا ينكسر، فنقول في "قُمْ": أفعُل، وفي خَفْ أفعِل، وفي بع افعِل" ويجوز أن تمثل فنقول في قُمْ: فُلْ وفي خَفْ: فلْ وفي بع: فل...⁽¹⁾.

نستخلص من كلام ابن جني، أن عدم حصول التوافق بين الميزان الصرفية لفعل الأمر، والفعل الأجوف، كان له ما يسوغه، لأننا لو جعلنا الفعل "قام" على زنة "أفعُل" على اعتبار أن قام أصل الألف فيها هي واو ل كانت النتيجة "أقوْم" وهو ثقيل على اللسان، فنستخلص من هذا الثقل، وذلك عن طريق الإعلال بالتسكين بين القاف والواو "أقوْم" و يؤدي هذا إلى التقاء الساكنين، فتحذف الواو لأنّها حرف علة "أقمْ" وبما أن ما بعد همزة الوصل أصبح متحرّكاً، فقد انتفت الحاجة إليها فتحذف "قُمْ" فيصبح وزن الفعل بعد ذلك "فُلْ".

والأمر نفسه يحدث مع الفعل الأجوف المفتوح العين "خَاف": - خاف - خَوَف - افعَل ← اخْوَف ← اخَف ← خَف ← فُل.

وكذلك يكون الفعل الأجوف المكسور العين "باع ← بيع ← افعُل ← أبِيْع ← أبِيْع ← بع ← بع ← فلْ.

نلاحظ أن هذا التحول الذي حصل في الميزان الصرفية لفعل الأمر من الأجوف، كان مقصوداً لأنّه لو بقي على ما هو عليه من الثبات لأدى إلى التكلم بأفعال ثقيلة على اللسان. ولكي نتخلص من هذا الثقل أدى إلى تغيير في وزنه.

(1) المنصف 2/108.

7- صيغة "فَيُعْلُوَةٌ" للفعل الأجوف، وتغيير هدا الوزن للأفعال نفسها:

مما لا شك فيه أنّ صيغة "فَيُعْلُوَةٌ" من المصادر التي ليست قياسية في الكلام، إذ تعد من المصادر المسموعة في الأفعال الثلاثية المعتلة العين " فعل - يَفْعُلُ" و "فَعَلَ - يَفْعُلُ" نحو "كان - كَيْنُونَةٌ" وقاد قِيَدُودَة، قال سيبويه " وكان الخليل يقول سيد فَيُعْلُوَةٌ وإن لم يكن فَيُعْلُلُ في غير المعتل لأنهم قد يخصوصون المعتل بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا كَيْنُونَةٌ والقِيَدُود، لأنَّ الطويل في غير السماء، وإنما هو من قاد يَقُودُ ألا ترى أنت تقول جيل مُنْقاد وأقواد فأصلهما "فَيُعْلُوَةٌ" وليس في غير المعتل "فَيُعْلُلُ" مصدرا⁽¹⁾ إن مصادر الأفعال المعتلة العين على زنة "فَيُعْلُوَةٌ" قد طرأ عليها بعض التغيير، وقد وضحته المبرد إذ قال "ويكون في المعتل منه بناء لا يوجد مثله في الصحيح، وذلك أنت لا تجد مصدرا على "فَيُعْلُوَةٌ" إلا في المعتل وذلك شاخ شَيْخُوخة، وصار صَيْرُورة وكان كَيْنُونَة، إنما كان الأصل كَيْنُونَة وصَيْرُورة، وشَيْخُوخة وكان قبل الإدغام كَيْنُونَة، ولكن لما كثُر العدد ألزموه التخفيف كراهيَة للتضعيف"⁽²⁾.

فالمبرد يرى أنتا لو جعلنا الفعل "كان على زنة "فَيُعْلُوَةٌ" لـ كانت النتيجة "كَيْنُونَةٌ"، وبما أن الواو متحركة والياء ساكنة قلبت الواو ياء ف تكون الصيغة "كَيْنُونَةٌ" ثم تدغم الياء ان فتكون المحصلة النهائية "كَيْنُونَةٌ" ثم تحذف الياء المتحركة فتصبح الكلمة "كَيْنُونَةٌ"، فيكون وزن الكلمة قبل الحذف "فَيُعْلُوَةٌ" وزنها بعد الحذف "فَيُلُوَةٌ" لأن المحذوف عين الكلمة.

أما الفراء فقد خالف الخليل وسيبويه والمبرد في وزن هذه الأفعال إذ يرى أن وزنها هو "فُعلُوَةٌ" بضم الفاء وسكون العين وضم اللام قال ابن جني (ذهب الفراء إلى أن هذه المصادر، إنما جاءت بالياء، لأنها جاءت على أمثلة مصادر

(1) الكتاب 365/4

(2) المقتضب 126/2

بنات الياء في أكثر الأمر نحو: صار **صَيْرُورَة** وسار **سَيْرُورَة** وطار **طَيْرُورَة** وبيان **بَيْنُونَة** ونحو ذلك، فأجريت "كَيْنُونَة" و"قَيْدُودَة" مجرى "**سَيْرُورَة**" فقلبت بالياء حملًا على بنات الياء. قال كما قالوا: **شَكُوتَه شِكَايَه**، فقلبوا الواو ياء لأنها جاء على مثال مصادر بنات الياء... قال وأصل "**فَعْلُولَة**" هنا "**فُعْلُولَة**" بضم الفاء، ولكنهم كرهوا أن تقلب الياء في **صَيْرُورَة** و**طَيْرُورَة** ونحوها لانضمام ما قبلها، ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مجرى بنات الياء لأنها داخلة عليها...⁽¹⁾ وقد رفض ابن جني ما ذهب إليه الفراء إذ قال "وهذا عند أصحابنا مذهب واء جداً لأنّ الضرورة تدعوا إلى فتح الفاء لتصبح العين"⁽²⁾.

أما الأخفش وابن خالويه فقد ذهبا إلى أن وزن هذه الأفعال هو "**فَيْعُولَة**"⁽³⁾.

نخلص مما ذهنا إليه، أن هذه الكلمات قد أصبح لها ثلاثة أوزان مختلفة فيما بينها هي:

أ- **فَيْعُولَة** - وإن ذكر ما أنه يكُون "**فَيْلُولَة**" بعد التخفيف، وهذا يناسب إلى **الخليل وسيبوه والمبرد**.

ب- **فُعْلُولَة** أو **فَعْلُولَة** وهذا يناسب إلى **الفراء**.

ج- **فَيْعُولَة** وهذا يناسب إلى **الأخفش وابن خالويه**.

نرى من هذه الآراء أن كلام الفراء دقيق جداً في التعبير عن الصيغة، إذ عنده أن "**صَيْرُورَة**", في الأصل بضم الفاء، وإنما فتحت الفاء كي لا تقلب الياء واواً، وأما ما ذهب إليه **الخليل وسيبوه** فهو أصوب لما نطقت به العرب، من كلمات إذ كانت الكلمات والوزن متواتقة باستثناء التغيير الذي طرأ عليها وقد ذكر سابقاً.

(1) المنصف 12/2

(2) المصدر نفسه 12/3

(3) ينظر ليس في **كلام العرب** / 28

أما قول الأخفش وابن خالويه فمفترض، لأننا لا نراه يصدق على المصادر التي ذكرت سابقاً، إذ لو أخذنا الفعل "كان" وجعلنا على زنة "فَيُعُولَة" لـكانت النتيجة "كَيْوُونَة" ثم تقلب الواو ياء، ثم تدغم الياءان، فتكون المحصلة النهائية "كَيْوَنَة" ونراها بعيدة وثقيلة عن الأصل الذي نطقته به العرب، ويقال الشيء نفسه مع الفعل "صار" إذ لو جعلناه على زنة "فَيُعُولَة" لـكانت المحصلة "صَيْوُورَة" ثم "صَيْوَرَة" وهذا بعيد جداً، لأن الصيغة ثقيلة، فـ"فَيُعُولَة" لا يوازن "كَيْوَنَة" لأن النون تقابل اللام والعين ممحونة، فالأقرب إلى وزن الكلمة هو "فِيلُولَة".

8- الميزان الصرفي لمصدر المرة، وما يصيبه من تحول:

لقد ذهب اللغويون أن مصدر المرة من الفعل الثلاثي يكون على " فعلة" قال سيبويه (إذا أردت المرة من الفعل جئت به أبدا على " فعلة" على الأصل لأن الأصل فعل....).⁽¹⁾ أما الرضي فإنه يوافق سيبويه ويخالف ابن الحاجب فيما ذهب إليه، لأنه يرى أن الفعل الثلاثي إذا لم يكن مصدره مختوما بـ" التاء" فإن المرة منه يُبني على " فعلة" أما إذا كان مختوما بـ" التاء" فإنه يستعمل للمرة بلا تغيير وهذا الأمر لم يقل به أحد غيره.⁽²⁾

ونرى أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من اللغويين هو الأحسن في هذا المجال، وذلك لأن دلالة المصدر بصورة عامة تختلف عن دلالة مصدر المرة، لأن المصدر يدل علىحدث بصورة مطلقة دون التقيد بشيء، أما مصدر المرة فإنه يدل على أن الحدث قد حصل مرة واحدة. فإذا كان المصدر مختوما بـ" التاء" فإنه لا يتحدد بالمرة في الاستعمال، نحو قولنا "رَحْمَتِه رَحْمَة" فإن "رَحْمَة" في الاستعمال تدل على مطلق الرحمة وليس رحمة واحدة. وإن كانت التاء

(1) الكتاب 45/4، وينظر المقتضب 3/372، والأصول 3/140، والتسهيل 207، وشرح الشافية 1/18، وتصريف الأسماء 49، والمدخل إلى علم الصرف 77، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه 224.

(2) ينظر في شرح الشافية 1/179.

ملازمة لبناء المصدر الأصلي وعلى زنة " فعلة" فإنه يوسع بما يدل على الوحدة لكي يتعد بالمرة والادل على مطلق الحدث⁽¹⁾.

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه أن الميزان الصرفي لمصدر المرة، قد اتفق عليه اللغويون هو " فعلة" بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام ولكن هذا الثبات في هذا الوزن لا يستمر، إذ شدت كلمتان عن هذا الميزان جاءتا للدلالة على المرة ولم تكونا على زنة " فعلة" ، الأولى هي " حجّة" على زنة " فعلة" بكسر الفاء، والثانية " رؤية" على زنة " فعلة" بضم الفاء، قال ابن خالويه " ليس في كلام العرب المصدر للمرة الواحدة، إلا على فعلة نحو سجّدت سجدة واحدة، قمت قومةً واحدة إلا حرفين حجّة واحدة، ورأيت رؤية واحدة، بالضم وسائر الكلام بالفتح، فاما الحال فمكسور لا غير ما أحسن همته وركيته، وحدثني أبو عمر عن رأيَّة ابن الإعرابي رأيَّة واحدة بالفتح فهذا على أصل ما يجب.."⁽²⁾.

نلاحظ أن التغير قد أصاب الوزن الأصلي لمصدر المرة " فعلة" ، في حركة الفاء إذ تحولت في كلمتين من الفتح إلى الكسر، ومن الفتح إلى الضم، إذ نتج عن ذلك كما ذكرنا وزنان الأول " فعلة" والثاني " فعلة" والكلمتان اللتان اندرجتا تحتهما " حجّة" - " فعلة" و " رؤية" - " فعلة".

ومما لا شك أن هذا التحول في الميزان الصرفي " فعلة" ، لم يكن اعتباطيا بقدر ما يتعلق بلفظ الكلمة، وذلك لو أنها جعلنا كلمة " رؤية" على الميزان الأصلي لمصدر المرة " فعلة" وكانت النتيجة " رؤية" ، لأدى ذلك أن تأخذ الهمزة شكل ألف، لأنها ساكنة ومبوبة بفتحة وتصبح الكلمة بعد ذلك " رأيَّة" وهذا يبعد الكلمة عن المقصود بها في الكلام وهي على المرة.

(1) ينظر شرح ابن عقيل 1/133، والhashia (1) في الصفحة نفسها.

(2) ليس من كلام العرب/26.

أما كلمة "حجّة" فلو جعلناها على الميزان الصرفي الأصلي ل كانت النتيجة "حجّة" لأدى ذلك إلى توالى فتحتين وبينهما حرف ساكن "حجّحة" إذ إنّ هذا الحرف الساكن يؤدي إلى وقف في وسط الكلمة مما يؤدي إلى ثقل في نطقها.

٩- الميزان الصرفي لصيغة "فُعول" وما يطرأ عليها من تبدل في حركة الفاء:

إن صيغة "فُعول" من المصادر الخاصة بالفعل الثلاثي^(١) ولكن أحياناً يحصل تبدل في حركة فاءه إذ تحول من الضم إلى الفتح إذ تكون الصيغة بالشكل الآتي "فَعول" وقد ذهب سيبويه إلى أنّ هذا المصدر قد سمع عن العرب وإنْ كان مخالفاً لأصله الذي هو عليه "فُعول" إذ قال "هذا باب من المصادر على "فُعول" وذلك قوله - توضّأتَ وَضُوءاً حَسَنَا وأولعتُ به ولوعاً، سمعنا من العرب من يقول - وقدت النار وَقُوداً عالياً وَقِبْلَه قَبُولاً، والوقود أكثر والوقود الحطب، وتقول - إن على فلان لقبولاً فهذا مفتوح... فهذه أشياء تجيء مختلفة ولا تطرد...".^(٢)

نفهم من كلام سيبويه أنّ تحول الميزان الصرفي من "فُعول" إلى "فَعول" ليس مطرباً، أي ليسقياساً في الكلام وأنّ قوله "من العرب" يشعر بأن المسألة محددة بقبائل معينة، إذ قد تكون لهجة من اللهجات، وهو يعد "الوقود" أكثر استعمالاً وإن جاء بالفتح فهو من الأسماء.

أما الأخفش، فيذهب إلى أن "فَعول" بالفتح هو اسم، وبالضم هو مصدر" وقد ذكر ذلك في قوله تعالى: (وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ)^(٣)" إذ قال "الوقود" بالفتح - الحطب، والوقود بالضم، الاتقاد وهو الفعل، ومثل ذلك

(١) سنتكلم عن المصادر التي جاءت على زنة "فَعول" الخاصة بالفعل الثلاثي أو غير الثلاثي، لأنّ الكلام ينطبق على الحالتين، لأنّها صيغة مسموعة في كليهما.

(٢) الكتاب 42/4.

(٣) سورة البقرة 24.

الوَضُوءُ وهو الماء والوُضُوءُ هو الفعل... وزعموا أنَّهُما لغتان بمعنى واحد، يقال -
الوَقُودُ والوُقُودُ ويجوز أنْ يُعنِي بهما الحطب ويجوز أنْ يُعنِي بهما الفعل⁽¹⁾.

أما أبو سهل المروي، فقد ذهب إلى أنَّ ما جاء بالضم يعد مصدراً وأنَّ ما جاء بالفتح يُعدَّ اسماً إذ قال (... أو تكون معدةً لذلك وهو "الوقود" والطَّهُورُ والوضُوءُ والوجُورُ يعني الاسم والمصدر بالضم، فالوقود بفتح الواو اسم لما توقد به النار من حطب وغيرها فإذا ضمت الواو كان مصدراً تقول وقدت النار تقد وَقُوداً أي اشتعلت والطَّهُور بالفتح الماء الذي يظهر به أي يتَوَضَّأ ويغتسل وتزال الأقدار والنجاسات فإذا ضمت الطاء كان مصدراً تقول طهر الماء وَطَهَرَ يَطْهُر طُهُوراً وَطَهَارةً أي صار طاهراً والوضُوءُ بفتح الواو اسم الماء الذي يُتوَضَّأ به أي يتَنَظَّفُ ويزال الوسخ فإذا ضمت الواو كان مصدراً تقول وَضُوءُ الشيءُ وَضُوءُ إذا حَسْنَ وَتَنَظَّفُ، والوجُور الدواء نقول وجَرْتُ الصبي الدواء وأَوْجَرْتُه واسم الوجُور والسحُور والفتور والبرود ونحو ذلك، فالسَّحُورُ اسم لما يُؤْكَلُ أو يُشَرَّبُ في السحر والفتور اسم لما يأكله الصائم عند إفطاره... والبرُودُ اسم لـكُلِّ ما برداً في شيءٍ شيئاً ومنه قبل للكحل الذي تحكَّل به العين ليتبرَّدَ من وجعها. وهو حسن القبُول، أي الرضا وهو مصدر قَبْلُ الشيءِ بكسر الباء يَقْبَلُه إذا رضيته، وهو الولُوعُ من أَوْلَاعِ الشيءِ إذا لازمه وعاود فعله...⁽²⁾.

أما الصيمرى فإنه يرى أنَّ خمسة مصادر جاءت على زنة "فعُول" فقط ولا يعرف غيرها وهي "الوضُوءُ والوضُوءُ والطَّهُورُ والطَّهُورُ والولُوعُ والولُوعُ والوقودُ والوقودُ والقبُولُ والقبُولُ..."⁽³⁾ وهذا ما ذهب إليه الرضي أيضاً⁽⁴⁾ وقد ذكر محققو كتاب شرح الشافية إلى أنَّ الوضُوءُ والولُوعُ والطَّهُورُ أخذت من

(1) معاني القرآن "الأخفش" 1/213.

(2) التلوين 48-49.

(3) التبصرة والتذكرة 2/764.

(4) ينظر شرح الشافية 1/159-160.

تَوْضِيْهً وَأَوْلَعْ وَتَطَهُّرْ فِيهِ أَسْمَاء مَصَادِر أُرِيدَ بِهَا الْحَدِيث سَوَاء أَكَانَت مَضْمُومَة أَمْ مَفْتوحة⁽¹⁾.

نلاحظ من أقوال اللغويين السابقة أن التحول الذي أصاب حركة فاء صيغة "فَعُول" وجعلها تحول إلى صيغة أخرى "فَعُول" جعل الصيغة الثانية، بفتح الفاء تجمع بين المصدرية والاسمية، ولا يتحدد ذلك إلا من خلال الاستعمال وكذلك فإن الصيغة التي اندرجت تحت صيغة "فَعُول" قليلة جداً ولا تشكل ظاهرة يمكن القياس عليها بحيث يمكننا أن نجعل كل ما جاء من المصادر على زنة "فَعُول" بضم الفاء على زنة "فَعُول" بفتح الفاء، إذ إنها قليلة العدد وإن اللغويين لم يضعوا لها حداً وهم كما رأينا يعدون ما جاء منها "بالضم" من المصادر وما جاء بالفتح من الأسماء وليس لهم في ذلك أي أساس يستندون إليه ما عدا السماع.

وأمر آخر علينا أن نذكره هو أن اللغويين لم يذكروا تحت مصادر الفعل الثلاثي ولا غير الثلاثي، مصدراً قياسياً على زنة "فَعُول" فهو إذن من المصادر المسموعة. والمصادر التي عاشت على زنة "فَعُول" لا تتعدي الكلمات القليلة التي ذكرت سابقاً والتي ذكرتها كتب اللغة والمعاجم⁽²⁾. والمسألة الأخرى أن صيغة "فَعُول" تطرد في الأسماء دون المصادر.

10- اختلاف اللغويين في ميزان صيغة "أشبياء":

إن القلب المكاني، ظاهرة كبيرة في اللغة العربية، وهي ليست اعتباطية بقدر ما هي حاجة يحتاج الكلام إليها، لأن القلب المكاني هو أن يغير ترتيب حروف الكلمة عن الصيغة المعروفة بتقدم بعض حرفها على البعض الآخر إما لضرورة لفظية أو للتوضيع، أو للتخفيف⁽³⁾.

(1) ينظر شرح الشافعية "الحاشية" 1/159.

(2) ينظر لسان العرب (الجذر الثلاثي لكل مادة).

(3) أبنية الصرف في كتاب سيبويه 1/121.

نلاحظ أن القلب المكاني يحدث أحياناً في الكلمات لأجل الضرورة، وهو كما ذكرنا كثيراً في الكلام، يؤدي إلى حدوث تغير في حروف الميزان الصرفية لتحقيق غاية ما. وأمثلته في الكلام كثيرة، ولكن استوقفتني كلمة "أشياء" وما دار حولها من خلاف في ذلك.

يعرف القلب إذا كان تركه في الكلمة يؤدي إلى منع الصرف بغير علة، وذلك في أشياء على رأي الخليل وسيبوه. إذ قال سيبويه "وكان أصل أشياء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كرّه من الواو وكذلك أشواوى أصلها أشايا، كأنك جمعت عليها إشواوة شيئاً، ولكنهم قلّبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو كما قالوا - أتيته أتوه وجَبِيَّتُه جَبَاوَةً⁽¹⁾، فكلمة (أشياء) عندهما "لففاء" إذ وجدتها ممنوعة من الصرف لغير علة فقررا فيها القلب ليكون أصلها "شيئاء" على وزن فَعْلَاءٌ كحراء، فلا ينصرف لأنّ لألف التائيث، وإن كان اسم جمع لا جمعاً - شيء وقد قدمت فيها "الهمزة" التي هي "لام" في موضع "الفاء" وصار "أشياء" على وزن "لففاء" فمنعها من الصرف نظراً إلى الأصل "فعلاء"⁽²⁾.

وهذا الذي ذهب إليه الخليل وسيبوه في تقدير وزن أشياء "لففاء" لم نجده عند الأخفش، إذ يقدّران وزن "أشياء" هو "أفعلاء" قال ابن جني "وكان أبو الحسن يقول: - أشياء - أفعلاء، وجُمُع (شيء) كما جُمُع "شاعر" على "شعراء" ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي "لام" الفعل استخفافاً وكان الأصل "أشياء" فتقل هذا فحذفوا⁽³⁾، أي يرى الأخفش أن وزن كلمة أشياء على "أفعلاء" حسب المخطط الآتي:

شيء - أفعلاء - أشياء - اجتمعت همزتان وبينهما ألف فادى ذلك إلى ثقل الكلمة فحذف الهمزة الأولى فكانت النتيجة - أشياء .

(1) الكتاب 380/4

(2) أبنية الصرف في كتاب سيبويه 126.

(3) المصدر 2/94.

وأرى أن وزن الكلمة بعد الحذف لا يستقر على "أفعالاء". بل على "أفعاء" لأننا كما نعرف في الميزان الصرفي يحتمل التقابل بين أصل الكلمة وحرف الميزان فإذا سقط حرف من الكلمة يؤدي إلى سقوط حرف من الميزان الصرفي فعلى ذلك فإن وزن أشباء على رأي الأخفش "أفعالاء - أفعاء" - أفعاء.

أما الكسائي فقد ذهب إلى أن وزن (أشباء) هو "أفعال" قال ابن جني (...وذهب الكسائي إلى أن "أشباء" "أفعال" بمنزلة أبيات وأشيَاخ، إلا أنها جمعت على "شباوات" أشبهت ما واحدة، على " فعلاء". فلم تصرف لأنها جرت مجرى (صحراء وصحراء و...) وهذا إنما حمله عليه، وسوّجه له ارتكابه اللُّفظ لأن "أشباء" أشبَّهت "أحياء" جمع حيٌّ فكما أن "أحياء" "أفعال" لا محالة كذلك "أشباء" عنده "أفعال" ...⁽¹⁾، فالكسائي كما نلاحظ يرى أن وزن "أشباء" على "أفعال"، دون حدوث أي تغير في الميزان الصرفي. على اعتبار أن مفردتها هو "شيء" ثم جعله على وزن "أفعال" → أشياء".

أما الفراء فإنه يوافق الأخفش في وزن الكلمة على "أفعالاء" ممحونة اللام، إلا أنه يختلف عنه في تقدير الكلمة إذ يجعل مفردتها ممحونة من "شيء" حملاً على كلمة "هين" التي جمعها "أهوناء" على "أفعالاء" قال ابن جني (وأما الفراء - فذهب إلى أن "أشياء - أفعالاء" ممحونة اللام - كما رأى أبو الحسن إلا أنه ادعى أن " شيئاً" ممحون من "شيء" كما قالوا في "هين" هين" فكما جمعوا هيناً على "أفعالاء" فقالوا (أهوناء) كذلك جمعوا (شيئاً) على (أفعالاء) لأن أصله (شيئاً) عنده...)⁽²⁾ فوزن الكلمة عند الفراء هي (أفعالاء) ما عدا الاختلاف في المفرد كما لاحظنا ذلك.

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبوبيه في تقرير الميزان الصرفي لكلمة "أشياء - لفقاء" لأنهما لم يسقطا من حروف الكلمة أي حرف، ما

(1) المصدر نفسه 95/96.

(2) المنصف 96/2، وينظر تفصيل رد ابن جني على هذه المسألة في المنصف 94/2 وما بعدها، وذلك لضيق المقام.

عدا القلب الذي حصل في الكلمة، بعكس الأختش والفراء، فإنهما قد اسقطا من الكلمة "لام الكلمة" واللام كما نعرف من أحرف الميزان الصرفي - الأساسية، وكذلك ما ذكره ابن جني في هذا المجال فهذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبي الحسن، ألا ترى أنه لا يلزم أن يقول "شيئات" لأنها ليست بجمع كسرٌ عليه "شيء" وإنما هي اسم للجمع. بمنزلة "نفر ورهط" فكما تقول ثُفِير ورُهَيْط، كذلك جاز أن تقول "أشياء" فمن هنا قوى قول الخليل وضعف قول أبي الحسن، وهذا الذي يلزم "أبا الحسن لازم للفراء، لأنهما جمِيعاً يقولان:- أنها "أفعلاء" ولا يلزم ذلك الكسائي لأنها عنده "أفعال" و "أفعال"^(١).

تلخيصاً لما ورد في البحث - علينا أن نقول، أنَّ موضوع التحول الذي يحصل في الميزان الصرفي من حذف أو تقديم أو تأخير في أحرفه، يعد مسألة في غاية الأهمية وتستحق الوقوف عليها، وهذه المسألة وجدتها منتشرة انتشاراً كبيراً في الموضوعات الصرفية، إذ لا يكاد يخلو منها أي موضوع صرفي وقد عالجها اللغويون القدماء بحذر كبير، وحاولوا أن يجدوا لها ما يسوغها، وقد حاولت أن أضع بين يديّ على عدد منها، لنضعها بين يدي القارئ الكريم، لننبه من خلال ذلك أنَّ الوزن الصرفي العام الذي وضمه القدماء والذي توصلوا إليه من خلال استقراء اللغة، لم يكن ينطبق على كل الكلمات، التي يحصل بينها التوافق وبين الميزان الصرفي إذ وجدنا كلمات كثيرة حادت عن ذلك الميزان، وهذا الخروج عن الميزان الصرفي لم يكن اعتباطاً، بل كان مقصوداً في الكلام، لأنَّ الكلمة لو بقيت موافقة للميزان الصرفي العام لها قد تكون ثقيلة على اللسان والعربية تكره الكلمات الثقيلة على اللسان لذلك مالوا إلى تغيير أحد الكلمة وفق قواعد معينة سنَّها اللغويون، لتكون الكلمة خفيفة على اللسان وهذا التغيير سيؤدي إلى تغيير في الميزان الصرفي، وتأثر اللهجات أحياناً في خروج الميزان الصرفي بما هو مألف كما لمسنا ذلك

(1) المصدر نفسه 101/2

في صياغة "اسم المفعول" من الفعل الأجوف. إذ أدى ذلك إلى حذف بعض أحرف الميزان الصرفي في العام "مفعول".

والحقيقة أن التحول الذي يحصل في الميزان الصرفي، كان وفق اعتبارات معينة، ولم تكن هذه الاعتبارات بعيدة عن قواعد اللغة، إذ هو تحول متعمد لكي نحصل على كلمة موافقة للذوق العربي السليم لكي تأخذ الكلمات مجالها في الكلام، إذ لا يصح الاستغناء عنها، وكما ذكرنا فإن هذه الظاهرة كبيرة في اللغة، وإن ما ذكرناه يمثل جانباً معيناً منها لضيق المقام.

ثبت المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم.
- 2- أبنية الصرف في كتاب سيبويه / الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديشي/ ط1965 بغداد.
- 3- الأصول في النحو/ ابن السراج/ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي / ط2/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع/1987م/ بيروت.
- 4- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكافيين) لأبي البركات الأنباري / تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد/ ط1/ مطبعة الاستقامة/1945/القاهرة.
- 5- أوزان الفعل ومعانيها / الدكتور هاشم طه شلاش/ مطبعة آداب النجف/1971.
- 6- تسهيل الفوائد وتمكين المقاصد/ ابن مالك/ تحقيق محمد كامل بركات / الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر/1967م.
- 7- التبصرة والتذكرة/ للصيمرى / تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى/ ط1/ دار الفكر / دمشق/1982م.
- 8- تصريف الأسماء / الأستاذ محمد الطنطاوى/ ط5/ مطبعة وادى الملوك/ 1955م.
- 9- التلويح في شرح الفصيح / للهروي/ نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي/ ط1/ الناشر مكتبة التوحيد بدرب الجمامير/1949م.
- 10- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط14/ مطبعة السعادة / مصر / 1964م.
- 11- شرح شافية ابن الحاجب / للرضي الاستربادي/ تحقيق محمد نور الحسن وأخرين / دار الكتب العلمية / بيروت / 1975م.

- 12- شرح المفصل / ابن يعيش / عالم الكتب / بيروت.
- 13- كتاب سيبويه / لسيبويه / تحقيق عبد السلام هارون / ط3/ عالم الكتب
/ بيروت / 1983م.
- 14- لسان العرب / ابن منظور / دار صادر / بيروت / 1956م.
- 15- ليس في كلام العرب / ابن خالويه / ترتيب وتحقيق وتعليق - معجم لغوي /
الدكتور محمد أبو الفتح شريف / الناشر مكتبة الشباب - القسم الأول.
- 16- المدخل إلى علم النحو والصرف / الدكتور عبد العزيز عتيق / ط2/ دار
النهضة العربية للطباعة والنشر / 1974م.
- 17- معاني القرآن / للأخفش / تحقيق الدكتور عبد الأمير الورد / ط1/ عالم
الكتب / بيروت / 1985م.
- 18- المقتنب / لأبي العباس المبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / عالم
الكتب / بيروت / 1963م.
- 19- الممتع في التصريف / ابن عصفور / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه /
ط3/ منشورات دار الآفاق الجديدة / بيروت 1978م.
- 20- المنصف / شرح الإمام ابن الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف
للمازني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / مطبعة البابي الحلبي /
مصر / 1954م.
- 21- المهدب في علم التصريف / الدكتور هاشم طه شلاش والدكتور صلاح
الفرطوسى والدكتور عبد الجليل عبيد / جامعة بغداد / 1989م.

الضرورة وأثرها في خروج

بعض الأبنية الصرفية عن المألوف

وطائفة:

مما لا شك فيه أن اندفاعي للقيام بهذه الدراسة المتواضعة له أسباب، أذكر أهمها منها أن بعض الأبنية الصرفية ما زالت مغمورة في ركام الدراسة قابعة تحت غبار الزمن على أساس أنها خارجة عن القواعد الصرفية الأساسية من غير مسوغ لهذا الخروج، وهذه محاولة جادة للوقوف على بعضها، لكي تنفض عنها ذلك الغبار لتخرج إلى النور، بعد إزالة ما أشكل عنها.

و قبل أن نفصل الكلام في ذلك علينا أن نقف على "معنى" الضرورة، جاء معنى "الضرورة" في اللغة (والاضطرار الاحتياج إلى الشيء)، وقد اضطربه إليه أمر والاسم الضرورة... والضرورة كالضرر... الليث: اسم لمصدر الاضطرار، نقول حملتني **الضرورة** على كذا وكذا وقد اضطر فلان إلى كذا وكذا...)⁽¹⁾ نلاحظ من هذا أن الضرورة في اللغة هي الحاجة إلى فعل شيء ما، وفق أحكام معينة.

أما في الاصطلاح، فإن مصطلح "الضرورة" يأخذ حيزاً كبيراً في أبواب اللغة، دون أن يكون تحت باب مستقل بحد ذاته، إذ تشكل هذه الظاهرة مجالاً كبيراً في اللغة، وهي ليست محصورة في الأبنية الصرفية فقط بل متاثرة في النحو والأدب، والخروج عن القواعد الأساسية للغة كما هو متعارف عليه موجود حتى في القرآن الكريم، وهو من مزايا النحو القرآني وسأذكر بعضاً من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر، فمثلاً نحن نعرف أن

(1) لسان العرب "ضرر".

من قواعد النحو الأساسية أن الضمير في اللغة يعود على المتقدم لفظاً ورتبة⁽¹⁾ بشرط أن يحصل التوافق بين المتقدم والضمير نحو قولنا "جاء زيدٌ وصاحبُه" أما في القرآن الكريم، فهناك آيات قرآنية خرجت عن هذا القياس وهي كثيرة وسأذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر منها:-

1- قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»

⁽²⁾ ففي هذه الآية الكريمة أنَّ عود الضمير من "ينفقونها" يشعر القارئ أنه قد عاد على "الفضة"، ولكن حقيقة الأمر أنه قد عاد على "الذهب والفضة" على اعتبار أنهما أموال، على حسب ما قاله المفسرون⁽³⁾.

2- قوله تعالى: «وَاسْتَعِينُوا بِالصَّابَرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ...»⁽⁴⁾ ففي هذه الآية الكريمة يشعر القارئ أن "الضمير (ها)" في "إنَّها قد عاد على الصلاة وحقيقة الأمر أنه قد عاد على مصدر الفعل "استعينوا" الذي هو الاستعانة⁽⁵⁾.

وهذه الظاهرة كثيرة في القرآن الكريم وكما ذكرنا سابقاً أنها من مزايا النحو القرآني وهذا الأمر لم يكن حصراً في القرآن الكريم، إنما انتقل مداه إلى الشعر العربي والشعر كما نعرف هو المحور الثاني الأساسي في اللغة لاستبطاط قواعد اللغة العربية منه ومع ذلك فإن ظاهرة الخروج عن القياس فيه نراها واضحة المعالم وبازرة تشغل حيزاً كبيراً، إذ وردت في أشعار كثير من الشعراء الكبار من الجاهلين أو الإسلاميين أو الأمويين أو العباسيين وسأذكر أمثلة من ذلك "منها قول أمير القيس":

(1) ينظر شرح ابن عقيل 1/493.

(2) سورة التوبة/34.

(3) ينظر تفسير النسفي 1/620.

(4) سورة البقرة / 45.

(5) ينظر تفسير النسفي 1/68.

ألا أئها الليل الطويل ألا إنجلي

بصبح وما الإصباح فيك بأمثل

أي ما الإصباح بخير لي منك، والباء في إنجلي أثبتتها في الجزم على لغة
طبي⁽¹⁾.

وقال الفرزدق:

وعَضْ زَمَانٍ يَا ابْنُ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ

مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْنَحَتَأً أَوْ مُجَلْفَ

ويروى "معرف" للرفع وجهه، وقال أبو عمرو بن العلاء لا أعرف له وجهًا.
وكان يونس لا يعرف له وجهًا. قلت له: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه
قال: لا كان ينشدها على الرفع، وأنشدنيها رؤبة ابن العجاج على الرفع⁽²⁾.
وقال أبو الحاتم:- كان الأخفش يطعن على بشار في قوله:

وَالآن أَقْصَرُ عَلَى سُمِّيَّةِ بَاطِلِي

وأشَارَ بِالْوَجْلِيِّ عَلَيْيِّ مُشَيرِ

وفي قوله:

عَلَى الْفَزْلِ مِنِي السَّلَامُ فَرِيمَا

لَمْ يَوْتُ بِهَا فِي ظَلَّ مُخْضَرَةِ زَهْرَ

وقال لم يسمع من الوجل والفال "فالى" وإنما قاسهما بشار وليس هذا
مما يقتاس إنما يعمل فيه بالسماع⁽²⁾.

(1) الموسوع / 31

(2) الموسوع / 101

أما في الصرف، فإننا وجدنا أن خروج بعض الأبنية الصرفية عن القاعدة الواحدة يشغل حيزاً كبيراً، وبطبيعة الحال إن لهذا الخروج ما يسوغه، ويزيّل عنه ما أشكّل، وذلك لأن الظاهرة الصرفية هي ظاهرة مستقلة بحد ذاتها، وهذه الاستقلالية لا تعني أنها تصدق على جميع الأوزان الصرفية التي تتخطى تحتها، وإن كان لها اعتبارات معينة تستطيع التحكم بكثير من الأوزان الصرفية، إذ تجعلها بارزة ومحددة المعالم في الكلام، إذ هي قاعدة افتراضية تصدق على الكلم الكبير من الكلمات في اللغة العربية، وإن وجدت كلمات لا تطبق عليها تلك القاعدة، نعمت تلك الكلمات بالشذوذ، والحقيقة أن لهذا الشذوذ ما يسوغه، إذ هو ليس اعتبراً بقدر ما مقصود في الكلام، ومن خلال استقرائي لهذه الأبنية التي سأذكر عدداً منها على سبيل المثال لأنها كثيرة جداً، لاحظنا أن الضرورة هي التي دفعت هذه الأبنية للخروج عن بعض الأحكام الخاصة للأبنية الصرفية، أي القاعدة القياسية التي وضعها الأقدمون وفق أحكام معينة والعدول عنها إلى أحكام أخرى، اقتضتها الضرورة أي الحاجة والحقيقة أن لهذه الضرورة أسباب عدّة، إذ ليست متماثلة، إذ لكل بناء خرج عن القاعدة الأصلية له ما يبرره، وهذا ما سنلمسه من خلال الذي سنفصله عن عدد من هذه الأبنية الصرفية التي دعتها الضرورة إلى الابتعاد عن القاعدة الأصلية من ذلك:

1- **مجيء مصدر الفعل المعتل العين من " فعل" اللازم على زنة " فعال" إذا كان دالاً على لون**

إن الفعل الثلاثي إذا كان على زنة " فعل" بفتح الفاء وكسر العين، فقياس مصدره هو " فعل"⁽¹⁾ ولكن هذا القياس لا يستقر في الكلام على نمط واحد، إذ يستثنى منه ما دلّ على حرفة، فمصدره على " فعالة" نحو " ولـي ولاية" وما دل على لون فقياس مصدره على " فعلة" نحو " شـهـب شـهـبة، وكـهـب

(1) ينظر الكتاب 17/4.

كُهْبَة⁽¹⁾" هذا إذا لم يكن الفعل معتل العين، أما إذا كان الفعل كذلك جاء مصدره على وزن "فَعَال" وقد عد سيبويه هذه الصيغة سماعية في جميع ما أتت عيه إذ قال "أما الألوان فإنها تبني على أفعال ويكون الفعل على "فَعَل" يفعُل" والمصدر على "فُعْلَةٍ" أكثر... وذلك قوله أَدَمْ يَأْدُمْ أَدْمَة... وقالوا:- البياض والسود كما قالوا الصبَاح والمساء لأنهما لونان بمنزلتهما لأنَّ المساء سَوَادُ الصبَاح وضَحَّ..."⁽²⁾.

وأرى أن عدم مجيء الفعل المعتل العين على وزن "فُعْلَة" له ما يسوغه إذ يحدث إعلال في الصيغة وهذا الإعلال يبعد الكلمة على الصيغة الأصلية المراده من ذلك وهي المصدر، إذ لو جعلنا مادة "بِيَض" على وزن "فُعْلَة" لكان ⁽³⁾"بِيَضَة"، وإذا كانت الياء ساكنة وكان ما قبلها مضموماً قلبت واوً فتصبح "بُوْضَة" وهذا ما لم يسمع عن العرب، والأمر نفسه يحدث مع "سَوَاد" وإن لم يحدث إعلال في الكلمة فلو وضعنا الفعل "سَوِيد" على "زَنَة فُعْلَة" لكان المحصلة النهائية هي "سُوَدَة" وهذا غير وارد عن العرب أيضاً.

2- عدم مجيء الأفعال المعتلة العين الازمة على زنة "فُعُول":

إنَّ قياس مصدر الفعل اللازم الصحيح "فَعَل" بفتح العين على زنة "فُعُول"⁽⁴⁾، ولكننا وجدنا أنَّ هذا القياس لا يصدق على الأفعال المعتلة وبطبيعة الحال إنَّ هذا الخروج كان لأجل الضرورة، فلو أخذنا الفعل "صَام" وجعلناه على زنة "فُعُول" لكان النتيجة "صُوُوم" وهو ثقيل على اللسان، ولكي تتحقق الخفة الصوتية في نطق هذه الأفعال حادث إلى أوزان أخرى تجعل من هذه الكلمات أكثر مرونة وخفة على اللسان إذ قال سيبويه "قالوا:-

(1) المصدر نفسه 25/4.

(2) نفسه 24/4.

(3) ينظر المنصف 2/158-163، الأصول 3/261-267.

(4) ينظر الكتاب 4/9-15، شرح ابن عقيل 2/124-125، أوضح المسالك 427، شرح الأشموني 2/248، همع الهوامع 2/167.

قامَ يَقُومُ قِيَامٍ، وصَامَ يَصُومُ صِيَاماً، كراهية للفُعُول، وقالوا آبَتِ الشَّمْسُ إِيَابًا
وقال بعضهم أُؤُوبًا... وقالوا... نَاحَ يَنْوُحُ نِيَاحةً وعَافَ يَعِيفُ عِيَافةً، وقفَ يَقُوفُ
قيافةً، فراراً من "الفُعُول" وقالوا صاحَ صِيَاحًا وغابتِ الشَّمْسُ غِيَابًا كراهية
للفُعُول... وقالوا حَاضَتْ حَيْضًا وصَامَتْ صَوْمًا، وحالَ حَوْلًا كراهية الفعل،
ولأنَّ له نظيرًا نحو سَكَتْ سَكَتْتَا وعَجَزَ يَعْجَزُ عَجْزًا ومثل ذلك مَال
يَمْيلُ مَيْلًا...⁽¹⁾ نستخلص من كلام سيبويه أنَّ العرب قد لجأت إلى وزنين هما
"فَعْلٌ وفِعْالٌ" لتحقيق الخفة الصوتية لأجل نطق الفعل المعتل العين اللازم،
والابتعاد عن صيغة "فُعُول" التي تؤدي إلى ثقل في نطق هذه الأفعال.

3-فتح فاء "فَعْلَالٌ" في مصدر الفعل الرياعي المضعف:

إنَّ للفعل الرياعي المجرد في اللغة العربية وزنا واحداً هو "فَعْلَالٌ - يُفَعِّلُ"
ويطرد هذا الوزن مصادران هما "فَعْلَة: نحو دَحْرَجَ دَحْرَجَة"⁽²⁾ وقد يأتي مصدر
هذا النوع من الأفعال على زنة "فِعْلَالٌ" مع صيغة "فَعْلَة" نحو: "حَوْقَلَ حَوْقَلَة،
وَحِيقَالًا"⁽³⁾ وقلَّل، قَلْقَلَة وَقِلْقَالًا وَدَحْرَجَتَه دَحْرَجَة وَدَحْرَاجًا ولا يجوز لنا فتح
فاء "فَعْلَالٌ" إلا إذا كان المصدر من النوع المضعف الرياعي، وذلك مقصدًا
للتخفيف لأنَّ التضييف ثقيل والكسرة ثقيلة، فالانتقال من الكسرة إلى
الفتحة هو للضرورة وذلك لجعل الصيغة خفيفة على اللسان عند نطقها⁽⁴⁾. وإن
جاء في اللسان أنَّ الكسر يحدد الصيغة بـ"المصدرية" والفتح يجعلها من
الأسماء... وقال أبو إسحاق... وليس في الكلام فَعْلَالٌ بفتح الفاء إلا في
المضاعف نحو الصَّلْصال والزَّلْزال قال والزَّلْزال بالكسر المصدر والزَّلْزال

(1) الكتاب 51/452.

(2) ينظر / الكتاب 4/58، التبصرة والتذكرة 2/772، شرح الشافية 1/178.

(3) أصل المصدر هو "حَوْقَلَ - حَوْقَالًا، ولكن قلبت الواو إلى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها".

(4) ينظر التبصرة والتذكرة 2/773، وشرح الشافية 1/178.

بالفتح الاسم وكذلك الوسوس المصدر والوسوس الاسم...⁽¹⁾. نلاحظ مما ذكرنا أن التحول من الكسر إلى الفتح لتحقيق مطلبين هما: الأول الخفة الصوتية للمصدر المضعف إذ يبقى مصدراً سواءً أكان مفتوحاً أم مكسوراً في أوله والمطلب الثاني هو تحديد هذه المصادر في حالة الفتح بـ "الاسمية" أي إذا أردنا استعمالها كمصدر فإن فتح الفاء أو كسرها سواء فيها، أما إذا أردنا استعمالها كأسماء امتنع الكسر وجاز لنا الفتح فقط.

4- حذف عين مصدر الفعل المعتل العين المدوع بهمزة قطع:

إذا كان الفعل على وزن "أَفْعَل - يُفْعَل" فإن قياس مصدره يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره نحو: أَكْرَمٌ إِكْرَاماً وأَعْفَى إِعْفَاءً⁽²⁾ وهذا القياس بطبيعة الحال ينطبق على هذه الأفعال ولا يؤدي إلى تغير في الميزان الصرفي للمحصلة النهائية للمصدر ولكن هذا لا يستمر، إذ لا ينطبق على الأفعال المعتلة العين، لأن تطبيق هذه القاعدة يؤدي إلى تغير في الوزن الصرفي للكلمة، إذ ينتج جراء ذلك ميزان آخر وهذا الوزن أيضاً فيه اختلاف بين الصرفيين فلو أخذنا الفعل "أقام" والألف في "أقام" منقلبة عن واو وأصل الفعل "أَقْوَم" ومصدره "إِقْوَام" ثم يحصل في المصدر إعلال بالتسكين إذ نقلت الفتحة إلى الفاء ونقلت السكون إلى الواو "إِقْوَام" ثم قلبت الواو إلى ألف لتحرکها في الأصل وافتتاح ما قبلها "إِقاَم" ثم حذفت إحدى الألفين نتيجة لالتقاء الساكنين وعوض عنها بـ "الباء" فكان المصدر هو "إِقَامَة". وقد اختلف اللغويون في الألف المحذوفة، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المصدر هي المحذوفة لأنها زائدة، ويكون المصدر على زنة "إِفْعَلَة" ويدرك الفراء والأخفش والزمخشي إلى أن الألف التي تمثل عين الفعل هي المحذوفة فيكون

(1) لسان العرب "وسس".

(2) ينظر الكتاب 78/4، والتبصرة والتذكرة 2/772.

المصدر على زنة "إِفَالَة"⁽¹⁾. نلاحظ من هذه التغيرات أن حذف عين الفعل في المصدر أو ألف المصدر وأن نستبعده لأن ألف المصدر لها خصوصية معينة في الميزان الصريفي لأنها من العناصر الرئيسية التي جعلت الفعل يتحول إلى مصدر، كان لغایة مهمة جداً وهو لتحقيق الخفة الصوتية من نطق هذا المصدر وأمثاله لأنه لو بقي المصدر على ما هو عليه "إِقْوَام" لأدى ذلك إلى صعوبة الانتقال من الفتح إلى الكسر وبينهما، السكون فتخلصنا من هذا الثقل عن طريق الإعلال بـ"التسكين". وأدى هذا بطبيعة الحال إلى حدوث تغير في الميزان الصريفي لأن الوزن الأصلي هو "إِفْعَالٌ أَمَا الْوَزْنُ الْجَدِيدُ فَهُوَ إِفَالَةٌ".

5- مجرى الصيغ الآتية "فعّال وتفعّال وفيفعّال" صيغًا سماوية في الأفعال الثلاثية المزيدة

مما لا شك فيه أن مصدر الأفعال غير الثلاثية قياسية ومحددة وهذا القياس قد اتفق عليه اللغويون⁽²⁾، ويعزى ذلك إلى قلة الأفعال غير الثلاثية في الكلام بعكس الأفعال الثلاثية فإن المسموع منها يشغل حيزاً كبيراً، وكثرة الشيء تؤدي إلى كثرة التصرف فيه إذ قال الصيمري "ما قل في بابه قل التصرف فيه"⁽³⁾، ولكن هذا لا يعني أن المسألة قطعية ولا تقبل غير ذلك، إذ جاءت مصادر قليلة عدت من قبيل المسموع في هذه الأفعال ويقرب عدد من هذه المصادر في الكلام من (14) مصدراً⁽⁴⁾، الذي لفت انتباهي من هذه المصادر هي "فعّال وتفعّال وفيفعّال" إذ وردت صيغة "فعّال مسموعة في فعل - يُفعّل" و"صيغة تفعّال مسموعة في تفعّل - يتفعّل" وجاءت صيغة "فيفعّال مسموعة في فاعل يُفاعِل".

(1) ينظر:- التبصرة والتذكرة 2/776، وشرح المفصل 6/58، وشرح الشافية 3/151.

(2) ينظر/ الكتاب 4/85 وما بعدها، التبصرة والتذكرة 2/72 وما بعدها وشرح الشافية 1/178 وما بعدها.

(3) التبصرة والتذكرة 2/772.

(4) ينظر المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب 14/114-117.

وقد وجدت أن لهذا السمع ضرورة، إذ يعد لغة قائمة بحد ذاتها عند بعض العرب إذ قال سيبويه (وقد قال ناسٌ كلامُه كلامًا وحملُه حملاً)، أرادوا أن يجيئوا به على الأفعال، فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخره حرفٍ فيه ولم يريدوا أن يُبدلوا حرفاً مكانَ حرفٍ، ولم يحذفوا، كما أن مصدر أ فعلتُ واستفعلتُ جاء فيه جميع ما جاء فيه استفعل وأ فعل من الحروف، ولم يُحذف ولم يُبدل منه شيء، وقد قال الله عز وجل ﴿وَكَذَبُوا بِآيَاتِنَا كَذَاباً﴾⁽¹⁾. وقد ذكر صاحب اللسان نقلًا عن الكسائي أن هذا هو لغة يمانية فصيحة نحو "... وفي التزيل العزيز وجل ﴿وَكَذَبُوا بِآيَاتِنَا كَذَاباً﴾..." وقال اللحياني قال الكسائي: أهل اليمن... يجعلون مصدر "فعلت فعال وغيرهم من العرب تفعيلاً"⁽³⁾ أما المدران "تفعال وفي الحال" فيعدان أيضًا لغة لبعض العرب وهذا ما يفهم من خلال كلام سيبويه إذ قال "وأما الذين قالوا:- تحملت تحملاً فإنهم يقولون قاتلت قتالاً، فيوفرون الحروف ويجيئون به على مثال إفعال وعلى مثال قولهم كلامُه كلامًا"⁽⁴⁾، ويخيل إلى أن هذين المدررين أيضًا من لغة أهل اليمن والدليل على ذلك قول سيبويه "... على مثال قولهم كلامُه كلامًا" ونحن نعرف أن "فعال" هي من لغة أهل اليمن، كما جاء في اللسان نقلًا عن الكسائي.

(1) صورة النبأ آية 28.

(2) الكتاب 4/79.

(3) لسان العرب "كذب".

(4) الكتاب 4/80.

كـ- مجيء مصدر المرة على زنة " فعلة، و فعلة":

مما لاشك فيه أن اللغوين قد اتفقا على قياس مصدر المرة من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، إذ يكون من الثلاثي على زنة " فعلة" بفتح الفاء وسكون العين نحو " شَرِبَ شَرْبَةً وَضَرَبَ ضَرْبَةً" أما من غير الثلاثي فبزيادة تاء في آخر المصدر نحو " انْطَلَقَ انْطِلَاقَةً وَاحِدَةً"⁽¹⁾.

وقد شددت عن هذا القياس كلمتان هما " رُؤْيَةً" ، إذ جاءت على زنة " فعلة" بضم الفاء وسكون العين، والأخرى هي " حَجَّةً" إذ جاءت على زنة " فعلة" بكسر الفاء وسكون العين. إذ قال ابن خالويه " ليس في كلام العرب المصدر للمرة الواحدة إلا على فعلة نحو سجدة واحدة، قمت قوماً واحدة إلا حرفي، حججت حجّة واحدة، ورأيت رؤية واحدة بالضم وسائر الكلام بالفتح، فاما الحال فمكسور لا غير ما أحسن همته وركبته، وحدثني أبو عمر عن ابن الأعرابي رأيته رأيّة واحدة بالفتح - فهذا على أصل ما يجب"⁽²⁾.

ويخيل إلى أن هذا الخروج كان مقصوداً، وذلك لو أن كلمة " رُؤْيَةً" كانت على الأصل أي بفتح الفاء " رُؤْيَةً" ، لأدى ذلك أن تأخذ الممزة شكل ألف، وتصبح الكلمة بعد ذلك " رأيّةً" وهذا يبعد الكلمة عن المقصود بها في الكلام وهي دلالتها على المرة.

أما كلمة " حَجَّةً" فلو افترضا أنها أتت على القياس على زنة " فعلة" أي " حَجَّةً" لأدى ذلك إلى توالى فتحتين وبينهما حرف ساكن " حَجْجَةً" ، إن هذا الحرف الساكن يؤدي إلى وقف في وسط الكلمة مما يؤدي إلى ثقل في نطقها.

(1) ينظر الكتاب 45/4، والتذكرة التبصرة 2/776، وشرح الشافية 1/178، وشرح ابن عقيل 2/132.

(2) ليس من كلام العرب / 26.

7- أسماء آلة أنت على القياس ولكنها ليست مشتقة من أفعال ثلاثة:

إن اسم الآلة يأتي في الكلام على زنة "مفعَّال" ومفعَّل ومفعَّلة" من الفعل الثلاثي المتعدِّي واللازم بصورة قليلة جداً ولا يعدُّ قياساً إنما من قبيل المسموٰ في الكلام⁽¹⁾.

ولكن هذا القياس لا يعني أنها لم تشتق إلا من الفعل الثلاثي، فقد وجدت أسماء آلة أنت على القياس، لكنها لم تشتق من أفعال ثلاثة بل من أسماء الأجناس ومن هذه الأسماء "المخدَّة فأنَّها مشتقة من الخدّ وهو جانب الوجه، جاء في اللسان" الخَدَّ في الوجه والخدان جانباً الوجه... ومنه اشتق اسم المخدَّة بالكسر وهي المصْدَّغة لأنَّ الخدَّ يوضع عليها...⁽²⁾. وأيضاً المُطَّر والمُطَّرَة فإنَّهما مشتقان من "المَطَر" وكذلك المُحْبَرَة من الخبر والمُقلَّمة من القلم والمُثَبَّر من الإبرة والمُزَوَّد من الزاد⁽³⁾.

إن هذا الأمر كان مقصوداً والسبب في ذلك أنَّ العرب لم تتكلم بأفعالها الثلاثية بهذا المعنى ولذلك اشتقت من أسماء الأجناس.

وكذلك أنت في الكلام أسماء آلة على القياس ولكنها لم تشتق من أفعال ثلاثة بل كانت مشتقة من أفعال غير ثلاثة، والسبب أيضاً كما ذكرنا أنَّ العرب لم تتكلم بأفعالها الثلاثية بهذا المعنى ولذلك اشتقت من أفعال مزيدة نحو "المصْبَاح" فقد اشتق من الفعل المزيد "استَّصِبَحَ" جاء في اللسان "المصْبَاح السَّرَاج، وهو قُرْطَه الذي تراه في القنديل وغيره والقراط لغة، وهو قول الله عز وجل ﴿الْمَصْبَاحُ فِي زُجَاجَةِ الزُّجَاجَةِ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ

(1) ينظر الكتاب 94/4، الأصول 151/3، والمخصص 198/4-199 تصريف الأسماء (الطنطاوي) / 130 المدخل إلى علم الصرف / 110 وأبنيَة الصرف في كتاب سيبويه .290/

(2) لسان العرب "حدد".

(3) ينظر لسان العرب "الجذر الثلاثي لكل مادة".

دُرِّي⁽¹⁾) والمُصْبَح المُسْرَجَة واستُصبح به استُسْرَج.."⁽²⁾. وكذلك المُسْرَجَة فقد اشتقت من الفعل "أَسْرَج" جاء في اللسان "المُسْرَجَة" التي فيها الفتيل وقد أَسْرَجَت السَّرَاجِ إِسْرَاجًا والمُسْرَجَة بالفتح التي يجعل عليها المُسْرَجَة والشمس سِرَاجَ النَّهَارِ، المُسْرَجَة التي توضع فيها الفتيلة...⁽³⁾.

8- ما جاء مخالفًا للقياس من اسم الفاعل:

بصورة عامة يأتي اسم الفاعل الثلاثي على زنة "فاعل" نحو "كَتَبَ - كَاتِبٌ وَضَرَبَ ضَارِبٍ"، أما من غير الثلاثي فإنه يكون بإبدال حرف المضارعة مما مضى وكسراً ما قبل الآخر⁽⁴⁾. ولكن هذا القياس لا ينتهي عند حد معين فقد وردت في اللغة أبنية تخالفه وهذه الأبنية هي:

1- مجيء اسم الفاعل من " فعل" الثلاثي على زنة "مُفْعِلٌ" وهذه الصيغة كما نعرف قياسية في "أَفْعَلَ - يُفْعِلُ" وهذه الكلمات هي "عَمَّ فَهُوَ مُعمَّ، وَلَمَّ فَهُوَ مُلْمَّ" والقياس فيها "عام ولام" وحقيقة الأمر أنهما ليستا من الشواذ لحدوث الخطأ في النقل والسمع لأنَّ العرب قد تكلمت بـ"العام واللام" فقد جاء في اللسان "وفي الحديث بَادَرُوا بِالْأَعْمَالِ سَتَّاً، كَذَا وَكَذَا وَخُوبِصَةَ أَحَدُكُمُ الْعَامَة... أَرَادَ بِالْعَامَةِ الْقِيَامَةَ لِأَنَّهَا تَعْمَمُ النَّاسَ بِالْمُوتِ أَيْ بَادَرُوا بِالْأَعْمَالِ صَوْتَ أَحَدِكُمُ الْقِيَامَة..."⁽⁵⁾، وكذلك يرى الأستاذ محمد بهجت الأثري أنه وقع في الكلمتين خطأً وتصحيف فقد ضم أول اللفظتين وكسر ثانيهما⁽⁶⁾ والصواب فيها هو "عَمَّ وَلَمَّ" بكسر الأول وفتح الحرف الثاني منهما وهذا ما جاء عن الأزهري "... وَالْعَربُ تَقُولُ: - رَجُلٌ مِعْمَّ مِخْوَلٌ، إِذَا

(1) سورة النور آية / 35.

(2) لسان العرب (صبح).

(3) لسان العرب (سرج) وما بعدها.

(4) ينظر / الكتاب 4/5 وما بعدها و 4/299.

(5) لسان العرب "عَمَّمْ وَلَمَّ".

(6) ينظر / نظرت فاحصة / 90 وما بعدها.

كان كريم الأعمام والأخوال كثيرهم.. قال الليث:- ويقال فيه:- معمٌ مخول، قال الأزهري: ولم اسمعه لغير الليث ولكن يقال معم ملّم، إذا كان يعم الناس ببره وفضله ويلمُهم أي يصلح أمرهم ويجمعهم...⁽¹⁾.

2- محى اسم الفاعل من "أفْعَل" على زنة "فَاعِل" والقياس "مُفْعِل" وهذه الأسماء هي "أبقل المكان فهو باقل، وأتمروا فهم تامرون، وأحنط فهو حانط، وأشوى السعف فهي شاوية، وأعشبت الأرض فهي عاشبة وأغضن الليل فهو غاضٍ وأغطّب الشجرة فهي غاطبة، وأقربوا فهم قاربون وأ محل البلد فهو محل، وأورس الرمث فهو وارس وأورق النبت فهو وارق، وأيفع فهو يافع وأينع فهو يانع...⁽²⁾ والحقيقة أن هذه الألفاظ ليست شادة، وقد فصل الكلام عنها الأستاذ بهجت الأثري، فأرجع الأمور إلى حقيقتها، بعد أن وجد أن هناك علة مستكنة فيها⁽³⁾، إذ رأى أنه قد حصل خلط بين أسماء الفاعلين من الثلاثي ومن غير الثلاثي، وهذه الحقيقة لا يمكن إهمالها لورود ما يؤيد ذلك في المعجم، إذ نطقت العرب بالفعل الثلاثي وغير الثلاثي، ثم حدث الخلط بينهما فيما بعد وساختار مثالين من ذلك لتوضيح هذه المسألة يمكن الرجوع إلى بقية الكلمات في المعجم تحت الجذر الثلاثي لكل مادة لتقسيي ذلك، إذ جاء في اللسان "وأبقلت الأرض خرج بقلها قال عامر بن جوين الطائي:

فَلَا مُرْبَّةَ وَدَّةَ بَتْ وَدْقَهَا

وَلَا أَرْضَ أَبْنَةَ لِإِبْقَالِهَا

قال ابن جني، مكان مُبْقَل هو القياس، وبأقل أكثير في السمع والرأي مسمُّون أيضاً، الأصمعي أبْقَل المكان فهو بأقل من نبات البقل، وأورس الشجر

(1) لسان العرب "عم، ولم".

(2) لسان العرب "الجذر الثلاثي لكل مادة".

(3) ينظر نظرات فاحصة / 90 وما بعدها.

فهو وأرس إذا أورق وهو بالآلف. الجوهرى: أبقل الرمث إذا أدبى وظهرت حُضْرَة ورقة فهو بـأقل.

قال ولم يقولوا مُبْقِل، كما قالوا أورس ولم يقولوا مُؤرس. قال هو من النوادر قال ابن بري وقد جاء مُبْقِل قال أبو النجم:-

يَلْمَحْنَ مِنْ كَلْ غَمْيِسْ مُبْقِل

قال: وقال ابن هرمة:

لرْعَتْ بَصَفَرَاءُ السَّحَالَةُ حُرَّةً

لها مَرْيَعٌ بين النَّبِيَطَيْنِ مُبْقِل...⁽¹⁾

نستنتج من هذا أن "مُبْقِل" هو القياس من أبقل وقد جاء ذلك في كلام العرب ولكن الذي شاع هو المسماو الذي هو "بـأقل".

وقالوا "أغضى الليل فهو غاض" جاء في اللسان "غاض ومحض للفعل أغضى، فقد جاء فيه، وقال ابن بزرج، ليل مُغضٍّ وغاض ومقام فاضٍ ومحضٍ..." وغضى الليل وأغضى البس كل شيء وأغضى الليل أظلم وليل مُغضٍّ لغة قليلة وأكثر ما يقال ليل غاض...⁽²⁾ ويرى الأستاذ محمد بهجت الأثري أن وجود "غضى" إلى جانب "أغضى" في كلام العرب يقضي إلحاق "غضى" بـ"غضى" و "محض" بـ"أغضى"، ويدفع دعوى مجيء "غضى" من "أغضى" على غير قياس...⁽³⁾.

3- مجيء "فاعل" في الفعل "استفْعَل - يَسْتَفْعِل" والقياس فيه "مُسْتَفْعِل" إذا سمع عن العرب استودقت الآنان وأودقت فهو وادق ولم يقولوا "مُؤْدِق"

(1) لسان العرب "بـقل".

(2) لسان العرب "غضى" وما بعدها.

(3) ينظر نظرات فاحصة / 93، وينظر بقية الكلمات المذكورة سابقاً تحت الجذر الثلاثي في لسان العرب لكل مادة.

و"مستؤدق"⁽¹⁾ لو بحثنا هنا في المعجم لوجدنا ما يخالف ذلك إذ جاء فيه "وقد ودقت تدق ودقّاً وَدُوقَاً وأودقت وهي مُدوّق واستوّدقت وهي ودّيق وَوْدُوق...⁽²⁾"، نستنتج أن "مُدوّق" قد سمعت عن العرب لماذا لا نصير إليها.

4- مجئ اسم الفاعل على زنة "فعول" من "أفعَلَ - يُفْعِلُ" والقياس "مُفْعِلٌ" من ذلك "اشتَتَ النافَةَ فَهِيَ شَحْنُوصٌ" و "انْتَجَتَ فَهِيَ شَتْوَجٌ" و "أعْقَتَ فَهِيَ عَقْوَقٌ" وقد ذهب ابن قتيبة إلى عدم القول "مُعَقٌ"⁽³⁾ ، ولو رجعنا إلى المعجم لوجدنا الكلمة "مُعَقٌ" واردة فيه فلماذا لا نصير إليها إذ جاء فيه "وأعْقَتَ الفرس والأتان فَهِيَ مُعَقٌ وَعَقْوَقٌ" ، وذلك إذا نبّت العقيقة في بطنهما على الولد الذي حملته، وأنشد لرؤبة:

وَقَدْ عَثَقَ الأَجْدَعَ بَعْدَ رَقَّ

بَةَ سَادِحٍ أَوْ زَوْلَةَ مُعَقٌ...⁽⁴⁾

نلاحظ أن "لغة عَقْوَقٌ" قد جاءت لغة ثانية إلى جانب اللغة القياسية التي هي "مُعَقٌ" لماذا لا نعتمدها في الكلام "ونصير إليها".

5- وجاءت أيضاً كلمات في العربية على زنة "مُفْعِلٌ" في "أفعَلَ - يُفْعِلُ" والقياس فيها "مُفْعِلٌ" وهذه الكلمات هي "أجْدَعُ فهو مُجْدَعٌ" ، وأحْسَنُ فهو مُحْسَنٌ ، وأسْهَبُ فهو مُسْهَبٌ ، وأسْهَمُ فهو مُسْهَمٌ وأفْعَمُ فهو مُفْعَمٌ وأفَامُ فهو مُفَامٌ وألْفَاجُ فهو مُلْفَاجٌ ، وأهْتَرُ فهو مُهْتَرٌ ، وأوْقَرَتُ فهي مُوْقَرٌ...⁽⁵⁾. وقد أرجع الأستاذ محمد بهجت الأخرى الأمر إلى ما كان عليه وأزال ما أشـكـل عن هذه الكلمات،

(1) ينظر ليس في كلام العرب / 93.

(2) لسان العرب "ودق".

(3) ينظر أدب الكاتب / 498.

(4) لسان العرب "عق" ، وينظر أيضاً مادة "نتج" و "شخص" إذا الكلام ماثل إلى مادة "عقق".

(5) ينظر لسان العرب (الجذر الثلاثي لكل مادة).

وسائل مثلاً واحداً أوضح فيه ما عمله الأستاذ محمد بهجت الأثري ويمكن الرجوع إلى بقية الكلمات في مظانها⁽¹⁾. من ذلك، قالت العرب "أسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ" ويرى الأستاذ الأثري أن ذلك غلط والسبب في ذلك أن العرب قد استعملت هذه المادة لمعانٍ عدّة وخصوصاً كل معنى بصيغة "فقد قالوا أَسْهَبَ الرجل إذا شِرِه وطَمِعَ حتَّى لا تنتهي نفسه عن شيء والصفة في هذا مُسْهَبٌ، بكسر الهاء، وقالوا "أَسْهَبَ" على ما لم يسم فاعله للذاهب فاعله، وللذاهب العقل من لدغ الحياة، أو العقرب فهو "مسْهَبٌ" بفتح الهاء وكذلك قالوا: أَسْهَبَ لمن تغير لونه من حبّ أو فزع أو مرض.. مُسْهَبة بفتح الهاء البعيدة القعر من قولهم، كما رُويَ عن ثعلب أَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ إذا حَضَرَ بئراً فبلغ الماء، وأَسْهَبُوا الدابة وأَسْهَابَاً أَهملوا ترعى فهي مُسْهَبة بلفتح، وقال بعضهم من هذا قبيل للمكتار مُسْهَبٌ بالفتح كأنه تُرك والكلام يتكلم بما شاء، كأنه وسع عليه يقول ما شاء"⁽²⁾.

نستنتج من ذلك أن المعاني للمادة قد تعددت، مما أدى إلى تعدد استعمالها فقد أدى ذلك إلى تخبط الناس مما جعلهم يضيقون المسألة إلى أن اسم الفاعل من أَسْهَبَ هو مُسْهَبٌ.

6- مجيء اسم الفاعل من "أَفْعَلَ - يَفْعَلُ" على زنة "أَفْعَلَ" نحو أَجْرَأْشَتِ الإبلَ فهي مُجْرَأَشَة⁽³⁾. ولو عدنا إلى المعجم لوجدنا أن اللفظة جاءت موافقة للقياس، وهذا يدفعنا إلى القول بأنّ القصور واضح في سماع هذه الصيغة جاء في اللسان "ورجل مُجْرَئِشُ الجنب منتفخة، قال:

إنك يا جَبْضِر ما هي القلب

جَافِ عَرِيشُ مُجْرَئِشُ الجنب

(1) ينظر نظرات خاصة 98/ وما بعدها.

(2) ينظر لسان العرب "سَهَبٌ" ونظارات خاصة 99/ .

(3) ينظر ليس في كلام العرب / 37.

والمُجرئشُ أيضاً المجتمع الجنب، وقيل المُجرئش الغليظ الجاف، وقال الليث هو المتفخ الوسط من ظاهر وباطن... أبو الهذيل / أجرآشَ إذا ثاب جسمه بعد هُرزال...⁽¹⁾.

9- مجىء صيغة "مَفْعُولٌ" من "أَفْعَلٌ" خلافاً للقياس:

مما لا شك فيه أن صيغة "مَفْعُولٌ" في الكلام قياسية في الفعل الثلاثي، نحو "كُتِبَ مَكْتُوبٌ" ، دُرِسَ مَدْرُوسٌ ، ومن غير الثلاثي يصاغ بـإبدال ياء مضارعه مما مضمومة وفتح ما قبل الآخر نحو "أَكْرَمَ - يُكْرَمَ - مُكْرَمٌ" ولكن جاءت كلمات مخالفة لهذا القياس فقد جاءت على زنة "مَفْعُولٌ" من "أَفْعَلٌ" وهذه الأنفاظ هي "أَبْرَّ اللَّهُ حَجَّةٌ فَهُوَ مَبْرُورٌ" ، وأَبْرَزَهُ فَهُوَ مَبْرُوزٌ وأَحْمَمَهُ فَهُوَ مَحْمُومٌ ، وأَرْضَهُ فَهُوَ مَأْرُوضٌ ، وأَزْعَقَهُ فَهُوَ مَزْعُوقٌ وأَسْعَدَهُ فَهُوَ مَسْعُودٌ ، وأَسْلَهُ فَهُوَ مَسْلُولٌ ، وأَضَادَهُ فَهُوَ مَضْؤُودٌ وأَضَعَفَهُ فَهُوَ مَضْعُوفٌ وأَقْرَهُ فَهُوَ مَقْرُورٌ ، وأَكْرِبَهُ فَهُوَ مَكْرُوبٌ وأَكْرَزَهُ فَهُوَ مَكْرُوزٌ ، وأَكْمَدَهُ فَهُوَ مَكْمُودٌ وأَلْقَحَهُ فَهُوَ مَلْقُوحٌ وأَمْلَأَهُ فَهُوَ مَمْلُوءٌ ، وأَنْبَتَهُ فَهُوَ مَنْبُوتٌ وأَهْمَمَهُ فَهُوَ مَهْمُومٌ واهْتَهْ فَهُوَ مَهْتُونٌ وأَوْجَدَهُ فَهُوَ مَوْجُودٌ وأَوْدَعَهُ فَهُوَ مَوْدُوعٌ"⁽²⁾.

وهذه المسألة ليست شاذة بقدر ما فيها من تداخل قد حصل بين الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية لتشابه معانيها، إذ يلتقي الفعل الثلاثي وغير الثلاثي في المعنى، وقد بحث الأستاذ الأثري هذه الحقيقة وأثبتها من خلال تتبعه للمسائل في كتب اللغة والمعاجم⁽³⁾ وسألتار مثلاً واحداً من ذلك ويمكن الرجوع إلى بقية الكلمات في مظانها قالوا "زُكْمٌ" فهو مَزْكُومٌ جاء في اللسان "وزُكْمٌ" الرجل وأزْكَمَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَزْكُومٌ بنى على زَكْمٍ⁽⁴⁾ نرى أن العرب قد نطقت بالفعلين الثلاثي المجرد والمزيد فهذا يدل على أن مزكوم مشتق من الفعل الثلاثي "زُكْمٌ" لوروده عن العرب.

(1) لسان العرب "جرش".

(2) ينظر لسان العرب "الجذر الثاني لـكل مادة".

(3) ينظر نظرات فاحصة 104 ، والجذر الثلاثي لـكل مادة من لسان العرب.

(4) لسان العرب "زَكْمٌ".

10- مما لا يدركه أنه عند التسبي إلى "فعيلة وفَعِيلَة"

هناك قاعدة قياسية واحدة تؤدي إلى حذف التاء والياء نحو حَنْيَفَةٍ - حَنْفَيَّةٍ ومَدْنِيَّةٍ - مَدْنِيَّ، ولكن أحياناً هذه القاعدة لا تطبق على عدد من الكلمات أي لا تُحذف الياء من الكلمة ولا سيما في المضعف والمُعْتَل نحو جَلِيلَةٍ - جَلِيلَيَّ وطَوْلَةٍ - طَوْلَيَّ⁽¹⁾ قال سيبويه "سألته عن شَرِيدة فقال، لا أحذف، لاستقلال التضييف، كأنهم تَكَرُّروا التقاء الدَّالَّين وساء هذا من الحروف... قلت، فكيف تقول في بني طولة؟ فقال:

لا أحذف، لكراهيتم تحريك هذه الواو في فعل، ألا ترى أنَّ فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره في التضييف وذلك قوله في حَوْيَة، حَوَيْنِي...⁽²⁾.

والحقيقة أن هذا الخروج عن المألوف له ما يسوغه، ففي المضعف لو حذفت الياء في نحو "جَلِيلَة وقلنا "جَلِيلَي" لكان اجتماع المثلثين مع الياء المشددة ثقيلاً ولو حذفت فيما عينه حرف علة:- نحو طَوْلَة، وقلنا طَوْلَيَّ" سيؤدي إلى إعلال الواو، لتحركها وافتتاح ما قبلها فتصبح "طَالِي" وهذا يبعد الكلمة عن صورة المنسوب إليه.

11- إن جموع الكسرة في اللغة العربية تأتي على أوزان كثيرة من هذه الأوزان

هي:

صيغة "فُعْل" بضم الفاء وسكون العين، ويطرد هذا الوزن في كل "وصف على زنة "أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلَاء، نحو أحْمَر - حَمْرَاء - حُمْرَاء، وأَخْضَر - حَضْرَاء حُضْرَاء، قال سيبويه:.... وأما "أَفْعَل إذا كان صفة فإنه يكسر على "فُعْل" كما كسرُوا فَعُولا على فُعْل، لأن أَفْعَل من الثلاثة وفيه زائدة كما أن

(1) ينظر الكتاب 339/3، 339، وينظر أيضاً الأصول 3/73، والعضديات 1/25 والتكملة 56، وعمدة الصرف 217.

(2) الكتاب 339/3

فعولاً فيه زائدة وعدة حروف كعدة حروف فَعُول إلا أنهم لا يقلون في أفعال في الجمع العين إلا أن يضطر شاعر، وذلك أحمر وحمر وأخضر وحضر وأبيض وبيضاء وأسود وسود، وهو ما يكسر على " فعلان" وذلك حمران وسودان وبيضاًن وسمطان وأدمان. والمؤنث من هذا يجمع على فعل وذلك: حمراء وحمر وصفراء وصفر...⁽¹⁾ نلاحظ مما ذكره سيبويه أن صيغة " فعل" لم تطبق على الصفة المشبهة " أبيض - بيضاء" إذا كان جمعها على زنة " بيض" " فعل" إذا قلبت الضمة إلى الكسرة وبطبيعة الحال أن هذا الأمر كان مقصوداً وذلك لو جعلنا " أبيض" بيضاء على زنة " فعل" لكان المحصلة النهائية للصيغة " بوض". وقد كرهت العرب ذلك لثقلها على اللسان فقلبت الضمة إلى كسرة فكان (بوض) وبما أن الواو متوسطة وساكنة ومفردة وقبلهما كسرة فإنها تقلب إلى ياء فتصبح (بيض)⁽²⁾ ، قال القراء "... (تلك إذا قسمة ضيزي)⁽³⁾ والقراء جميعاً لم يهمزوا ضيزي، ومن العرب من يقول قسمة ضمزي وبعضهم يقول قسمة ضازى وضمورى بالهمز، ولم يقرأ بها أحد نعلمه وضيزي فعلى. وإن رأيت أولها مكسورة هي مثل قولهم بيض وعيّن كان أولها مضموماً فكرهوا أن يترك على ضمته فيقال: بوض وعُون. والواحدة بيضاء وعيّناء، فكسروا أولها ليكون بالياء ويتألف الجمع والاثنان والواحدة...⁽⁴⁾.

نستنتج من ذلك أن خروج صيغة جمع (أبيض - بيضاء) عن الصيغة الأصلية التي سنها اللغويون، له ما يسوغه، لأنها لو بقيت على ما هو عليه أي على الأصل كما لاحظنا ذلك لأدى إلى وجود صيغة ثقيلة على اللسان لأن الياء مضمومة ثم تليها الواو ساكنة، ولكي تخلص من هذا الثقل، أبدلت الضمة كسرة ثم قلبت الواو ياء للسبب الذي ذكرناه سابقاً.

(1) الكتاب/3.664.

(2) ينظر: المنصف/1 314 وما بعدها.

(3) سورة النجم/22.

(4) معاني القرآن "القراء" 3.98.

12- خروج عدد من الفاظ من اسم الزمان والمكان عن القياس:

ما لاشك فيه أنَّ الوصول إلى اسم الزمان والمكان في الكلام، يكون قياساً على وزنين هما الأول على زنة "مَفْعُلٌ" إذ تكون هذه الصيغة قياسية في كل فعل ثلاثي، مفتوح أو مضموم العين في المضارع، وليس معتل الأول، أما الوزن الآخر فهو "مَفْعُلٌ" ويكون قياسياً في كُلَّ فعل ثلاثي صحيح الآخر مكسور العين في المضارع أو كان مثلاً صحيح الآخر⁽¹⁾ ولكن هذا القياس لا ينطبق على جمع الأفعال الثلاثية، إذ سمعت صيغة "مَفْعُلٌ" في ألفاظ القياس فيها الفتح من ذلك "المَطْلَعُ والمَشْرِقُ والمَغْرِبُ والمَسْجِدُ والمَسْكِنُ والمَسْكِ.." وجاءت أيضاً ألفاظ بكسر الميم والنياس هو الفتح "المَطْبَخُ" ، والمَرْبِدُ والمَرْفُقُ" وهناك أيضاً ألفاظ جاءت على وزن "مَفْعُلُه" والقياس فيها "مَفْعُلَة" نحو "المَقْبِرَةُ والمَشْرِبَةُ والمَشْرُقَةُ..." .

والحقيقة أنَّ هذا التغير الحركي لهذه الصيغ لم يكن اعتباطاً، إذ له أهمية كبيرة في تغيير دلالة هذه الألفاظ، فلو أخذنا كل مجموعة من هذه الألفاظ وفصلنا الكلام عليها لاتضح لنا ذلك، ففي المجموعة الأولى جاءت هذه الألفاظ بالكسر "مَفْعُلٌ" والقياس فيها الفتح "مَفْعُلٌ" فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ ما كسر من هذه الألفاظ فالمقصود به الزمان أو الموضع المخصص للفعل سواء أوقع فيه أم لا، وإن جاءت بالفتح فهي على القياس، والكسر الذي هو خلاف القياس عند سيبويه هي لغة لبني تميم، إذ قال "وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يَفْعُل قالوا:- أتَيْتُ، عند مَطْلَعِ الشَّمْسِ أَيْ عند طَلَوْ الشَّمْسِ، وهذه لغة بني تميم وأما أهل الحجاز فيفتحون، وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً، كَائِنُهُمْ أَدْخَلُوا الْكَسْرَ أَيْضاً كَمَا أَدْخَلُوا الفَتْحَ، وَذَلِكَ الْمَثْبُتُ وَالْمَطْلَعُ لِمَكَانِ الطَّلَوْ وَقَالُوا الْبَصْرَةُ مَسْقُطُ رَأْسِي، لِلْمَوْضِعِ..."⁽²⁾

(1) ينظر الكتاب 4/89-90 والمصدر نفسه 4/87. والأصل 3/146.

(2) الكتاب 4/90.

وهذا ما ذهب إليه أيضاً ابن سيده، لأنَّه لا يجوز إبطال قراءة الكسائي «حتى مطلع الفجر»⁽¹⁾.

إذ قال: والقول ما قاله سيبويه لأنَّه لا يجوز أيضاً قراءة من قرأ بالكسر ولا يحتمل إلا الطلوع لأنَّ حتى إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث والطلُّوْع هو الذي يحدث والمطلع ليس بحدث في آخر الليل لأنَّه الموضع...⁽²⁾. وقد ذهب ابن خالويه إلى أنَّ "مَفْعِل" قد جاءت في معتل اللام كما في مأوى الإبل مأقِي العين.⁽³⁾ وقد رفض ابن القطاع ذلك إذ قال "مَأقِي ومَأوِي فَعْلَى لَا مَفْعِل" وألحق بـ"مَفْعِل" لعدم النظير⁽⁴⁾، وقال فيها ابن سيده "والذي ذكر مأقِي العين غالط عندي، لأنَّ الميم أصلية في قولنا مأقِي وامتاق وموقِي وأمْوَاق".⁽⁵⁾، ومهما يكن من ذلك فإنَّ الفراء يرى أم مجيء "مَأوى الإبل" بكسر الواو "مَأوى" هو حالة نادرة ولم يجيء من ذوات الياء والواو "مَفْعِل" بكسر العين إلا "مَأقِي العين ومَأوِي الإبل" وهذا في اللغات النادرة لأنَّ الأصل فيها "مَأوى" ومأقِي".⁽⁶⁾.

أما المسجد بالكسر فيرى سيبويه أنَّه اسم للبيت وليس موضع السجود وموضع جبهتك ولو أردنا ذلك لقلنا "مسنْجَد". أي أنَّ المسجد بكسر الجيم يكون البيت المخصص للسجود أما بالفتح فإنه يكون مطلقاً عاماً لمكان السجود أي موضع في الأرض يكون هو "المسجد"⁽⁷⁾، وقال الرضي "... لم تذهب بالمسجد مذهب الفعل ولكنك جعلته اسماً لبيت، يعني أنك أخرجته لما

(1) الكتاب 4/90.

(2) سورة القدر / 5.

(3) المخصص 14/193.

(4) ينظر ليس في كلام العرب / 32.

(5) الافعال "ابن القطاع" 1/16.

(6) المخصص 14/193.

(7) ينظر الكتاب 4/90.

يكون عليه اسم الموضع، وذلك لأنك تقول: المَقْتُلُ في موضع يقع فيه القتل، ولا تقصد به مكاناً دون مكان، وكذلك المسجَدُ فَإِنَّكَ جعلته اسمًا لما فيه السجود بشرط أن يكون بيته على هيئة مخصوصة. ولو أردت موضع السجود وموضع الجبهة من الأرض سواء أكان في المسجد أو غيره فتحت العين لكونه مبنياً على الفعل ويكون مطلقاً كال فعل...⁽¹⁾.

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه أن لغة الكسر في هذه الألفاظ هي الفصيحة وإن كان القياس فيها هو الفتح، وهذه المجازفة في تغيير حركة بنية الكلمة من الفتح الذي هو القياس إلى الكسر، قد غير دلالة الكلمة من العموم إلى الخصوص فالكلمة بالفتح أصبحت تعني عموم المكان وبالكسر أصبحت للكلمة خصوصية معينة، إذ صارت تطلق على مكان معين وهي مقيدة بذلك.

وسمعت بعض الألفاظ على وزن "مَفْعُلَة": بضم العين والقياس فيها فتح العين منها "المَقْبُرَةُ والمَشْرُقُةُ والمَدْرُقُ والمَدْهُنُ..." وقد عدها سيبويه أماكن وأوعية مخصصة لوقوع الفعل⁽²⁾. جاء في اللسان "فالمدهن: نقرة في الجبل يستنقع فيه الماء وفي المحكم، والمدهن مستنقع الماء وقيل هو كل موضع حفرة سبل أو ماء وأكف في حجر... المقبرة: بفتح الباء وضمهما موضع القبور، قال سيبويه المقبرة ليس على الفعل ولكنها اسم..."⁽³⁾ وقال الرضي " وكل ما جاء على "مَفْعُل" بكسر العين فإن مضارعه يَفْعُل بالضم، فهو شاذ من وجهه وكذا "مَفْعُلَة" مع فتح العين وكذا "مَفْعُلَة" بكسر الميم وفتح العين "مَفْعُلَة" كالمظنه أشد و "مَفْعُلَة" بضم العين كالمقبرة أشد إذ قياس الموضع إما بفتح العين أو كسرها وكذا كل ما جاء من "يَفْعُل" المكسور العين على "مَفْعُل" بالفتح شاذ من وجهه كذا "مَفْعُلَة" بالتاء مع كسر العين "وَمَفْعُلَة"

(1) شرح الشافية 1/183-181.

(2) ينظر الكتاب 4/91.

(3) لسان العرب "دهن" و "قبر".

بفتحها أشد لـكل ما أثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريق الفعل فهو العذر في خروجه عن القياس...⁽¹⁾.

ولا تختلف الألفاظ التي جاءت بكسر الميم والقياس فيها الفتح عن الذي ذكر سابقاً، وهذا الغير في الحركات لم يكن اعتباطاً بقدر ما يرمي إلى تغيير في دلالة الكلمة وقد فسّر سيبويه هذه الألفاظ على أنها أماكن مخصصة لوقوع الفعل إذ قال ("ويجيء المفعول اسماماً كما جاء في المسجد والمنكب وذلك المطبخ والمريد وكل هذه الأبنية تقع اسماماً للتي ذكرتا في هذه الفصول لا مصدر ولا لوضع العمل)⁽²⁾ أي أنها أماكن أو أوعية محددة لوقوع الفعل جاء في اللسان "المطبخ": الموضع الذي يطبخ فيه وفي التهذيب المطبخ بيت الطباخ والمطبخ بكسر الميم، قال سيبويه ليس على الفعل مكاناً ولا مصدراً ولكنه اسم كالمريد والمطبخ آلة الطبخ)⁽³⁾ وجاء أيضاً "المرفق والمرفق ما استعين به: ... وفي التزيل «ويَهِيئُ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقاً»⁽⁴⁾، من قرأه مرفقاً جعله مثل مقطوع ومن قرأه مرفقاً جعله اسمماً مثل مسجد ويجوز مرفقاً مثل مطلع ولم يقرأ به. التهذيب: كسر الحسن والأعمش الميم من مرفق ونصبها أهل المدينة وعاصم، فكان الذين فتحوا الميم وكسرروا الفاء أرادوا أن يفرقوا بين المرفق من الأمر وبين المرفق من الإنسان، قال: وأكثر العرب على كسر الميم من الأمر من مرفق الإنسان قال:- والعرب أيضاً تفتح الميم من مرفق الإنسان - لغتان في هذا...⁽⁵⁾.

نلاحظ من هذا أن القياس والسماع يسيران جنباً إلى جنب، فالقياس كما نعرف له ضابطه في ذلك والسماع على اعتبار ما شاع بين العرب وأصبح

(1) شرح الشافية 1/184-185.

(2) الكتاب 4/92. وينظر الأصول 3/144.

(3) لسان العرب "طبخ".

(4) سورة الكهف / 16.

(5) لسان العرب "وفق".

له خصوصية معينة تختلف عن لغة القياس، لما له من أهمية من تحديد دلالة الكلمة.

13- أبنية مبالغة جاءت من "أفعل - يُفعل":

بصورة عامة إن صيغ المبالغة تشقق من الفعل الثلاثي في اللغة العربية ولكن الأستاذ محمد طنطاوي ذهب إلى أن هناك أبنية مبالغة قد جاءت من "أفعل - يُفعل" المزيد على صيغة "فعال" منها "درّاك" و "حسّاس" من "ادرك"⁽¹⁾ و "أحسّ" وعلى "فَعيل" نحو "تذير" من "أنذر" و سمِيع من "أسمع"⁽¹⁾، والحقيقة أن المسألة قد فسرت على أنها لغة أو ازدواج وهي لغة قليلة في الكلام ولو تتبعنا أسبابها لوجدنا لكل مثال منها علة خاصة به، إذ ليست الأسباب متماثلة، ويخيل إلى أن لهذا الأمر ما يسوعه إذ هو مقصور في الكلام وإن اختلفت أسبابه وهذا ما نلمسه من خلال ما جاء في لسان العرب عن هذه الكلمات وهي على النحو الآتي:

1. جاء في "درّاك" ورجل درّاك مُدرّك كثير الإدراك، وقلما يجيء "فَعال من أفعل" الإدراك من أدرك من أجبره على الحكم... قال ابن بري:- جاء درّاك ودرّاك وفعال وفعال إنما هو من فعل ثلاثي ولم يستعمل منه فعلاً ثلاثي وإن كان قد استعمل منه فعل ثلاثي وإن كان قد استعمل منه الدّرك...⁽²⁾.
2. أما سمِيع من أسمع فقد جاء "قال الأزهرى: والعجب من قوم فسّروا السمِيع بمعنى المسْمِع فراراً من وصف الله تعالى بأن له سَمِعاً وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه فهو سمِيع ذو سمِيع بلا تكييف ولا تشبيه بالسمع من خلقه ولا سَمِعةً كسمِع خلقه، ونحن نصف الله بما وصف به نفسه بلا تحديد ولا تكليف، قال ولست أنكر في كلام العرب أن يكون السمِيع سامِعاً ويكون مُسْمِعاً... والظاهر الأكثر في كلام العرب أن يكون السمِيع بمعنى السامِع مثل عَلِيم وعالِم وقدِير وقادِر..".

(1) ينظر تصريف الأسماء "الطنطاوى"/187.

(2) لسان العرب (سمع).

أما النذير فقد جاء فيه "قال أبو منصور ... والنذير يكون بمعنى المُنذِر وكان الأصل و فعله الثلاثي أُمِيتَ، ومثله السَّمِيع بمعنى المُسْمِع والبَدِيع بمعنى المُبَرِّع... "(١).

نلاحظ من الذي ذكرناه أن سبب استعمال العرب أبنية المبالغة من "أَفْعَلَ" المزيد له ما يسوغه، إذ لاحظنا أن "أَدْرَكَ" لم تستعمل العرب منه فعلها الثلاثي فلذلك اضطروا إلى العدول إلى الفعل المزيد هو "أَدْرَكَ"، أما السَّمِيع من "أَسْمَعَ" فإن التداخل واضح جداً بين صيغة الثلاثي "سَمِيع" و "يَرِيَّ" "أَسْمَعَ".

أما النذير فترى أن فعله الثلاثي "نذر" قد أُمِيتَ وبقي الفعل المزيد "أَنْذَرَ".

تلخيصاً لما ورد في بحثنا هذا نقول:- أَنَا وجدنا موضوع "الضرورة الصرفية" تعد نقطة إيجابة حسنة تستحق الوقوف عليها في اللغة العربية وهي ليست قصراً على الموضوعات التي ذكرت سابقاً بل من الممكن أن نجدها في كلّ الموضوعات الصرفية، الذي لفت نظري من خلال استقرائي لها في خلال الموضوعات الصرفية أَنَّها لم تكن تتسم بالخصوصية، إذ عالجها اللغويون من خلال موضوعات اللغة، وهذا الأمر هو الذي دفعني إلى إخراج بعضها إلى النور، لنضعها بين يدي القارئ الكريم، والحقيقة التي التمستها من خلال معالجتي لهذه المسألة اللغوية المهمة أن القاعدة الصرفية هي قاعدة عامة وضعها اللغويون بعد استقراء اللغة وهذا يعني أنها تتطبق على أكبر عدد من الكلمات في اللغة، وإن حادت بعض الكلمات عن هذه القاعدة نعمت بالشذوذ، ثم شاع الأمر على أنَّ لكلَّ قاعدة شذوذ، والحقيقة ومن خلال هذا البحث المتواضع رأيت أن كلمة "شذوذ"، يمكن أن تفسر على أنها ضرورة دفعت العربي إلى التحايل بعقلية ذكية على الكلمة بحيث يجعلها متوافقة مع

(١) لسان العرب (نذر).

ذوقه السليم، لأن الكلمة لو بقيت على ما هي عليه مع القاعدة التي سنه اللغويون، لأصبحت الكلمة ثقيلة على اللسان، من هنا ولكي يحقق العربي كلمة تسم بالسهولة الصوتية على لسانه، تحايل قليلاً على القاعدة الصرفية وفق اعتبارات معينة ولم أجد هذه الاعتبارات غريبة أو بعيدة عن قواعد اللغة. والمسألة الأخرى أن الدلالة كانت أحياناً تؤثر على الصيغة الصرفية لكي تخرج عن القياس وهذا يعد خروجاً متعيناً لأن الدلالة الصرفية لها أهمية كبيرة في توجيه الكلمات لكي تأخذ حيزها في الكلام لأن الدلالة الصرفية ظاهرة مستقلة ولها اعتبارات معينة تستطيع أن تتحكم بكثير من الأوزان الصرفية وتجعلها محددة الاستعمال في الكلام.

والأمر الآخر الذي نلمسه بهذا الخصوص أن تداخلاً كبيراً قد حصل بين الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية لتشابه معانيها، وأحياناً أخرى أن الفعل الثلاثي لا تتكلم به العرب أو قد أميته فينحصر العربي إلى اشتقاد صيغة أخرى من فعل غير ثلاثي لكي تغطي جانباً من كلامه.

وأخيراً نقول إن الضرورة الصرفية هي مقصودة في الكلام وليس ضرورة اعتبراطية، لكي تتحقق السهولة الصوتية للكلمة فتأخذ مجالها في الكلام ما عدا الأسباب الأخرى التي ذكرت سابقاً.

المصادر والمراجع

- 1- أبنية الصرف في كتاب سيبويه / الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديشي/ ط1 1965 / بغداد.
- 2- أدب الكاتب / لابن قتيبة / تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد/ ط4 / مطبعة السعادة 1963 / مصر.
- 3- الأصول في النحو / ابن السراج / تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي/ ط2 /مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / 1987م / بيروت.
- 4- الأفعال / لابن القطاع الصقلي / ط1 / دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد الدكن.
- 5- أوضاع المسالك إلى ألفية ابن مالك / ابن هشام الأنصاري / نشر عبد العال الصعيدي دار العلوم الحديثة / 1982م / بيروت.
- 6- التبصرة والتذكرة / للصيمري / تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى / ط1 / دار الفكر دمشق 1982م.
- 7- تصريف الأسماء / الأستاذ محمد طنطاوي / ط5 / مطبعة وادي الملوك / 1955م.
- 8- تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) / عبد الله بن محمد بن محمود النسفي / مراجعة وضبط وإشراف الشيخ إبراهيم محمد / ط1 1989م.
- 9- التكميلة / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور شاذلي فرهود / مطبعة دار التأليف / ط1 / مصر 1969م.
- 10- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / ابن عقيل / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط14 / مطبعة السعادة / مصر / 1964م.

- 11- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / الأشموني / تحقيق محبي الدين عبد الحميد / مطبعة عيسى البابي الحلبي / القاهرة.
- 12- شرح شافيه ابن الحاجب / للرضي الاستريادي / تحقيق محمد نور الحسن وأخرين دار الكتب العلمية/ بيروت/1975م.
- 13- شرح المفصل / ابن يعيش / عالم الكتب / بيروت.
- 14- عمدة الصرف / الدكتور كمال إبراهيم / ط2 / مطبعة الزهراء / بغداد/1957م.
- 15- كتاب سيبويه / سيبويه / ط3 / عالم الكتب / بيروت / 1983.
- 16- لسان العرب / ابن منظور / دار صادر / بيروت / 1956م.
- 17- ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ترتيب وتحقيق وتعليق - معجم لغوي الدكتور محمد أبو الفتح شريف / الناشر مكتبة الشباب - القسم الأول.
- 18- المخصص / لابن سيده / ذخائر التراث العربي / المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر / بيروت.
- 19- المدخل إلى علم النحو والصرف / الدكتور عبد العزيز عتيق / ط2/ دار النهضة العربية للطباعة والنشر / 1974م.
- 20- المسائل والعضديات / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري عالم الكتب / ط1 / بيروت/1986م.
- 21- معاني القرآن / الفراء / تحقيق محمد علي النجار وأبو الفضل إبراهيم / ط3/1983 عالم الكتب / بيروت.
- 22- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب / خديجة زبار/ رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية الأولى / جامعة بغداد / 1995م.
- 23- المنصف / شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازنی / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / مطبعة البابي الحلبي / مصر 1954م.

- 24- الموسح في مأخذ العلماء على الشعراء / المرزباني / عنيت بنشره جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة / المطبعة السلفية.
- 25- نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي / الأستاذ محمد بهجت الأثري / دار الشؤون الثقافية العامة بغداد / 1990م.
- 26- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية / السيوطي / ط1 / القاهرة 1327هـ.

صيغ المبالغة بين القياس والسماع دراسة

تحليلية وفق الاستعمال المعجمي

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه الكريم، والصلوة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فموضوع بحثي هذا يندرج تحت عنوان (صيغ المبالغة بين القياس والسماع دراسة تحليلية وفق الاستعمال المعجمي). وقد يسأل سائل لم البحث في مثل هذا الموضوع؟ مما لا شك فيه أن البحث في مثل هذا لا يتسم بالسهولة، إذ يتطلب إحصاءً كاملاً لصيغ المبالغة لكي يتعدد من خلالها مسألة استعمال صيغ المبالغة في الكلام و مجالات هذه الصيغ والصيغ الأكثر استعمالاً في الكلام، ودعاهي ذلك من خلال هذا البحث المتواضع.

1- حدّ صيغ المبالغة بين القدامي والمحدثين:

لم يضع اللغويون القدماء حدًا لصيغ المبالغة في الكلام، إنما الذي ذكروه أننا إذا أردنا أن يدل اسم الفاعل على الكثرة والمبالغة حول إلى صيغ معينة في الكلام، لقصد ذلك قال سيبويه (وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأ، مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعا ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فعل، وفعال، ومفعال، وفعل قد جاء كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير...)⁽¹⁾.

وقال المبرد (اعلم أن الاسم على (فعل) فاعل نحو قوله: ضرب فهو ضارب... فإن أردت أن تكثّر الفعل كان للتکثير أبنية، من ذلك (فعل) تقول:

(1) الكتاب: 110/1

رجل قَتَّال إذا كان يكثُر القتل. فأما قاتل ف تكون للقليل والكثير لأنه الأصل...⁽¹⁾.

وهذا ما ذهب إليه الزمخشري⁽²⁾، وأبن مالك⁽³⁾. وأبن الحاجب والرضي⁽⁴⁾، وأبن عقيل⁽⁵⁾ ومن تلامهم من اللغويين.

أما المحدثون فليس الأمر عندهم كذلك، فقد وضعوا حدًا لصيغ المبالغة في الكلام، قال الأستاذ محمد الطنطاوي (هي الأبنية التي تفید التنصيص على التكثير في حديث اسم الفاعل كماً أو كيماً لأن اسم الفاعل محتمل للقلة والكثرة)⁽⁶⁾.

وقال الدكتور عبد الرحمن شاهين (تحول صيغة (اسم الفاعل) من الفعل الثلاثي المتعدد أو اللازم إلى أوزان أخرى تدل على الكثرة والمبالغة كيماً أو كماً في اتصاف الذات بالحدث، وتسمى (صيغ المبالغة)، نحو: كذاب أبلغ من كاذب في دلالتها على كثرة الكذب...⁽⁷⁾).

أي نخلص مما ذكره الأقدمون والمحدثون، إننا إذا أردنا الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث حول اسم الفاعل إلى صيغ مختلفة يطلق عليها (صيغ المبالغة).

(1) المقتنب: 1/110.

(2) ينظر: المفصل، 119.

(3) ينظر: التسهيل، 136 وما بعدها.

(4) ينظر: الكافية في النحو 20/202.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل: 2/111.

(6) تصريف الأسماء، الطنطاوي: 87.

(7) في تصريف الأسماء (شاهين): 187-188، وينظر المنهج الصوتي للبنية العربية، 115، والمدخل إلى علم الصرف، 86.

2- اشتراق صيغ المبالغة:

لنا أن نؤكد من خلال بحثنا هذا مسألة في غاية الأهمية، وهي: تصاغ أبنية المبالغة من الأفعال المتعدية أم من الأفعال اللازمية؟ أم هي مقصورة على الفعل المتعدد أو الفعل اللازم؟

نقول إنها تشقق من الفعل اللازم والمتعدي، ذلك لأن سببويه قد ذكر أمثلة تدل على ذلك منها شراب ولباس وركاب ومفساد⁽¹⁾.
وقال القلاخ:

أخ الح رب لباساً إليها جلالها وليس بواج الخوالف أثلاً⁽²⁾
وذكر السيوطني نقلاً عن ابن خالويه في شرح الفصيغ صيغاً للمبالغة مأخذة من اللازم والمتعدي من ذلك: فساق وغدر وغدار ورواية، وخاتمة وبقاقة ومجازمة⁽³⁾.

وذكر الرضي الاستريادي أيضاً أمثلة لصيغ المبالغة تداخل فيها المتعدي واللازم من ذلك شرّابون وفسيقون، ومدعس وصناع، ومحضير، ومهذار وغير ذلك⁽⁴⁾.

نلحظ أن صيغ المبالغة جاءت مسمومة من المتعدي واللازم وليس لها ضابط في ذلك يمكن الاستناد بهذا الخصوص فالمسألة ما دامت كذلك لنا أن نقول أن صيغ المبالغة تؤخذ من اللازم والمتعدي، وهو موافق لما قمنا به من إحصاء للأمثلة التي جاءت في لسان العرب، إذ جاءت هذه الصيغ مأخذة من الأفعال اللازمية والمتعدية من ذلك:

(1) ينظر: الكتاب 1/110.

(2) ينظر: الكتاب 1/110.

(3) ينظر: المزهر 2/243.

(4) ينظر: شرح الشافية 2/178 وما بعدها، وينظر الاشتراق (عبد الله أمين)، 25 إذ ذهب إلى تساوي المسألة بين المتعدي واللازم في الوصول إليها.

- 1- جاء في اللسان (ورجل شاربٌ وشَرُوبٌ وشَرَابٌ وشَرِيبٌ، مولع بالشرب كخمير، التهذيب: (الشريب المولع بالشراب...)⁽¹⁾) والفعل (شرب) هو فعل متعد.
- 2- جاء في اللسان (ورجل لُومٍ، يلُومُه الناس ولُومَة يلُومُ الناس مثل هزاً وهزأة، ورجل لومة: لوام...)⁽²⁾ والفعل (لام) متعد.
- 3- جاء في اللسان (ورجل سُكِّيرٌ، دائم السُّكُر وسُكِّير وسَكِير وسَكُور كثير السكر... الأخيرة عن ابن الأعرابي)⁽³⁾ والفعل (سُكِّير) فعل لازم.
- 4- جاء في اللسان (ويقال للرجل إذا كان أهوج الطول طوال وطوال وامرأة طوالة وطوال...)⁽⁴⁾ والفعل (طال) هو فعل لازم. نلاحظ أن العرب قد تكلمت بصيغة مبالغة أفعالها متعدية ولازمة.

3- القياس والسماع في صيغة المبالغة:

أمّا مسألة القياس والسماع في صيغة المبالغة يعد مسألة مهمة جداً تتحدد من خلالها ماهية صيغة المبالغة في الكلام. نحن نعرف أن القياس يجب أن يكون هناك ضابط يمكن الارتكاز عليه في الوصول إلى الصيغة، ولكن نلاحظ هنا أن مسألة القياس والسماع غير واضحة فيها، إذ لم نجد هناك أيّة إشارة واضحة عند الأقدمين في تحديد ذلك، قال سيبويه (وأجرروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجرّاه إذا كان على بناء فاعل، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، لأنّه يريد أن يحدث عن المبالغة، فما هو الأصل

(1) لسان العرب (شرب).

(2) لسان العرب (لوم).

(3) لسان العرب (سُكِّير).

(4) لسان العرب (طوال).

الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول وفَعَال ومفعَال وفَعْل وقد جاء فعيل كرحيم
وعليم وقدير وسميع وبصير...)⁽¹⁾.

نلاحظ أنَّ سيبويه لم يقل إنها قياسية أو سماوية، ولكن قوله (أكثُر) يوحي أنها قد تكون قياسية لكثرَةِ مجيءِ الصيغ في الكلام، ولكن هذا الأمر لا يدفعنا إلى أن نجعل صيغ المبالغة قياسية. يقول الرضي (وقال المبرد: فَعَالٌ في الْأَمْرِ مِنَ الْثَّلَاثِي مَسْمُوعٌ فَلَا يُقَالُ قَوَامُ فَعَادٍ، مِنْ قَمْ وَاقْعُدْ إِذْ لَيْسَ
لِأَصْلِ أَنْ يَبْتَدِعَ صِيغَةً لَمْ يُقَالُهَا الْعَرَبُ، وَلَيْسَ لَنَا -بِأَبْنِيَةِ الْمَبَالِغَةِ- أَنْ نَقِيسَ وَلَا
أَنْ نَقُولَ في شَاكِرٍ وَغَافِرٍ شِكِيرٍ وَغَفِيرٍ...)⁽²⁾.

فلو تتبَعْنَا ما جاءَ من صيغ المبالغة في لسان العرب لاتضحت لنا هذه المسألة فقد وردت أفعال كثيرة لم ترد لها صيغ مبالغة من ذلك (رجَع وشَرَف،
وعَاد، ولَفْظَ، وَهَجَرَ، وَتَعَبَ، وَحَجَبَ، وَسَخَفَ، وَأَبَى، وَثَارَ، وَفَصَحَ...)⁽³⁾
وغير ذلك من الأمثلة، وهناك أمر آخر هو أنَّ معظم ما ذكر من صيغ المبالغة
كان عن طريق علماء من ذلك:

1- جاء في لسان العرب (وَقَاعٌ كَرَاعٌ... وَفَرَسٌ مُخْضِيرٌ الذِّكْرُ وَالْأَنْشَى فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ وَفَرَسٌ مُخْضِيرٌ وَمُخْضَارٌ بَغِيرٌ (هَا) لِلأَنَّتِي إِذَا كَانَ شَدِيدَ الْمُخْضَرِ
وهو العدو: قال الجوهري: ولا يقال مُخْضَارٌ وَهُوَ مِنَ النَّوَادِرِ، وهذه فرس
مُخْضِيرٌ وهذه فرس مُخْضِير...)⁽⁴⁾.

(1) الكتاب: 110/1.

(2) شرح الكافية (للرضي): 2/76.

(3) ينظر: لسان العرب (رجع، وشرب، وعود، ولفظ، وهَجَرَ، وَتَعَبَ، وَحَجَبَ، وَسَخَفَ،
وَأَبَى، وَثَورَ، وَفَصَحَ...).

(4) لسان العرب (حضر).

2- جاء في لسان العرب (قال أبو منصور، وسمعت بعض العرب يقول للبعير الذي يؤخر حمله مؤخره مزراق، ورأيت جملًا عندهم يسمى مزراقاً لتأخيره أداته وما حمل عليه...)⁽¹⁾.

3- جاء في لسان العرب (ورجل رَكُوب ورَكَاب، الأولى عن ثعلب، كثير الركوب والأنثى ركابة...)⁽²⁾.

4- جاء في لسان العرب (ورجل صَحَّاب وصَحَّب وصَحَّوب وصَحْبَان، شديد الصحب كثير... صَحْبَان عن كَرَاع...)⁽³⁾.

ويذهب الأستاذ كمال إبراهيم إلى أن صيغة (فاعل) يمكن أن تكون على خمس صيغ إذا أردنا بها الكثرة والبالغة، وهي (فعال) و (مفعال) و (فعول) و (فَعِيل) و (فَعِيل) زيادة على صيغ أخرى سمعت أيضًا هي... مفعيل، و فعلة، وفعال، وفاعول...⁽⁴⁾.

نستنتج من هذا الذي ذكرناه أن صيغ المبالغة وأمثالها متاثرة لا تخضع لقياس محكم، ومن خلال قراءتنا معجم لسان العرب، وجدنا أفعالاً كثيرة لم تسمع منها صيغ مبالغة.

وقد ذكر السيوطي نقاًلاً عن ابن خالويه أنها ترد على اثنين عشر بناء إذ قال: (قال ابن خالويه في شرح الفصيح: العرب تبني أسماء المبالغة على اثنين عشر بناء: فعال كفساق، وفعل كفدر، وفعال كفدار، وفعول كفدور، ومفعيل كمعطير، ومفعال كمعطار، وفعلة كهمزة لمزة، وفعولة كملومة،

(1) لسان العرب: (زرق).

(2) لسان العرب: (ركب).

(3) لسان العرب: (صحب).

(4) ينظر: عمدة الصرف: 184، وينظر أيضًا: الاشتقاد، عبد الله أمين لم يشر إلى قياسية أو سماعية صيغ المبالغة، إذ يذكر الصيغة معتمداً على قلة الورود وكثرتها.

وَفَعَالَةُ كَعْلَامَةٌ، وَفَاعِلَةٌ كَرَاوِيَّةٌ وَخَائِنَةٌ، وَفَعَالَةٌ كَبَاقَةٌ لِكَثِيرِ الْكَلَامِ،
وَمِفْعَالَةٌ كَمُجَازَةٍ...⁽¹⁾.

وهذا العدد الذي ذكره السيوطي نقلًا عن ابن خالويه لا يعني كلًّا صيغ المبالغة فمن خلال تتبعنا لصيغ المبالغة في لسان العرب وجدنا عددها أكثر من ذلك بكثير إذ كانت تزيد على الثمانين صيغة⁽²⁾ وهي على النحو الآتي:

1- فَعَالٌ: إن الأمثلة التي ذكرت في اللسان، تدل على أن هذا البناء يكثر مجبيه من الفعل المتعدى والفعل اللازم من ذلك قوله (... وكذلك قواؤاً وقواء، من قوم قوائيين...)⁽³⁾ و (... نقول: غَدَرَ إِذَا نَقْضَ الْعَهْدِ وَرَجَلٌ وَغَدَرٌ وَغَدَرٌ وَغَدِيرٌ وَغَدَارٌ...)⁽⁴⁾. وقد قرر مجمع اللغة العربية جعلها صيغة قياسية من مصدر الفعل اللازم والفعل المتعدى وقراره هو (يصاغ فعال من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي)⁽⁵⁾ ولا نستطيع أن نقول أنها قياسية لأننا لم نجدها تطرد في كل فعل ثلاثي.

2- فَعُولٌ: من ذلك (...) ورجل ضَارِبٌ وضَرُوبٌ... شَدِيدُ الضَّرَبِ أو كثير الضَّرَب⁽⁶⁾ (رجل شَارِبٌ وشَرُوبٌ... مولع بالشرب...) ورجل شرّاب: شديد الشرب⁽⁷⁾.

3- مِفْعَالٌ: ومن ذلك (... وامرأة مِضْحَاكٌ كثيرة الضَّحْكِ).⁽⁸⁾

(1) المزهر: 243/2.

(2) نظراً لكثره الأوزان سنكتفي بذكر مثال واحد أو متالين فقط في هذه الصيغ.

(3) لسان العرب: (قول).

(4) لسان العرب: (غدر).

(5) مجلة المجمع: 35/2-35-62.

(6) لسان العرب: (ضرب).

(7) لسان العرب: (شرب).

(8) لسان العرب: (ضحك).

- 4- مِفْعَلٌ: من ذلك (ورجل مُطْعَن ومُطْعَان: كثير الطُّفْن للعدو وهم مَطَاعِين...)⁽¹⁾.
- 5- فَعَلٌ: من ذلك (ورجل حَذَر... متيقظ شديد الحَذَر والفرَز متحرّز...)⁽²⁾.
- 6- فَعِيلٌ: من ذلك (وعِلِم: فَعِيلٌ من أَبْنِيَةِ الْمِبَالَغَةِ...)⁽³⁾.
- 7- مِفْعِيلٌ: من ذلك (... قال أبو الحسن: يعني أن مِفْعِيلًا يقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو مُخْضِير وَمُؤشِير، وإنما يكون ذلك ما دامت الصيغة للمبالغة...)⁽⁴⁾.
- 8- فَاعِلٌ: من ذلك (شُغْلُ شَاغِلٌ، على المبالغة: مثل لَيْلٌ لَائِل...)⁽⁵⁾.
وأنت أيضًا صيغة (فاعِل) مفردة ودللت على المبالغة من ذلك (ورجل قَائِلٌ من قوم قُولٌ وَقَيْلٌ وَقَالَةٌ...)⁽⁶⁾
- 9- فَعَالٌ: من ذلك (وامرأة حَصَانٌ بفتح الحاء، عفيفة بينة الحصانة والحُصْن...)⁽⁷⁾.
- 10- فُعَلٌ: من ذلك (قال ابن الأثير: غُدر مَعْدُولٌ من غادر للمبالغة ويقال للذكر غُدر والأنسى غَدَار، كَقَطَام...)⁽⁸⁾.
- 11- فُعَلَة: من ذلك (... ورجل ثُوَّمة، بالتحريك: ينام كثِيرًا...)⁽⁹⁾.

(1) لسان العرب: (طعن).

(2) لسان العرب: (حذَر).

(3) لسان العرب: (علم).

(4) لسان العرب: (سكن).

(5) لسان العرب (شغل).

(6) لسان العرب: (قول).

(7) لسان العرب: (حصن).

(8) لسان العرب: (غدر).

(9) لسان العرب: (نوم).

12- فَعُولة : نحو ذلك (ورجل فِرق وفَرْق وفَرُوق وفَرُوقة وفَارُوق وفَارُوقة، فَزَع شدید الفرق، الْهَاء بِنَفْيِ كُلِّ ذَلِك لِيُسْتَ تَأْنِيْثَ الموصوف بما هي فيه إنما هي إشعار بما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة...).⁽¹⁾

13- فَاعُول.

14- فَاعُولَة.

15- فَعُول.

16- فَعُولَة.

17- فَعَالَة : نحو ذلك (وعَلَامٌ وعَلَامَة إذا بالفت في وصفه بالعلم أي عَالَم جَدًا والْهَاء لِلْمَبَالَغَة...).⁽²⁾

18- فَاعِلَة : من ذلك (... يقال رَوَاتٍ في الأمر، وفَيْلٌ هي جمع رَاوِيَة⁽³⁾ للرجل الكثير الرواية والْهَاء لِلْمَبَالَغَة...).⁽⁴⁾

19- مِفْعَالَة : من ذلك (ورجل مِجْذَام ومجْذَامَة: قاطع للأمور فيصل، قال الْحَيَانِي "رجل مجْذَامَة للحرب والسيَّر والهَوَى أي يقطع هواه ويدعه...").⁽⁵⁾

20- فُعَال : من ذلك (... ويقال للرجل: إذا كان أهْوَج الطُّول طُوَال وطُوَال،..).

21- فُعَال : وامرأة طُوَالَة وطُوَالَة...).⁽⁶⁾

22- فِعْيل : من ذلك (... ورجل سِكِّين دائم السُّكَّر...).⁽⁷⁾

(1) لسان العرب: (فرق).

(2) لسان العرب: (علم).

(3) يقصد بذلك (والرواية).

(4) لسان العرب: (روي).

(5) لسان العرب: (جَذَم).

(6) لسان العرب: (طول).

(7) لسان العرب (سكر).

23- فعل : جاء في اللسان (والزَّمَل والزَّمَل والزَّمِيل والزَّمِيله والزَّمَال): بمعنى الضعف الجبان الرذل. وقالت أم تأبظ شرًا: وابناء! وابن الليل ليس بزميل: شروب للقيل، يضرب بالذيل كقرب الخيل...⁽¹⁾

24- فعل.

25- الفعلية.

26- فعالة : من ذلك (وقد كرم الرجل وغيره بالضم كرماً وكَرَامة فهو كَرِيم وكَرِيمه.. وَكُرَام وَكُرَامه...)⁽²⁾.

27- فَيُغَوِّل : نحو (قَيْوَم) كما في قوله تعالى: (الله لا إله إلا هو الحي القيوم)⁽³⁾ جاء في اللسان (... وفي رواية (قيم) وفي أخرى (قيوم) هي من أبنية المبالغة ومعناها القيام بأمور وتدبير العالم...).

28- فَعُول : بضم الفاء وتضييف العين، ويأتي أحياناً بفتح الفاء (فَعُول) ولكنه ليس كثيراً جاء في اللسان (ويقال القدس فَعُول من القدس، وهو الطهارة، وكان سيبويه يقول سَبُوح وقدُوس، بفتح أوائلها، قال اللحاني: المجتمع عليه في سُبُوح وقدُوس الضم وإن فتحه جاز، قال، ولا أدرى كيف ذلك، قال ثعلب، كل اسم على فَعُول فهو مفتوح الأول مثل سَفُود وكلُوب وسَمُور... إلا السُّبُوح والقُدُوس، فإن الضم فيما الأكثر... قال الأزهري: لم يجيء في صفات الله تعالى غير القدس وهو الطاهر، المنزه عن العيوب والنقائص وفَعُول بالضم من أبنية المبالغة وقد تفتح القاف وليس بالكثير...)⁽⁵⁾

29- تفعال: جاء في اللسان (ورجل كاذب وكذاب وتكذاب مثال هُمَزة...).⁽⁶⁾

(1) لسان العرب: (زمل).

(2) لسان العرب: (كرم).

(3) سورة البقرة: آية 255.

(4) لسان العرب: (قوم).

(5) لسان العرب: (قدس).

(6) لسان العرب: (كذب).

- 30- **تَفْعَالَة** : جاء في اللسان (ورجل **تِكْلَام** و**تِكْلَامَة** و**تِكْلَامَة** و**كَلْمَانِي**
جَيدُ الْكَلَام فصيح حسن الكلام منطيق...)⁽¹⁾.
- 31- **تَفْعَالَة**.
 32- **فُعْلَة**
 33- **فَعَلَة**
 34- **فُعْلَة**
 35- **فَعَلَة**
 36- **فَعَلَة**
 37- **فَعَلَى**
 38- **فَيَعْلَة**.
 39- **فَعَالَة** : جاء في اللسان (ورجل طباقاء، أحمق... وقيل هو الذي يعجز
 عن الكلام فتنطبق شفتاه...)⁽⁸⁾.

(1) لسان العرب: (كلم).

(2) لسان العرب: (قمد).

(3) لسان العرب: (حدر).

(4) لسان العرب: (فرج).

(5) لسان العرب: (خصم).

(6) لسان العرب: (طمر).

(7) لسان العرب: (فقط).

(8) لسان العرب: (طبق).

- 40- **فَعْوَل** : جاء في اللسان (والسُّرُواط: الأكُول، عن السِّيرَايف. والسُّرُوط كل شيء يبتلعه...)⁽¹⁾.
- 41- **فَعْوَال**.
- 42- **فَيَعْال** : جاء في اللسان (... وحَكَى ابن الإعرابي: من أكثر أهدررأي جاء بالهذر... ورجل هَذِر... وهَيْذَار...)⁽²⁾.
- 43- **الفُعْلُ** : جاء في اللسان (القُعْدُ والقُعْدَ: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمَكَارِم... والقُعْدُ: الخامل...)⁽³⁾.
- 44- **الفُعْلَ**.
- 45- **فُعالَ** : جاء في اللسان (وجمار صُلْصَل وصُلَاصِل وصَلْصَال. وصوت صَلْصَال: حاد الصوت دقيقه...)⁽⁴⁾.
- 46- **فَعْلَال**.
- 47- **فَعْلُول** : جاء في اللسان (ورجل خالب وخَلَاب وخَلْبَوت، الأخيرة عن كراع: خَدَاع كَذَاب...)⁽⁵⁾.
- 48- **فَعْلِيل** جاء في اللسان (قال أبو زيد: سمعت رجلاً من قيس يقول: هذا رجل سَكْتِيت بمعنى سِكْيَت...)⁽⁶⁾.
- 49- **فَعْلُلَ** : جاء في اللسان (قال الفراء: يوم عَصِيب وعَصَبَصَب: شديد وقيل هو الشديد الحر...)⁽⁷⁾.

(1) لسان العرب (سرط).

(2) لسان العرب (هذر).

(3) لسان العرب (قعد).

(4) لسان العرب (صلال).

(5) لسان العرب (خلب).

(6) لسان العرب (سكت).

(7) لسان العرب (عصب).

- 50- أَفْعُول : جاء في اللسان (ورجل أَسْحُوبُ أي أَكَوْل شروب ، قال الأَزْهِرِي: الذي عرفناه وحصلناه، رجل أَسْحُوت ، بالباء إذا كان شديداً أَكَوْلَا شروباً...)⁽¹⁾.

51- إِفْعِيل : جاء في اللسان: (... الْحَيَانِي: امْرَأَ إِبْرِيقَ إِذَا كَانَتْ بِرَّاقَةَ...)⁽²⁾.

52- أَفَاعِل : جاء في اللسان: (ورجل أَدَابِر: الْذِي يَقْطَعُ رَحْمَهُ مُثْلُ أَبَاتِرَ ... وَرَجُلُ أَدَابِرَ، لَا يَقْبِلُ قَوْلَ أَحَدٍ وَلَا يُلْوِي عَلَى شَيْءٍ...)⁽³⁾.

53- أَفْعُلَان : جاء في اللسان (وَكَذَلِكَ الْعُبَانِ مُثْلُ بَهْ سَيْبُوِيَهُ وَفَسَرَهُ السِّيرَايِفِ، كَثِيرُ الْلَّعْبِ...)⁽⁴⁾.

54- تَفْعِلَة : جاء في اللسان (... وَكَذَلِكَ قَوَالُ وَقَوَالَةُ مِنْ قَوْمٍ قَوَالِينَ ... وَتَقْوَلَةَ...)⁽⁵⁾.

55- تَفْعُول : جاء في اللسان (وَتَمَرَ حَمْتَ وَحَمِيْتَ وَتَحْمُوتَ: شَدِيدَ الْحَلاوةَ...)⁽⁶⁾.

56- يَفْعُولُ : جاء في اللسان (وَالْيَعْبُوبُ: الْفَرْسُ الطَّوِيلُ السَّرِيعُ وَقِيلُ الْكَثِيرُ الْجَرِيِّ... وَالْيَعْبُوبُ: الطَّوِيلُ...)⁽⁷⁾.

57- فَعَلُوتُ : جاء في اللسان (وَسَلَبُوتُ: فَعَلُوتُ مِنْهُ، قَالَ الْحَيَانِي: رَجُلُ سَلَبُوتُ وَامْرَأَ سَلَبُوتُ كَالرَّجُلِ، وَكَذَلِكَ رَجُلُ سَلَابَةُ بَالْهَاءِ وَالْأَنْثِي سَلَابَةَ...)⁽⁸⁾.

١) لسان العرب (سحب).

(2) لسان العرب (برقة).

(3) لسان العرب (دي).

(4) لسان العرب (لعي).

(5) لسان العرب (قها).

(٦) لسان العرب (جعفر)

(7) لسان العرب (عـ)،

الطبعة الأولى (8)

- 58- فَعْلَان : جاء في اللسان (ورجل كاذب وكذاب... مثل هُمزة وكذبان...)⁽¹⁾.
- 59- فَعْلَان : جاء في اللسان (... ابن سيده: اللَّهَبَان: شدة الحر... ويوم لَهَبَان شديد الحر...)⁽²⁾.
- 60- فَعْلَانة : جاء في اللسان (وامرأة جلابة.. وجلبانة وجلبنانة، وجلبانة).
- 61- فَعْلَانة : وَتَكِلَابَة: مصوتة صحابة كثيرة الكلام...)⁽³⁾.
- 62- فِعْلَيَان : جاء في اللسان (وحكى ابن الإعرابي: من أكثر أهذر... ورجل هَذَر وهَذِريان ومهذار...)⁽⁴⁾.
- 63- فَيَعْلَان : جاء في اللسان (ورجل كاذب، مثل هُمزة وكيدَبَان وكيدَبَان ومكذَبَان ومكذَبَان...)⁽⁵⁾.
- 64- فَيَعْلَان.
- 65- مَفْعَلَان.
- 66- فَعَالْ أَفْعَل : جاء في اللسان (والرماد دُقَاق الفحم من حرارة النار... ورماد أرمد ورمود يَمْرَد .. كثير دقيق جداً...)⁽⁶⁾.
- 67- فَعْلَل.
- 68- فَعْلَل.
- 69- فَتَعْلَان : نحو ذلك (ورجل خنثيان: كثير الشَّر)⁽¹⁾.

(1) لسان العرب (كذب).

(2) لسان العرب (لَهَب).

(3) لسان العرب (جلب).

(4) لسان العرب (هَذَر).

(5) لسان العرب (كذب).

(6) لسان العرب (رمد).

- : جاء في اللسان (**العثُول والمعثُول: الدكثير اللحم...**)⁽²⁾.
- 70- فَعْلٌ
- : جاء في اللسان (**وامرأة سُمْعَة وسِمْعَة وسِمْعَة، بالتحفيف الأخيرة عن يعقوب، أي مُسْتَمِعَة سَمَّاعَة...**)⁽³⁾.
- 71- فَعْوَلٌ.
- 72- فُعْلَةٌ
- : جاء في اللسان (**والكَوْئِر: الْكَثِيرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ... وَالكَوْثُر:**
الْكَثِيرُ الْمُلْتَفِ من الغبار إذا سطح وكثراً... وَرَجُلُ كَوْثُرٍ:
كَثِيرُ الْعَطَاءِ وَالْخَيْرِ...)⁽⁴⁾.
- 73- فِعْلَةٌ.
- 74- فِعْلَةٌ.
- 75- فَوْلٌ
- : جاء في اللسان (**وَرَجُلُ مَكْثُورٍ إِذَا كَثُرَ عَلَيْهِ مِنْ يُطْلَبُ مِنْهُ الْمَعْرُوفِ.** يقال رجل مَكْثُورٍ عليه إذا كَثُرَتْ عَلَيْهِ الْحَقُوقُ وَالْمَطَالِبُ...)⁽⁵⁾.
- 76- مَفْعُولٌ
- : جاء في اللسان (**وَفَرَسٌ خَبَقٌ وَخَبِيقٌ، سَرِيعٌ، وَنَاقَةٌ خَبِيقَةٌ**
وَخَبِيقَةٌ، عن ابن الإعْرَابِيِّ وَلَمْ يَفْسُرْهُ، قَالَ ابن سَيِّدِهِ: وَأَرَاهَا السَّرِيعَةُ وَنَاقَةٌ خَبِيقَى، وَسَاعَ عَنْهُ أَيْضًا....)⁽⁶⁾.
- 77- فَعلٌ
- 78- فَعلٌ.
- 79- فَعلٌ.
- 80- فِعْلٌ

(1) لسان العرب (رمد).

(2) لسان العرب (خذنى).

(3) لسان العرب (عثل).

(4) لسان العرب (سمع).

(5) لسان العرب (كثرة).

(6) لسان العرب (كثرة).

81- فُعْلُل : من ذلك (كُذبَبْ خفيفاً وَكُذبَبْ ثقيراً أي ضعف الذال،

وقد ذكرها ابن جني من الأمثلة التي فاتت سيبويه، ومثلها أيضاً (الذرُّحْرُج) إذ قال: ولسنا نعرف كَلْمَة فيها ثلاَث عينات غير كُذبَبْ وَذَرْحَرْج⁽²⁾ ولم نجد في اللسان غير هذا، وهي في كلتا الحالتين بتضييف الذال، تعني الكثير الكذب.

82- فُعْلَان : ولم يجيء منه إلا (كُذبَبَان حِكَاهَا الثَّقَات)⁽³⁾ جاء في اللسان (رجل كاذب كَذَاب وَتَكَذَّاب وَكَذُوب وَكَذُوبَة وَكَذَبة، مثال همزة وَكَذَبَان وَكَيْذَبَان، وَمَكَذَبَان، وَمَكَذبَانَة وَكَذبَبَان وَكَذبَبْ، وَكَذبَبْ...)⁽⁴⁾.

83- فَعَالِل : جاء في اللسان (وما سُخن، بضم السين وسكون الخاء، أي حار وماء سخين ومسخن وسيخين وسخاخين سُخن، وكذلك طعام سُخاخين.. وماء سُخاخين على فعاليل بالضم، وليس في الكلام غيره...)⁽⁵⁾.

84- نَفْوَعَل : جاء في اللسان (وجَرُو نَخْوَرَش، قد تحرك وخدش، قال ابن سيده: ليس في الكلام نفوعل غيره)⁽⁶⁾.

85- فَعَلَان : جاء في اللسان (ورجل تَكَلَّم وَتَكَلَّمَة وَتَكَلَّلَمَة وَكَلْمَانِي جيد الكلام فصيح حسن الكلام منطيق، وقال ثعلب، رجل كَلْمَانِي كَثِيرَ الْكَلَام فعبر عنه بالكثرة، قال والأنثى كَلْمَانِيَة)⁽⁷⁾.

(1) لسان العرب (خبق).

(2) الخصائص: 3/207 ولسان العرب (كذب).

(3) المطبع في التصريف: 1/144.

(4) لسان العرب (كذب).

(5) لسان العرب (سخن).

(6) لسان العرب (خرش).

(7) لسان العرب (كلم).

86- **تَفِعَّالَة** : جاء في اللسان (ورجل **تَكْلَام** و**تِكْلَامَة** و**تِكْلَامَة**... جيد الكلام فصيح حسن الكلام منطيق.. وقال ثعلب ولا نظير لـ**كَلْمَانِي** ولا لـ**تَكَلْمَة** قال أبو الحسن: وله عندي نظير وهو قولهم رجل تلقاً **عَوْنَاقَةَ كَثِيرِ الْكَلَام**)^(١).

87- **فُعْلَان** : وهو قليل كما ذكر ذلك ابن عصفور، فالاسم نحو **قُمْحَان**، والصفة نحو **حُمْدَان** ولا يعرف في الصفة غيرهن^(٢)... جاء في اللسان (ورجل **قُمْدَ** و**قُمْدَر** و**قُمْدَان** و**قُمْدَانِي** قوي شديد صلب والأنتى **قُمْدَانَة**، و**قُمْدَانَيَة**...)^(٣).

88- **فِعْوَل** : يكون في الأسماء ولا يأتي في الصفات عن سببوبه^(٤) جاء في اللسان صيغة مبالغة (**السَّرْوَطُ** الذي يسترط كل شيء ويتعلمه)^(٥). نلاحظ من هذه الصيغ أن الأمثلة التي اندرجت تحتها قليلة جداً فقد لا يرد على الصيغة الواحدة إلا مثال واحد أو مثلان، فهذا يؤكد لنا أنها صيغ سماعية، ولا تستعمل في الكلام إلا نادراً.

وقد ذهب الأستاذ محمد الطنطاوي إلى أن هناك أبنية مبالغة قد جاءت من (**أَفْعَل** - **يُفْعِلُ**) المزید على صيغة (**فَعَال**) منها (**دَرَّاك**) و (**حَسَّاس**) من (**أَدَرَّاك**) و (**أَحَسَّ**) وعلى فعل نحو نذير وسميع وأليم^(٦). وقد جاء في اللسان تعلييل ذلك أنها لغة أو ازدواج فقد داء (ورجل **دَرَّاك**، **مُدْرَك** كثير الإدراك، وقلما يجيء (**فَعَال** من **أَفْعَل**)، الإدراك من **أَدَرَّاك** وجبار من أجبره على الحكم...)^(٧)، وقال

(1) لسان العرب (كلم).

(2) المتع في التصريف: 1/136.

(3) لسان العرب (قمد).

(4) ينظر: الكتاب 4/274.

(5) لسان العرب (سرط).

(6) ينظر: تصريف الأسماء (الطنطاوي) 187.

(7) لسان العرب (درك).

في موضع آخر (قال ابن بري: جاء دراك ودراك وفعال وفعال إنما هو من فعل ثلاثي ولم يستعمل منه فعل ثلاثي وإن كان قد استعمل منه الدَّرَك...)⁽¹⁾.

أما سمع من أسمَع فقد جاء في اللسان (قال الأزهري: والعجب من قوم فسروا السميع بمعنى السُّمْع فراراً من وصف الله له سَمِعاً وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه فهو سَمِيع ذو سمع بلا تكييف ولا تشبيه بالسمع من خلقه ولا سمعه كسمع خلقه، ونحن نصف الله بما وصف به نفسه بلا تحديد ولا تكييف، قال ولست أنكر في الكلام العرب أن يكون السميع ساماً ويكون مُسِمِعاً... والظاهر الأكثر في كلام العرب أن يكون السميع بمعنى السامِع مثل عَلِيمٍ وعَالِمٍ وقَدِيرٍ وقَادِرٍ...)⁽²⁾

أما النذير فقد جاء في اللسان (قال أبو منصور... والنذير يكون بمعنى النذر وكان الأصل وفعله الثلاثي أُميّت، ومثله السَّمِيع بمعنى المسموع والبديع بمعنى المبدع...⁽³⁾ ومثلها أيضاً جَبَارٌ من أجبر⁽⁴⁾).

نلاحظ من ذلك أن مجيء صيغة المبالغة (فعال) من (أفعال) قليل في الكلام ولكل مثال منها علة مستكنة، إذ ليست الأسباب متمناثة كما لاحظنا، فهي لغة قليلة لا يمكن الاعتماد عليها في الكلام إلا في حدود أفعالها التي جاءت بها.

نستنتج مما ذهبنا إليه أن صيغة المبالغة لا يرتبط اشتراطها بفعل معين فقد وجدنا أنها تؤخذ من الفعل المتعدد واللازم، وأنها صيغة سمعاوية ولا قياس فيها، إذ بلغ عددها في الكلام (88) صيغة.

(1) لسان العرب (درك).

(2) لسان العرب (سمع).

(3) لسان العرب (نذر).

(4) ينظر: لسان العرب (جبر).

المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم.
- 2- الاشتقاد، الأستاذ عبد الله أمين / ط1/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1956م / القاهرة.
- 3- تسهيل الفوائد وتكملة المقاصد / ابن مالك / تحقيق: محمد كامل بركات / الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1967.
- 4- الخصائص / لابن جني / تحقيق: محمد علي النجار / ط4 / مشروع النشر العربي المشترك - الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الشؤون الثقافية العامة / بغداد 1990.
- 5- شرح شافية ابن الحاجب / للرضي الاستريادي / تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفازاف، ومحمد محبي الدين عبد الحميد / دار الكتب العلمية / بيروت، 1975م.
- 6- شرح المفصل / لابن يعيش / عالم الكتب / بيروت.
- 7- عمدة الصرف / الدكتور كمال إبراهيم / ط2 / مطبعة الزهراء / بغداد / 1975م.
- 8- في تصريف الأسماء / الدكتور عبد الرحمن شاهين / منشورات مكتبة الشباب / مطبعة مختار / القاهرة / 1977م.
- 9- الكافية في النحو / لابن الحاجب / شرح رضي الدين الاستريادي / دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان.
- 10- كتاب سيبويه / لابن بشر عثمان / ط3 / عالم الكتب / بيروت 1983م.
- 11- لسان العرب / لابن منظور / دار صادر / بيروت 1956م.
- 12- مجلة مجمع اللغة العربية / بالقاهرة / ج 1 و ج 2.

- 13- المدخل إلى علم النحو والصرف / الدكتور عبد العزيز عتيق / ط2/ دار النهضة العربية للطباعة والنشر / 1974م.
- 14- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / للسيوطى / شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البحاوى / من منشورات المكتبة العصرية / صيدا - بيروت 1987م.
- 15- المفصل في علم العربية / للزمخشري / عنى بنشره محمود توفيق / وطبعه حجازي / القاهرة.
- 16- المقتضب / لأبي العباس المبرد / تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب/ بيروت / 1963م.
- 17- الممتع في التصريف / لابن عصفور الأشبيلي / تحقيق: فخر الدين قباوة / ط3 / منشورات دار الآفاق الجديدة / بيروت / 1987م.
- 18- المنهج الصوتي للبنية العربية / الدكتور عبد الصبور شاهين / مؤسسة الرسالة / بيروت 1980م.

ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة دراسة تحليلية

توطئة:

الحمد لله رب العالمين، الذي علم الإنسان بالقلم، علمه ما لم يعلم، والصلوة والسلام على نبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد: فإن سائلا قد يسأل لم البحث في موضوع (ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة). إن السبب الرئيس الذي دعاني إلى البحث في مثل هذا الموضوع، أنني وجدت من خلال تدريسي لمادة علم الصرف، ولا سيما موضوع (النسب) واطلاعي على المؤلفات التي تناولته، أن البحث فيه كان بطريقه تظيرية، أو مجرد عرض القواعد الصرفية التي لها علاقة بموضوع النسب دون التطرق إلى تحليل بنية الكلمة بعد اتصال ياء النسب بها، وهذا الأمر موجود في الكتب القديمة والحديثة، هذا ما سيتضح لنا من خلال تحليل الأبنية الصرفية بعد اتصالها بـياء النسب.

إن ظاهرة النسب في العربية، تعد من الظواهر الكبيرة فيها ودراستي لهذه الأبنية لهذا البحث المتواضع، ستكون فقط للأبنية التي تطرأ عليها التغيرات جراء ذلك، ونترك بقية الأبنية الأخرى، إذ يمكن الرجوع إليها في مطانها الخاصة بها.

١- التمهيد:

مصطلح النسب لغة واصطلاحاً:

أ- النسب في اللغة هو (ونسبه ينسبُه نسباً، عَزَاه... وَنَسَبَه)- سأله أن يُنْسِبَ، وَنَسَبَتْ فلاناً إلى أبيه أَنْسَبَه نسباً إذا رفعت في نسبه إلى جده الأكبر^(١).

(1) لسان العرب مادة (نسب).

قال ابن فارس (النون والسين والباء) كلمة واحدة، قياسها اتصال شيء بشيء ومنه النسب، سمي لاتصاله وللاتصال به نقول نسبةً أنسِبُ، ونسبَ فلان، ومنه النسب في الشعر إلى المرأة كأنه ذكر يتصل بها ولا يكون إلا في النساء^(١).

أما اصطلاحاً فقد أطلق عليه سيبويه تسمية الإضافة والنسبة أي تسمية ثنائية، فقد أفرد له باباً بعنوان (هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة)^(٢)، إذ قال (أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الحقت ياء الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياء الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة...)^(٣).

نفهم من كلام سيبويه أن طريقة النسب تكون من شيئين اثنين الأول هو الاسم الأصلي المجرد من ياء النسب ويسمى (المنسوب إليه) والاسم بعد اتصاله بباء النسب يسمى (المنسوب)، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله (واعلم أن ياء الإضافة إذا لحقتها الأسماء، فإنهم يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياء الإضافة، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتها فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن...)^(٤).

وهذا النسب يجعل الاسم المنسوب دالاً على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي الانساب إلى الاسم المجرد عنها، فيكون من حيث الوصف كاسم الفاعل وأسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وأفضل التفضيل، لأن كل منها يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، والموصوف هو الذي يخصصها وقد أشار إلى ذلك أبو علي الفارسي بقوله (ويصير الاسم للحاق الياءين له صفة تتسبّب إليه بعد أن لم يكن كذلك فلهذا ألحقت التاء

(١) مقاييس اللغة (مادة نسب) 323/5.

(٢) ينظر كتاب سيبويه 335/3.

(٣) كتاب سيبويه 335/3.

(٤) كتاب سيبويه 335/3.

المؤنث، وأعمل الصفات في نحو: هذه امرأة تميمية وتلك عمامة كوفية، ومررت برجل هاشمي أبوه...)⁽¹⁾. أما اللغويون الذين جاءوا بعد سيبوبيه، فقد كانوا يسمونه بـ (النسب)⁽²⁾.

هناك تغييرات تطرأ على الاسم المنسوب هي:

١- تغيير لفظي: وهذا التغيير يتعلق ببنية الكلمة قال السيرافي (ياء الإضافة الأولى منها ساكنة، ولا يكون ما قبلهما إلا مكسوراً، وهو يغيران آخر الاسم، يخرجانه عن المنتهي ويقع الإعراب عليهما)⁽³⁾، وقد تكون هذه التغييرات عامة تشمل كل الأسماء التي ينسب إليها ، وهي زيادة ياء النسب المشددة في آخر الاسم المنسوب مع كسر ما قبل الآخر لكي يحصل التناسب بين المنسوب والمنسوب إليه مثل: عراق - عراقيّ، نحو - نحوّي ... إلخ، وهناك تغييرات خاصة تتعلق ببعض الأسماء، مثل الحذف والقلب أو رد المذوف، أو إبدال بعض الحركات بعضها مع بعض، وهذا الأمر في غاية الأهمية، لأنها تغييرات ليست اعتباطية بقدر ما تتعلق ببنية الكلمة لأن إلصاق ياء النسب مع الكلمة، قد لا تتحمله أحرف الكلمة مما يؤدي إلى حدوث مثل هذه التغييرات التي سوف نبحثها إن شاء الله.

وهناك تغييرات معنوية تتعلق بكون الاسم المجرد من الياء منسوباً إليه والمحلق به الياء منسوباً، وتغييرات حكمية وذلك بمعاملتها معاملة الصفات المشتقة في العمل والمعنى إذ ترفع الظاهر والمضمير⁽⁴⁾.

كما ذكرنا سابقاً إن دراستنا للأبنية المنسوبة سوف تكون تحليلية، مع ذكر القاعدة العامة لذلك البناء على وفق ما ذكره العلماء بهذا المضمار

(١) التكملة / 50.

(٢) ينظر / المفصل / 206، شرح المفصل 145/5، آمالي ابن الحاجب 2/770، حاشية الحضري 169/2، المذهب في علم الصرف / 76، الصرف الواضح / 292.

(٣) شرح السراجي / بهامش كتاب سيبوبيه / 3/335.

(٤) ينظر / محاضرات في علم الصرف / 151 ظلت جامع الدروس العربية 2/71.

والمالسب لمثل هذه الدراسة على وفق التغييرات التي ذكرناها سابقاً هي التغييرات اللفظية، ونترك اللفظ الذي لا تؤثر فيه ياء النسب من الناحية اللفظية. وهذه الأبنية هي:

- ياء النسب وأثرها في حذف بعض أحرف الكلمة.

1- النسب إلى المختوم بباء التأنيث:

إذا نسب إلى الاسم المختوم بباء التأنيث حذفت تاءه قال سيبويه (وذلك قوله في ربيعة: ربَّعِيٌّ وفي حنفة: حَنْفِيٌّ، وفي جَذِيمَة: جَذَمِيٌّ، وفي جَهِينَة، جَهَنَّيَّ، وفي قُتْبَيَّة: قُتْبَيٌّ... وذلك لأنَّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحذثوا في آخرها لتعديلهم منتهي الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييرَه وحذفُ لزمه حذفُ هذه الحروف...)⁽¹⁾ أي يذهب سيبويه إلى وجوب حذف هذه التاء، لأننا لو أبقينا هذه التاء، وقلنا فاطمتى وبصرتى في نسبة الرجل إليهما لوجب أن نقول بصرتى، فيجتمع في الاسم تأنيثان التاء الأولى للمنسوب إليها والثانية للمنسوبة وهذا لا يكون في اسم واحد⁽²⁾. ويرى الأنباري أنَّ هذه التاء لو بقيت لوقعت في حشو الاسم وتاء التأنيث لا تقع في الحشو مطلقاً⁽³⁾. فضلاً عن ذلك فإن اجتماع ياء النسب مع تاء التأنيث في كلمة واحدة وفق المخطط الآتي: فاطمة + ياء النسب = فاطمي، يؤدي إلى ثقل في نطق الكلمة، وهذا ثقل ناتج عن اجتماع التاء المكسورة مع ياء النسب، والأمر الآخر النسب يكون دائماً للمذكر، لذلك يجب أن يجرد من علامات التأنيث عند النسب.

2- النسب إلى المثنى وجمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم:

إذا نسب إلى المثنى وجمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم، تحذف علامة المثنى والجمع من الاسم نحو - كاتبان - كاتبي، ومهندسان -

(1) كتاب سيبويه 339/3.

(2) ينظر كتاب سيبويه / 335/3- الحاشية.

(3) ينظر أسرار العربية / 269/.

مهندسيّ، وطالبات - طالبيّ. وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله (هذا باب ما لحقته الرائدتان للجمع والتثنية: وذلك قوله مُسْلِمُونَ ورَجُلَانِ ونحوهما، فإذا كان شيءٌ من هذا اسم رجل فأضافت إليه حذفت الرائدتين الواو والنون، والألف والنون والياء والنون، لأنّه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجراً، فتذهب الياء لأنها حرف الإعراب، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنهما زيدتا معاً ولا تثبتان إلا معاً. وذلك قوله رَجُلٌ و مُسْلِمٌ ومن قال من العرب: هذه قَسْرُونَ، ورأيتُ قَسْرُينَ، وهذه يَبْرُونَ ورأيتُ يَبْرِينَ - قال يَبْرِي وقِسْرِي...⁽¹⁾). يعلل سيبويه عدم جواز النسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم، لأن الألف والنون والواو والنون علامات إعرابية وياء النسب ستكون في آخر الاسم وعلامة الإعراب ستقع عليها أيضاً، وهذا يؤدي إلى اجتماع علامتي إعراب في اسم واحد وهذا لا يجوز في الكلام. فضلاً عن ذلك أن النسب إلى مثل هذه الأسماء يؤدي إلى ثقل نتيجة اجتماع ياء النسب مع علامات التثنية وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم نحو المدخلط الآتي:

طالبان - طالبانيّ

طالبات - طالباتيّ

مهندسو - مهندسونيّ.

ومسألة مهمة جداً تزداد إلى ما ذكرناه من أسباب، نلحظ أن عدد أحرف الكلمتين بعد النسب صار ثمانية أحرف، وهذا لا يجوز، لأن أدنى أحرف الاسم في العربية هو سبعة أحرف، والفعل هو ستة أحرف.

3- النسب إلى الاسم المقصور:

إن معنى القصر في اللغة هو (الحبس أو المنع، يقال امرأة مقصورة، وقصورة وقصيرة أي محبوسة في البيت لا تترك أن تخرج)⁽²⁾ أما في الاصطلاح

(1) الكتاب / 3 / 372، وينظر الأصول 3/68.

(2) القاموس المحيط (مادة قصر) 2/118.

فهو (الاسم المعرف الذي تكون في آخره ألف لازمة كالرَّحْي والمصطفى وقفَا وحَصَى، فإذا كان على ثلاثة أحرف فإنَّ الألف فيه بدل وليسَت زيادة، كَزِيَادَةُ الْأَلْفِ حَبْلِي)⁽¹⁾.

مما لا شك فيه أنه كقاعدة عند النسب إلى الاسم المقصور يجب أن يراعى فيه تسلسل الألف وحركة الحرف الثاني من الاسم وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله (تقول في حَبَارَى: حَبَارِيٌّ وَفِي جَمَادِي: جَمَادِيٌّ وَفِي قَرْقَرِي: قَرْقَرِيٌّ، وكذلك كُلُّ اسْمٍ كَانَ آخِرَهُ أَلْفًا وَكَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ...)⁽²⁾ أي أنَّ الاسم المقصور إذا كانت الألف المقصورة رابعة وثاني الاسم متحرك أو كانت خامسة أو سادسة وجب حذفها، أما إذا وقعت الألف رابعة وثاني الاسم متحرك أو كانت خامسة أو سادسة وجب حذفها، أما إذا وقعت الألف رابعة وثاني الاسم مقصور ساكن جاز في الألف المقصورة عند النسب أمران إما حذفها أو قلبها ياء قال سيبويه (هذا باب الإضافة إلى كُلِّ اسْمٍ آخِرَهُ أَلْفًا مُبَدِّلةٌ مِنْ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْكَلْمَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: وَذَلِكَ نَحْوُ مَلْهُى وَمَرْمَى وَأَعْشَى وَأَعْمَى وَأَعْيَا فَهَذَا يَجْرِي مَجْرِي مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ آخِرُهُ أَلْفًا مُبَدِّلةٌ مِنْ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْكَلْمَةِ نَحْوُ حَصَى وَرَحَى)⁽³⁾ وقال أيضاً (وَذَلِكَ نَحْوُ حُبْلَى وَدَفْلَى، فَأَحْسَنُ الْقَوْلِ فِيهِ أَنْ تَقُولَ: حُبْلِيٌّ وَدَفْلِيٌّ: لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ لَمْ تَجِئْ لِتُلْحِقَ بِنَاتِ الْثَّلَاثَةِ بِبِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، فَكَرِهُوا أَنْ يَجْعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ)⁽⁴⁾.

لو نأتي ونعمل مخططاً متكاملاً للنسب إلى الأسماء المقصورة، بحسب القاعدة التي ذكرها سيبويه لاتضح لنا الآتي:

(1) محاضرات في علم الصرف / 57.

(2) الكتاب / 354/3 ينظر الأصول / 354-74-76، والتكميلة / 54-55.

(3) الكتاب / 352/3.

(4) الكتاب / 352/3.

كَنْدَا - حسب القاعدة تكون النتيجة - كَنْدَى، لأن الألف رابعة وثاني الاسم متحرك. لو نسب إلى الاسم من دون حذف الياء لكانـت النتيجة - كَنْدَائِي - إذ أدى ذلك إلى كسر الألف والألف لا تتحرك في الكلام لأنها في الأصل ساكنة، لذلك يجب أن تـحـذـفـ من أجل التـخـفـيفـ.

نَمْسَا - حسب القاعدة تكون النتيجة - نَمْسَى أو نَمْسَوِي لأن الألف رابعة وثاني الاسم ساكن، تحـلـ الـكـلـمـةـ الثـانـيـةـ بـقـلـ الـأـلـفـ وـاـوـاـ لأن تـحـلـيلـ الـكـلـمـةـ الأولىـ وـهـوـ نـفـسـ كـلـمـةـ (كـنـدـاـ).

نَمْسَا - الألف هنا يجب أن تـقـلـبـ يـاءـ - نَمْسَيْـ - ولكنـ هذاـ يؤـديـ إـلـىـ ثـقـلـ فيـ نـطـقـ الـكـلـمـةـ وـاجـتمـاعـ ثـلـاثـةـ أـمـثـالـ وـالـعـرـبـ تـكـرـهـ تـوـالـيـ ثـلـاثـةـ أـمـثـالـ، لذلكـ حـادـواـ مـنـ الـيـاءـ إـلـىـ الـوـاـوـ لـتـحـقـقـ الـخـفـةـ فيـ الـكـلـمـةـ وـإـنـ كـانـ خـروـجـاـ عـنـ الـمـأـلـوـفـ، وـلـاـ تـوـجـدـ قـاـعـدـةـ إـعـلـالـيـةـ تـدـعـمـ قـلـ الـأـلـفـ وـاـوـاـ هـنـاـ.

4- النسب إلى المنقوص:

الاسم المنقوص: هو (الاسم المـعـربـ الـذـيـ تـكـوـنـ فـيـ آخـرـهـ يـاءـ لـازـمـةـ مـكـسـورـ مـاـ قـبـلـهـ تـبـثـ فـيـ لـفـظـاـ وـخـطاـ إـذـاـ كـانـ غـيرـ مـنـوـنـ فـيـ أـحـوـالـ إـعـرـابـ الـثـلـاثـةـ رـفـعاـ وـنـصـباـ وـجـراـ⁽¹⁾.

عـنـ النـسـبـ إـلـىـ الـأـسـمـ الـمـنـقـوـصـ كـقـاـعـدـةـ عـامـةـ يـنـظـرـ فـيـ يـائـهـ، فـإـنـ كـانـ ثـلـاثـةـ قـلـبـتـ وـاـوـاـ وـفـتـحـ مـاـ قـبـلـهـ، وـإـنـ كـانـتـ رـابـعـةـ جـازـ حـذـفـهـاـ أوـ قـلـبـهاـ وـاـوـاـ معـ فـتـحـ مـاـ قـبـلـهـاـ وـإـنـ كـانـتـ خـامـسـةـ أوـ سـادـسـةـ وـجـبـ حـذـفـهـاـ قـالـ سـيـبـوـيـهـ (إـذـاـ كـانـتـ الـيـاءـ ثـالـثـةـ، وـكـانـ الـحـرـفـ الـذـيـ قـبـلـ الـيـاءـ مـكـسـورـاـ فـإـنـ إـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ الـأـسـمـ تـصـيـرـهـ، كـالـمـضـافـ إـلـيـهـ فـيـ الـبـابـ الـذـيـ فـوـقـهـ، وـذـلـكـ قـولـهـ فـيـ عـمـعـيـهـ).

وـفـيـ رـدـ رـدـوـيـ، وـقـالـوـاـ فـيـ الشـجـجـيـ: شـجـوـيـ، وـذـلـكـ لـأـنـهـ رـأـواـ فـعـلـ بـمـنـزـلـةـ فـعـلـ فـيـ غـيرـ الـمـعـتـلـ، كـرـاهـيـةـ لـلـكـسـرـتـيـنـ مـنـ الـيـاءـيـنـ وـمـعـ تـوـالـيـ الـحـرـكـاتـ

(1) محاضرات في علم الصرف / 55

فأقرّوا الياءً وأبدلوا، وصيّروا الاسم إلى فعلٍ، لأنّها لم تكن لتشتّت ولا تُبدّل مع الكسرة، وأرادوا أن يجريّ مجرى نظيره في غير المعتل، فلما وجدوا الباب والقياس في فعل أن يكون بمنزلة فعل أقرّوا الياء على حالها وأبدلوا إذا وجدوا فعل قد اثلاًبَ أن يكون بمنزلة فعلٍ⁽¹⁾.

إن السبب من هذا الحذف أو القلب هو للتخفيف قال سيبويه (سؤاله عن الإضافة إلى حيّة فقال حيّي، كراهيّة أن تجتمع الياءات. والدليل على ذلك قولُ العرب في حيّة بن بهذلة: حيّي وحرّكت الياء لأنّه لا تكون لـواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة)⁽²⁾.

نأخذ مثلاً واحداً نحلل من خلاله أثر الياء على الاسم المنقوص ولمّا قلب الياء واواً وعدم بقائها على حالها نحو ذلك:

العمي — نلحق بالاسم ياء النسب — العمّي. نلاحظ في هذا المخطط أن الكلمة الأخيرة هي القياس التي يفترض أن تستعمل، لكن هناك ما يمنع هذا الاستعمال هو الثقل الحاصل من اجتماع ثلاث ياءات والعرب تكره توالى ثلاثة أمثال. ولتخليص من هذا الثقل يكون النسب على النحو الآتي:

العمي - العمّي - بقلب الياء إلى واو، مع فتح ما قبل الواو تجنباً للكسر، كي لا يحصل ثقل بنطق الكلمة لتتابع كسرتين، مع ياء النسب. ومسألة مهمة أيضاً ينبغي ذكرها، هو أننا نستطيع أن نحذف الياء من الكلمة، كي نحصل على الخفة في نطق الكلمة، ذلك أن الكلمة تصبح أقل من ثلاثة أحرف، وهذا غير ممكّن لأن أقصى عدد أحرف الكلمة في اللغة العربية هو ثلاثة أحرف.

(1) الكتاب 3/342-343.

(2) الكتاب 3/354.

5- النسب إلى الاسم المدود:

الاسم المدود: هو الاسم المعرّب الذي تكون في آخره همزة قبلها ألف زائدة والهمزة في الاسم المدود على ثلاثة أنواع:

- همزة أصلية مثل إنشاء - من الفعل أنشأ. وقراء من الفعل قرأ.
 - زائدة للتأنيث: مثل صحراء وزرقاء وحمراء.
 - منقلبة عن أصل إما عن واو أو ياء: - قل كياء - كسا
منقلبة عن واو، أو عن ياء مثل بناء من الفعل بني - يبني⁽¹⁾.

سنحصر كلامنا على النوعين الآخرين ونترك النوع الأول، إذ لا تغيره
يطرأ على بنية عند النسب مثل إنشاء - إنشائي، وقراء - قرائي لأن الهمزة
أصلية.

أما النوع الثاني الذي همزة زائدة للتأنيث، فعند النسب إليه نقلب الهمزة واواً قال سيبويه (وأما المدود، مصروفًا كان أو غير مصروف، كثُرَ عَدْدُهُ أَوْ قَلْ فِإِنَّهُ لَا يُحذَفُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي خُنْفُسَاءٍ: خُنْفَسَاوِيٌّ وَفِي حَرْمَلَاءٍ: حَرْمَلَاوِيٌّ وَفِي مَعْيُورَاءٍ: مَعْيُرَاوِيٌّ..).⁽²⁾ وفق المخطم الآتي نوضح من خلاله لم تقلب الهمزة واواً عند النسب.

حرماء - لو نسبنا على الأصل دون القلب لكان - حمرائيّ - ثقيلة لو
نسبنا إلى الكلمة مع قلبهما ياء ل كانت النتيجة - حمرائيّ - تتابع ثلاثة ياءات
والعرب تكره توالى ثلاثة أمثال. ولا يبقى سوى قلب الهمزة واوا نحو حمرواي
لتحقيق الخفة في النطق قال سيبويه (واعلم أنك إذا أضفت إلى المدود منصرفًا
فإن القياس والوجه أن تقرئه على حاله، لأن الياءات لم تبلغ غاية الاستثنال ولأنَّ

(1) ينظر: الكتاب 3/539 و 540، والتكملاة 76-85، وكشف المشكّل 224 وما بعدها.

.355/3 (الكتاب 2)

الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة، وقد أبدلها ناسٌ من العرب
كثيرٌ على ما فسّرنا، يجعل مكان الهمزة واواً...⁽¹⁾.

أما عند النسب إلى الاسم الممدود الذي همزته منقلبة عن أصل فيجوز
فيها البقاء على حالها أو قلبها واواً دون النظر إلى أصلها قال أبو علي (فإن
كانت الهمزة منقلبة عن ياء أو واو وهما لامان نحو:- كـسـاء، وـرـداء، قـلت:
كـسـائي وـرـدائـي، ويـجوز أن تـبـدـلـ منـهـماـ الواـوـ فـتـقـولـ كـسـاويـ وـرـدائـيـ...)⁽²⁾.
لو نأتـيـ وـنـحـلـ بـنـيـةـ الـأـسـمـ المـخـتـومـ بـهـمـزـةـ منـقـلـبـةـ عـلـىـ وـفـقـ المـخـطـطـ الآـتـيـ:
لا تـضـحـ لـنـاـ لـمـ جـواـزـ بـقـاءـ الـهـمـزـةـ أـوـ قـلـبـهاـ واـواـ دـوـنـ الرـجـوعـ إـلـىـ أـصـلـ
الـهـمـزـةـ.

كسـاءـ - كـسـائيـ وـفـقـ الـقـيـاسـ نـلـحـظـ أـنـ بـقـاءـ الـهـمـزـةـ لـمـ يـشـكـلـ مشـكـلةـ
فـيـ نـطـقـ الـكـلـمـةـ إـذـ أـنـهـ خـفـيـفـةـ عـلـىـ الـلـسـانـ.

كسـاءـ - لو قـلـبـتـ الـهـمـزـةـ يـاءـ وـهـوـ الـذـيـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ لـكـانـتـ النـتـيـجـةـ
كـسـايـيـ - تـكـوـنـ الـكـلـمـةـ ثـقـيـلـةـ عـلـىـ الـلـسـانـ لـذـلـكـ يـجـبـ أـنـ تـقـلـبـ واـواـ -
كـسـاوـيـ.

وـالـأـمـرـ نـفـسـهـ إـذـ كـانـ أـصـلـ الـهـمـزـةـ يـاءـ نـحـوـ:-

بنـاءـ - بنـائـيـ - خـفـيـفـةـ.

بنـاءـ - بنـائـيـ - ثـقـيـلـةـ.

بنـاءـ - بنـاوـيـ - خـفـيـفـةـ.

نـلـحـظـ مـنـ ذـلـكـ أـنـ دـعـمـ الرـجـوعـ إـلـىـ أـصـلـ وـلـاسـيـمـاـ فـيـ الـأـسـمـ الـذـيـ هـمـزـتـهـ
يـاءـ، لـكـانـ لـغـاـيـةـ مـهـمـةـ جـداـًـ هـوـ طـلـبـ الـخـفـةـ فـيـ نـطـقـ الـكـلـمـةـ.

(1) الكتاب 351/3

(2) التكمـلةـ / 59

6- النسب إلى ما فيه ياء مشددة:

إذا نسب إلى الاسم المختوم بباء مشددة، وهذه الياء قد تكون بعد حرفين وبعد حرف أو في وسط الكلمة.

فإذا نسب إلى الاسم المختوم بباء مشددة وكانت بعد حرف واحد، ردت الياء الأول إلى أصلها وقلبت الثانية واواً وفتح ما فيها مثل طيٰ - طووويٰ قال سبوبيه (وسأله عن الإضافة إلى حيَّة - حيَّويٰ، وحرَّكت الياء لأنَّه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة فإنْ أضفت إلى لَيَّة قلت لَوَوِيٰ لأنَّك احتجت إلى أن تحرَّك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء حيَّة فلما حرَّكتها رددتها إلى الأصل كما تردها إذا حرَّكتها في التصغير. ومن قال: أميَّي قال: حيَّي...)⁽¹⁾ لو نأخذ مثلاً ونحلله لنبين أثر ياء النسب عليه وفق المخطط الآتي:

طيٰ - طيُّي أصل الياء الأولى واو بدليل فعلها الثلاثي طوى - يطوي - طوي فتكون الكلمة على الأصل هي - طويٰ - ياء النسب - النتيجة طووويٰ - وهذا القلب والرجوع إلى الأصل له ما يبرره - لأن حروف الكلمة أصول وهي ثلاثة إذ لا نستطيع أن نحذف منها كي لا يؤدي إلى ثنائية في الكلمة والأمر الآخر إن قلب الياء الثانية إلى واو كي لا يؤدي إلى تتبع ثلاث ياءات والعرب تكره توالي الأمثل.

أما إذا كانت الياء بعد حرفين، فنحذف الياء الأولى وتقلب الثانية واواً نحو عديٰ - عدويٰ قال سيبوبيه (... وذلك قوله عديٰ: عَدَوِيٰ، وفي غَنِيٰ: غَنَوِيٰ وفي قُصَيٰ: قُصَوِيٰ وفي أُمَيَّة: أُمَوِيٰ، وذلك أنهما كرِهوا أن تتوالى في الاسم أربع ياءات فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سُلَيْمٍ وثقيف حيث استثنوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي منقوصة، لأنك إذا حذفت الزائدة فإنَّما تَبْقى التي تصير ألفاً كأنه أضاف إلى فعل أو فعل⁽²⁾. نلاحظ من كلام سيبوبيه

(1) الكتاب 3/345.

(2) الكتاب 3/344.

أن الحذف لا يؤثر في الكلمة، فلو نسبنا إلى الكلمة التي يكون فيها ياء النسب على حرفين ل كانت النتيجة على النحو الآتي:

غَنِيٌّ - غَنِيٌّ - تحذف الياء الساكنة وحذفها لغاية مهمة جداً كي لا يحصل ثقل في نطق الكلمة لأن الواو الساكنة حاجز غير أمن عند الانتقال من الفتح إلى الكسر وبينهما الواو الساكنة - تكون الكلمة غَنَوْيٌ - بعد قلب الياء الأخيرة واواً كي لا يحصل تتابع ثلاث ياءات والحدف هنا لا يؤثر على عدد أحرف الكلمة.

أما إذا كانت الياء المتشدة المكسورة في وسط الكلمة، فعند النسب تحذف الياء المكسورة وتبقى الياء الساكنة قال سيبويه (هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولـي آخره ياءين مدغمةً إحداهما في الآخر وذلك نحو أَسِيد وَحَمِير وَلَبِيد، فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتركرة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات وتقاربها وتواتت الكسرات التي في الياء والدال استثنواه، وكان حذف المتركرة هو الذي يخففه، لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتواли فيه من الحركات التي لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرات في الثقل مثل أَسِيد لـكراهيتم هذه المترركات...)⁽¹⁾. نعمل مخططاً يبين أثر ياء النسب على هذه الكلمة التي تحتوي على ياء مشددة مكسورة في وسط الكلمة على النحو الآتي:

طَيِّب لو نسبنا على الأصل دون حذف لـكانت النتيجة طَيِّبٌ نلحظ مدى الثقل في نطق الكلمة نتيجة تتابع أربع ياءات ولا سيما الياء المشددة مكسورة وللتخلص من ذلك يكون على النحو الآتي:

(1) الكتاب 370-371.

طَيِّبٌ - ياءُ النَّسْبِ - طَيِّبٍ - وذلك بحذف الياء المكسورة لأنها لو أبقيناها مع حذف الياء الساكنة لكانَت النَّتيجة طَيِّبٍ - وهذا يؤدي إلى ثقل في نطق الكلمة نتيجة تتابع كسرتين مع ياء النَّسْبِ.

7- النَّسْبُ إِلَى (فَعِيلَةٍ وَفُعِيلَةٍ):

كقاعدة عامة عند النَّسْبِ إِلَى (فَعِيلَةٍ وَفُعِيلَةٍ) حذفت التاء مع الياء⁽¹⁾. ولكن هذه القاعدة لا تستمرة إذ أحياناً لا تُحذف إلا التاء مع البقاء على الياء ولا سيما إذا كان الاسم على وزن فَعِيلَةٍ معتل العين نحو (طَوْلَةَ - طَوْلَيْ) أو مضعن العين نحو (جَلَلَةَ - جَلَلَيْ).

قال سيبويه (هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس: وذلك قوله في ربعة: ربَّعٍ وفي حنيفة: حَنَفَيْ... وسألته عن شديدة فقال لا أحذف، لاستثقالهم التضييف، وكأنهم تكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف... قلت: فكيف تقول فيبني طَوْلَة؟ فقال: لا أحذف، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فعل، ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدل، فيكره هذا كما يكره التضييف، وذلك قوله فيبني حَوْيَزَة: حَوْيَزَيْ)⁽²⁾. أي الاسم إذا كان على زنة (فَعِيلَةٍ) وكانت عينه واواً عند النَّسْبِ يخرج عن القاعدة والسبب في ذلك إذ إن حذف الياء يؤدي إلى إعلال الواو بقلبها ألفاً كما هو موضح على النحو الآتي:

طَوْلَةٌ لو نسبنا على القاعدة تكون النَّتيجة - طَوَالِيَّ - إعلال بقلب الواو إلى ألسِنِنحرِكها وانفتاح ما قبلها فتكون النَّتيجة طَالِي، وهذه الكلمة بعد النَّسْب تكون بعيدة كل البعد عن الكلمة قبل النَّسْب.

(1) ينظر الكتاب 3/339، والأصول 3/72، والتكمة 56 وعمدة الصرف 217.

(2) الكتاب 3/339.

أما كلمة (جليلة) - لو نسبنا على القاعدة فستكون النتيجة - جلّيَّ ثقيلة جداً نتيجة تتابع متماثلين مع ياء النسب المشدة. لذلك نبقي على الياء لتفصل بين المتماثلين لتحقيق الخفة في نطق الكلمة.

8- النسب إلى الثلاثي المكسور العين:

كقاعدة عامة إذا نسب إلى اسم ثلاثي مكسور العين وجب تحويل الكسرة إلى فتحة. قال ابن السراج (إذا نسب إلى اسم على (فِيل) مكسور العين، فإنك تفتحها استثنالاً لاجتماع الكسرتين والياءين في اسم فيه حرف غير مكسور إلا حرفاً واحداً وهو النسب إلى الثمر: ئمَريٌّ وفي شَقْرَيٌّ وفي سَلْمَة: سَلَمِيٌّ...)⁽¹⁾ للحظ أن التحويل من الكسرة إلى الفتحة هو للتخفيف فلو نسبنا على الأصل وكانت النتيجة على النحو الآتي:

مَلِك - مَلَكِيٌّ - وهذه ثقيلة على اللسان نتيجة تتابع كسرتين مع ياء النسب المشدة.

نخلص مما ذهبنا إليه في البحث في مثل هذه الظاهرة المهمة جداً في الدرس الصرفي، أن النسب من الظواهر اللغوية المهمة في الكلام، والمسألة ليست فقط إلصاق ياء مشددة بالاسم، لكن علينا بيان أثر هذه الياء وما تلحقه من تغيير في بنية الاسم فضلاً عن أثرها المعنوي إن العربي يتذوق الكلام ويحاول أن يجد ما يميل إليه اللسان العربي من كلام خفيف على الذوق العربي لذلك كان يتحايل على الكلمة وفق القواعد اللغوية التي ستها القدماء من أجل الوصول إلى الغاية المرجوة جراء ذلك. وهذا ما لمسناه في بحثنا هذا في ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة. وما بحثناه من قضايا تخص النسب، إذ لا تعد شادة بقدر ما كانت حاجة، وأصبح لهذا الشذوذ طريقاً في الكلام، ويمكن أن نعده قياساً عاماً في الكلام، لتحقيق الخفة في النطق.

(1) الأصول 3/64.

المصادر والرجوع

- 1- أسرار العربية / لأبي البركات الأنباري ت 577هـ / تحقيق محمد بهجت العطار / مطبعة الترقى / دمشق 1957م.
- 2- الأصول في النحو / ابن السراج ت 316هـ / تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة / ط 1/ بيروت 1985م .
- 3- الأدلة النحوية / لابن الحاجب ت 646هـ / تحقيق هادي حسن حموري / ط 1/ عالم الكتب 1985م / بيروت.
- 4- التكميلة / لأبي علي الفارسي / ت 377هـ / تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود / ط 1/ الرياض 1981م.
- 5- جامع الدروس العربية / الشيخ مصطفى الغلايني / المطبعة العصرية / بيروت / ط 14/ 1974م.
- 6- حاشية الحضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك / محمد الخضري ت 1287هـ. دار إحياء الكتب العربية د. ت.
- 7- شرح السراجين / بهامش كتاب سيبويه / تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب / مصر 1975م.
- 8- شرح المفصل / ابن يعيش / ت 643هـ / دار الطباعة المنيرية / مصر 1968م.
- 9- الصرف الواضح / عبد الجبار علوان النايلية / دار الكتب للطباعة والنشر / جامعة الموصل/ 1988م.
- 10- عمدة الصرف / الأستاذ كمال إبراهيم / مطبعة النجاح / بغداد.
- 11- القاموس المحيط / الفيروز أبادي / ت 817هـ/ دار صادر. بيروت / 1306هـ.
- 12- الكتاب. سيبويه (ت 180هـ). تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب / مصر 1975م.

- 13- كشف المشكّل في النحو / الحيدرة (علي بن سليمان 599هـ) تحقيق الدكتور هادي عطية مطر. مطبعة الإرشاد. ط1. بغداد. 1984.
- 14- لسان العرب / ابن منظور / ت 711هـ / دار صادر. بيروت. 1955.
- 15- محاضرات في علم الصرف / الدكتور علي جابر المنصوري والدكتور علاء الدين هاشم الخفاجي / مطبعة التعليم العالي / الموصل.
- 16- المفصل / للزمخشري ت 538هـ / تحقيق د. علي بو ملحم / مكتبة الهلال / ط1 1993.
- 17- مقاييس اللغة / لابن فارس ت 395هـ / ط1/ دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي / 1369هـ.

4

الفصل الرابع

الشجر في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية

• البحث الأول: شجرة الرقّوم

• البحث الثاني: شجرة الزيتون



الفصل الرابع

الشجر في القرآن الكريم

شجرة الزقوم في القرآن الكريم

دراسة صرفية دلالية

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد البر الأمين، وعلى آله الفر الميامين وصحابته الطيبين الطاهرين.

لقد تميز القرآن الكريم عن بقية الكتب السماوية بكثرة الإشارات العلمية فيه، ثم صحة كل هذه الإشارات فهو كتاب الله الحق الذي لم يقع فيه تحريف وبالتالي لا يصطدم مع العلم الحق عن صنع الله (عز وجل).

فقد شكلت الطبيعة جانباً مهماً في النص القرآني لوضوح دلالتها وسهولة التفسير بها، ولقربها من الواقع الإنساني، فاقتضت الحكمة الإلهية الاستعانة بها عند الخطاب، فلا يخفى علينا أن الإنسان في كل وقت بحاجة إلى المدلول الحسي لقربه من الإدراك والتصور، إذ وردت أكثر من مئة إشارة لعالم الطبيعة ولاسيما النبات في القرآن الكريم تدعوا إلى الانتباه والتفكير فيها فقد حاولنا في هذا البحث المقتضب أن نقف على إشارات القرآن الكريم لشجرة خاصة هي (شجرة الزَّقُوم) مستصحبين بعض ما توصل إليه اللغويون والمفسرون في هذا المجال لنخلص إلى شيء من الدقة والحكمة في هذه الإشارة إلى هذه الشجرة. وما دام القرآن من عند الله تبقى إشاراته للطبيعة حقاً مطلقاً وعلمأً يقيناً وكل ما يحتاجه المسلمون هو سبر أغوار هذه الآيات والعمق في النظر والتأمل والبحث العلمي فتكتشف لهم العلوم بإذن الله.

فقد حاولنا في هذا البحث المتواضع أن نستقصي لفظة (شجرة الزَّقُوم) وما اشتقت منها، ودلالتها في القرآن الكريم عن طريق ما كتبه المفسرون وربطها بالقوانين الصرفية، وبالاستعارة بمعجم لسان العرب في تقصي الكثير ما دار حول هذه اللفظة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على مجالين:

1. المجال الصرفي للتعرف على أصل لفظة (الزَّقُوم).

2. المجال الدلالي لتبيان معاني هذه الشجرة في القرآن الكريم.

لقد ورد ذكر شجرة الزَّقُوم في القرآن الكريم ثلاث مراتٍ وفي سورٍ مختلفة وهي على النحو الآتي:

1. قوله تعالى: ﴿أَذْلِكَ خَيْرٌ نُرُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُومِ فَ..... فَطَلَعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾⁽¹⁾

2. قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُومِ فَطَعَامُ الْأَثَيْم﴾⁽²⁾ (الدخان:44)

3. قوله تعالى: ﴿لَمْ إِنْكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَدَّبُونَ فَلَا كَلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُوم﴾⁽³⁾

أ- الدراسة الصرفية:

مما لاشك فيه أنَّ كلمة (الزَّقُوم) هي على زنة (فعُول) وهي من أبنية المبالغة في الكلام، ومدلول المبالغة في الكلام، إننا إذا أردنا أن يدل اسم الفاعل على الكثرة والمبالغة حول إلى صيغ معينة في الكلام لقصد ذلك. قال سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنَّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث

(1) سورة الصافات 62-65.

(2) سورة الدخان 42-43.

(3) سورة الواقعة 52-53.

عن المبالغة، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول وفَعَال وَمُفَعَال، وَفَعِيل....⁽¹⁾.

وهذا ما أشار إليه المبرد أيضاً إذ قال: "اعلم أن الاسم على "فعَل" فاعل نحو قوله: ضَرَبَ ضَارِبٍ... فإن أردت أن تكثُر الفعل كان للتكثير أبنية من ذلك (فعَال) تقول: رَجُلٌ قَاتَلَ إِذَا كَانَ يَكْثُرُ القَتْلَ...⁽²⁾".

من خلال ما ذكره سيبويه والمبرد نستدل على أنَّ اللغويين القدامى لم يضعوا حداً لصيغ المبالغة في الكلام، وقد تبعهم بذلك عدُّ من اللغويين مثل الزمخشري⁽³⁾، ابن مالك⁽⁴⁾، ابن الحاجب والرضي⁽⁵⁾ وابن عقيل⁽⁶⁾.

أما اللغويون المحدثون فالاتفاق حاصل بينهم في وضع تعريف متكملاً لصيغ المبالغة، إذ حدَّها الدكتور عبد الرحمن شاهين: "تحول صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتعدِّي أو اللازم إلى أوزان أخرى تدل على الكثرة والمبالغة، كيماً أو كماً في اتصاف الذات بالحدث، وتسمى صيغ مبالغة نحو "كَذَابٌ أَبْلَغُ مِنْ كَاذِبٍ فِي دَلَالِهَا عَلَى الْكَذَبِ"⁽⁷⁾.

ونستنتج مما ذكرناه أنَّ صيغ المبالغة هي نوعٌ من أنواع المشتقات المعروفة في الكلام إذ تدل على اتصاف الذات بالحدث، ولكن هذا الاتصاف يكون على شكل مستويات في الذات والمستوى الذي كانت عليه صيغ المبالغة أنها

(1) الكتاب 110/1.

(2) المقتضب 2/113.

(3) ينظر: المفصل 119.

(4) ينظر: التسهيل 136 وما بعدها.

(5) ينظر: الكافية في النحو 2/202.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل 2/111.

(7) في تصريف الأسماء 187-188.

وينظر تصريف الأسماء 187، المدخل إلى علم الصرف 86، المنهج الصوتي للبنية العربية 115.

تجعل من يتصرف بها يدل على الكثرة والبالغة على شكل صيغ معينة في الكلام.

والباحث في هذه الصيغ يذكر مسألتين مهمتين، الأولى تختص باشتقاق صيغ البالغة - بصورة عامة - في الكلام، أي أن صيغ البالغة هل تشتق من الفعل اللازم أو المتعدي، وهل بالإمكان أن تشتق من الاسم الجامد (اسم العين)؟ ولاسيما أن الأخير يتعلق باشتقاق "شَجَرَةِ الرَّقْوُم".

لقد خاض اللغويون في مسألة اشتقاق صيغ البالغة من الفعل اللازم أم المتعدي، فقد ذكر ابن خالويه صيغ ببالغة مشتقة من أفعالٍ لازمة ومتعدية من ذلك: فَسَاقٌ، وَغُدْرٌ، وَغَدَارٌ، وَرَوَايَةٌ، وَخَائِنَةٌ، وَبَقَافَةٌ، وَمَجَازَةٌ⁽¹⁾. وكذلك الأمر نفسه عند الرضي الاستريادي مما ذكره من أمثلة نحو: شَرَابُونَ، وَفَسِيقُونَ، وَمَدْعُسٌ، وَصَنَاعٌ، وَمَحْضِيرٌ، وَمَهْذَارٌ... إلخ⁽²⁾.

وذكر الأستاذ عبد الله أمين إلى أنَّ صيغ البالغة تشتق من الفعل اللازم والمتعدي⁽³⁾.

وقد تشتق العرب - أحياناً - من الاسم الجامد أبنية متعددة في الكلام، ومما اشتقته أبنية البالغة، وقد ذكرت الباحثة ابتسام عباس أن العرب اشتقت أبنية للبالغة من (أسماء الأعيان) ولكن ليس بالكثرة الوافرة محكية عن العرب، ترتبط دلالاتها باسم العين على وجه البالغة⁽⁴⁾.

(1) ينظر: المزهر 2/243.

(2) ينظر: شرح الشافية 2/178.

(3) ينظر: الاشتتقاق (عبد الله أمين) 25.

(4) ينظر: الاشتتقاق من (اسم العين) دراسة في معجم لسان العرب، رسالة ماجستير.

جاء في لسان العرب

"البَطْنُ من الإنسان وسائر الحيوان: معروف خلاف الظاهر... ورجل مبطانٌ كثير الأكل لا يهمه إلا بطنه وبطينٌ: عظيمُ البَطْنِ... "⁽¹⁾.
و: "الثُّرْبُ والثُّرَابُ والثَّرْيَاء... مَكَانٌ ثَرِبٌ: كثير الثُّرَابِ... "⁽²⁾.
و: "الدَّمْعُ: ماءُ العين، والجمع أدمع... دمعت العين ودمعت تدمع فيهما، دمعاً ودمعاناً ودموعاً وقيل دمعت دمعاً، وامرأة دموعة ودموع، بغير هاء هاء كلتا هما: سريعة البكاء كثيرة دمع العين... وعين دموع: كثيرة الدمعة وسريعتها... "⁽³⁾.

نلاحظ من النصوص المذكورة أن أبنية المبالغة واضحة فيها، ففي النص الأول جاءت "ثَرِبٌ" وهو على زنة (فعل) وفي النص الثاني جاءت صيغة (مفعال) وفي النص الثالث جاءت الصيغ الآتية: فَوْلَةٌ، وفَعْلٌ وفَعُولٌ وكلها من أبنية المبالغة المذكورة في الكتب اللغوية⁽⁴⁾.

فالعرب اشتقت من اسم الذات الكثير من الأبنية اللغوية، الذي دفعنا إلى هذا الكلام أن شجرة "الرَّقْوُم" اسم ذات وقد اشتقت منها العرب عدداً من الأبنية جاءت في اللسان: "الأَزْهَرِيُّ الرَّقْمُ الفعل من الرَّقْوُمِ، والازدام كالابتلاع، ابن سيدة ازدم الشيء، وتزقمه ابتلعيه، والتزقم: التلقم... والفعل: زقم يزقم ولقم يلقن... وأزدقنته الشيء أي ابلغته أيام... "⁽⁵⁾.

نلاحظ أنَّ الأبنية التي اشتقتها العرب من الرَّقْوُم هي:

(1) لسان العرب (بطن).

(2) لسان العرب (تراب).

(3) لسان العرب (دمع). ويمكن الرجوع إلى مزيد من التفصيل عن ظاهرة الاستanca من (اسم العين) دراسة في معجم لسان العرب 98 وما بعدها.

(4) ينظر: المصادر والمشتقفات في معجم لسان العرب (رسالة دكتوراه) 137 وما بعدها.

(5) لسان العرب (زقم).

1- المصدر (**الزَّقْمُ**) على زنة (**فَعْلٌ**).

2- الفعل المزید (**ازْدَقْمٌ**) على زنة (**اَفْتَعِلٌ**) ومصدر (**الاَزْدَقَامُ**).

3- الفعل المزید (**تَزَقْمُ**) على زنة (**تَفْعِلٌ**)، ومصدر (**التَّزَقَمُ**).

4- الفعل المزید (**أَزَقْمٌ**) على زنة (**أَفْعِلٌ**).

5- الفعل الثلاثي المجرد ومضارعه (**زَقَمَ - يَزْقَمُ**) على زنة (**فَعْلٌ - يَفْعِلٌ**).

والأمر الآخر الذي ينبغي ذكره أن شجرة **الزَّقْمُ** كما ذكرنا سابقاً هي صيغة مبالغة على زنة (**فَعُولٌ**)، وهل هي صيغة سماعية أم قياسية في الكلام؟

مما لا شك فيه أنَّ مسألة القياس والسماع في اشتقاق صيغ المبالغة ليست واضحة عند اللغويين القدامى، إذ إن سيبويه لم يشر إلى أنها قياسية أم سماعية⁽¹⁾، وقال الرضي: "... فَعَالٌ فِي الْأَمْرِ مِنَ الْثَّلَاثَيْ مَسْمُوعٌ فَلَا يُقَالُ قَوْامٌ قَعَادٌ، مِنْ قُمْ وَاقْعَدٌ، إِذَا لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَبْتَدِعَ صِيَغَةً لَمْ يَقُلُّهَا الْعَرَبُ، وَلَيْسَ فِي أَبْنِيَةِ الْمَبَالَغَةِ أَنْ نَقِيسَ وَلَا أَنْ نَقُولَ فِي شَاكِرٍ وَغَافِرٍ شَكِيرٍ وَغَفِيرٍ"⁽²⁾.

والذي يعزز ما ذكرناه أن هناك الكثير من الأفعال في اللغة العربية لم تذكر لها المعاجم اللغوية مبالغة من ذلك: رجع، وشرف، وعد، ولفظ، وهجر، وتعب، وحجب، وسخف، وأبى، وثار، وفصح... إلخ⁽³⁾.

أما المحدثون فقد اعتمدوا في ذكر صيغ المبالغة على قلة ورود الصيغة أو كثرتها. ولم يشيروا إلى أنها قياسية أم سماعية⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكتاب 1/110.

(2) شرح الكافية (الرضي) 2/76.

(3) لسان العرب (رجع، وشرف، وعد، ولفظ، وهجر، وتعب، وحجب، وسخف، وأبى، وثور، وفصح).

(4) ينظر: الاشتقاد (عبد الله أمين)، ينظر: عدة الصرف 184.

نستنتج من ذلك أن شجرة الزَّقُوم هي صيغة سمعية في الكلام وجاءت على زنة (فَعُول) ولم تشقق من فعل ثلاثي إنما هي اسم جامد (اسم عين) وقد اشترت منه العرب عدداً من الأبنية التي ذكرناها سابقاً.

بـ الدراسة الدلالية:

دأب الدارسون لغة العربية والمعنيون بها على النظر في المعنى ملياً ووضع التفسيرات لمجمل الظواهر اللغوية، وهذا يكون بداع حبهم لغة القرآن الكريم وخدمة لهذا التوجه، وبحثاً في قوانينه التي تكشف أسراره وتحديداً الوظائف التي يرونها منوطة به، والأهداف التي يتroxونها منها ومن دراسته علماً محضاً يرتكز على مستويات اللغة كافة، وهي تتبادل الأدوار في أثناء الأداء اللغوي، إذ إنّ اللغة لا تقوم بغير المستوى الدلالي الذي يعني بالعلاقة بين الكلمة ودلالتها⁽¹⁾.

إنّ علاقة اللفظ بمعناه لقيت صدىً كبيراً بين الدراسات القديمة والحديثة على حد سواء وهذا ما يتعلّق بعلم الدلالة، إذ لا تتحقق الدلالة في الكلام ما لم يكن هناك ترابطًا متحققاً ما بين اللفظ والمعنى الذي يؤديه ولا يمكن لنا الفصل بينهما. من هنا فإنّ (شجرة الزَّقُوم) كما ذكرنا سابقاً جاءت في ثلاثة آياتٍ، وهي في هذه الآيات الثلاثة حملت وصفاً لطعام أهل النار، زيادة على ذلك أنها ردّ على محاولة أبي جهل الباطلة عندما أراد أنْ يغرر بالمؤمنين ويردهم عن دينهم بقوله إنّ (الزَّقُوم) هو طعام لذىذ يتكون من (زيد وتمر)، قال الطبرى: "... قال أبو جهل لما نزلت إنّ شجرة الزَّقُوم، قال: تعرفونها في كلام العرب، أنا آتيكم بها فدعوا جارية فقال: أئتي بتمر وزيد فقال دونكم فهذا الزَّقُوم الذي يخوفكم به محمد، فأنزل الله تفسيرها أذلك خير نزاً أم شجرة الزَّقُوم إنا جعلناه فتة للظالمين..."⁽²⁾ نلاحظ أن أسباب نزول

(1) ينظر: اللغة العربية نظامها وآدابها وقضاياها المعاصرة 10.

(2) تفسير الطبرى 41/23

الآية الكريمة أبانت أنها رد على أبي جهل عندما حاول إغواء المؤمنين، وبعد ذلك فإن الله (سبحانه وتعالى) يصفها بقوله: "طلعها كرؤوس الشياطين" وإنها تبت في الجحيم، قال الزمخشري: "... إنهم قالوا: كيف يكون في النار شجرة والنار تحرق الشجر... قيل منبتها في قعر جهنم، وأغصانها ترتفع إلى دركاتها والطلع للنخلة، فاستغير لما طلع من شجرة الزقوم من حملها، أما استعارة لفظية أو معنوية وشبه برؤوس الشياطين دلالة على تناهيه في الكراهة وقبح المنظر، لأن الشياطين مكرودة، مستقبح في طباع الناس لاعتقادهم أنه شر محض لا يخلطه خير...".⁽¹⁾

لقد وصف الله سبحانه وتعالى هذه الشجرة وصفاً دقيقاً جزاءً للكافرين ترهيباً وتخويفاً غير أن مشاهد يوم القيمة تختلف عن مشاهد الدنيا إذ لا وجود حقيقي لهذه الشجرة في الدنيا سوى في الآخرة وقد تكون أقبح من هذه الصورة والله أعلم.

وقد ذكر أبو حنيفة شيئاً عن هذه الشجرة إذ قال: "... أخبرني أعرابي من أزد السراة قال: الزقُوم شجرة غبراء صغيرة الورق مدورة لا شوك لها، ذفرة مرة، لها كعاشر في سوقها كثيرة ولها وريد ضعيف جداً يجرسه النحل، ونورتها بيضاء، ورأس ورقها قبيح جداً...".⁽²⁾

نلاحظ أن دلالة "الزقُوم" في القرآن الكريم، شجرة تخرج من أصل الجحيم قبيحة المنظر تكون طعاماً للكافرين، والزقُوم كما ذكرنا على زنة "فعُول" أنها من صيغ المبالغة القوية في الكلام وهذه القوة متأتية لها من تضييف العين، لأن التضييف يكسب الصيغة قوة ومباغة في الحديث يقول ابن جني: "ومن ذلك أيضاً قولهم: رجل جميل ووضيء، وإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا: وضوء وجُمال، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه... وكان أصل

(1) تفسير الكشاف 4/46.

(2) لسان العرب (زقم).

هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المثال نحو قطع وكسر وبابهما وإنما جعلنا هذا هو الأصل لأن مطرد في بابه أشد في اطراد باب الصفة، وذلك نحو قولك: قطع وقطع، وقام الفرس وقومت الخيل ومات البعير وموت الإبل، ولأن العين قد تضعف في الاسم الذي ليس يوصف نحو قبر وتمر وحمر فعدل ذلك على سعة زيادة العين، فأما قولهم خطاف وإن كان اسمًا فإنه لاحق بالصفة في إفاده معنى الكثرة... وكذلك الزمل والزميل والزمال... إذ كررت عينه لقوة حاجته إلى أن يكون تابعاً وزميلاً⁽¹⁾.

وذهب الرضي الاستريادي إلى أنَّ زيادة المبالغة في أي صيغة صرفية تكون في تشديد العين، فمثلاً أنْ (طوال) أبلغ من (طويل) وإذا أردنا زيادة في المبالغة شددت العين فنقول (طَوَال)⁽²⁾.

وإن أي زيادة في المبني تؤدي إلى زيادة في المعنى؛ أي أنَّ الزيادة التي تطرأ على بُنِي الكلمات ليست عبئاً بل لغاية مقصودة يُراد بها إما المبالغة أو التفخيم أو التأكيد... يقول ابن جني: "إِذَا كَانَ الْأَلْفَاظُ أَدْلَةً الْمَعْنَى، ثُمَّ زِيدَ فِيهَا شَيْءٌ أَوْ جَبَتِ الْقِسْمَةُ لِهِ زِيَادَةُ الْمَعْنَى بِهِ"⁽³⁾.

أضاف إلى ذلك أنَّ التحليل الصوتي لـ(لفظة الزُّقُوم) يقودنا في الحكم إلى أنها ذات جرس موسيقي قوي وهذه القوَّة متأتية مما يحمله صوت الزياء والكاف من صفات، فصوت الزياء⁽⁴⁾ صوت صغير يُتمتع بصفة الجهر والجهر أشد من الهمس، وصوت الكاف⁽⁵⁾ المشددة التي تتمتع بصفة الشدة، فجرس هذه اللفظة القوي ملائم للوعيد والعقاب الإلهي. لذا فإن دلالة الصوت قد

(1) الخصائص 269/3-270.

(2) ينظر: شرح الشافية 2/136.

(3) الخصائص 3/271.

(4) سر صناعة الإعراب 1/207.

(5) المصدر نفسه 1/278.

أعطت دلالة أخرى مضافة لهذه اللفظة تتناسب مع قوة الموقف القرآني ووعيده للكافرين.

وبذا نخلص إلى أن إشارات القرآن الكريم عن شجرة الزَّقُوم كانت ذات مستوى دلالي منظم بدءاً بالأصوات المكونة لها ومروراً ببنيتها الصرفية وانتهاءً بأسباب استخدام هذه اللفظة دون غيرها فهنا يكمن سر الإعجاز القرآني في دقة استخدام الألفاظ واتساقها في العبارات وتتناسبها مع المواقف الذي ترد به تلك الألفاظ.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الاشتقاد، الأستاذ عبد الله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1956.
- الاشتقاد من (اسم العين) دراسة في معجم لسان العرب، ابتسام عباس علاوي، رسالة ماجستير، مقدمة إلى مجلس كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2000م.
- تسهيل الفوائد وتكامل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل برکات، الناشر دار الكاتب لعربي للطباعة والنشر، 1967م.
- تصریف الأسماء، الأستاذ محمد الطنطاوي، الطبعة الخامسة، مطبعة وادي الملوك، 1955م.
- تفسیر الطبری، جعفر محمد بن جریر الطبری، دار الفكر، بيروت، 1978م.
- الخصائص، لابن جنی، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، مشروع النشر العربي المشترك، الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جنی، تحقيق: مصطفى السقا وأخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، 1954م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن وأخرين، دار الكتب العلمية، بيروت 1975م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، لا. ت.

- عمدة الصرف، الدكتور كمال إبراهيم، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد 1957م.
- في تصريف الأسماء، الدكتور عبد الرحمن شاهين، منشورات مكتبة الشباب مطبعة مختار، القاهرة، 1977م.
- الكافية في النحو، لابن الحاجب النحوي، شرح رضي الدين الاستريادي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
- الكشاف في حقائق التزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- لسان العرب، لابن منظور الأفريقي، دار صادرة، بيروت، 1956م.
- اللغة العربية نظامها وأدابها وقضاياها المعاصرة، الدكتور محمود سمارة أبو عجمية، مطبع الدستور التجارية الأردن، 1989م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك وآخرين، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1987م.
- المدخل إلى علم النحو والصرف، الدكتور عبد العزيز عتيق، الطبعة الثالثة، دار النهضة للطباعة والنشر، 1974م.
- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، دراسة صرفية دلالية، خديجة زبار الحمداني، رسالة دكتوراة كلية التربية الأولى (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1995م.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، عني بنشره محمود توفيق، مطبعة حجازي، القاهرة.

- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
- دور الكلمة في اللغة، أولمن ستيفن، ترجمة كمال محمد بشر، القاهرة، 1963م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمد الألوسي أبو الفضل (ت 1270)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 3، 1404هـ.
- زاد المسير في علم التفسير / لأبي الفرج البغدادي (ت 597هـ) ط 1/1968م المكتب الكلامي للطباعة.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن علي القلقشندى (ت 821هـ)، تحقيق: يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1987م.
- فتح القدير الجامع بين الرواية والدرایة من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، دار الفكر - بيروت، الطبعة 2، 1993.
- فوائد كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب، لأبي سعيد بن عبد الله السيراري (ت 368هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ط 1، 2000.
- كتاب سيبويه (لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط 3 1983م.
- كتاب المعرفة - النبات الجزء الثاني، محمد سعيد إمام. لا. ث.
- لسان العرب (لابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط 1، لات.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / للسيوطى، تحقيق أحمد جاد المولى وآخرين / دراسة الفكر، بيروت 1986م.
- النبات والحيوان في القرآن الكريم، حسن مصطفى حسن، وزارة الشؤون الدينية، السودان، 1978م.

شجرة الزيتون في القرآن الكريم

دراسة صرفية دلالية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ساجد الخيرات المنعم الكريم، والصلاه والسلام على سيدنا محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الفرّ الميامين. وبعد:

فإنَّ عالم الطبيعة عالم عجيب يخاطب العقل والروح لما يزخر من الآيات الدالة على العظمة الإلهية والقدرة والجبروت، فقد حفل القرآن المجيد بمئات الإشارات لهذا العالم ولاسيما النبات، وهدف القرآن دعوة الناس للتفكير بآيات الله والتدبّر في معانيه العظيمة عن طريق الكون الفسيح وبالتالي الانتقال من الكون إلى المكون ومن المخلوق إلى الخالق ومن القانون إلى المقنن والوصول إلى ما يقرره القرآن وتسطره أي الذكر الحكيم.

بيد أنَّ الإشارات العلمية في القرآن الكريم تحمل في ثياتها قوانين كونية تمثل مادة للبحث في أسرار هذا الكون.

وعلم النبات حظي بأكثر من مائة إشارة على ذلك، وفي هذا البحث سنحاول أن نقف ونستعرض أهمية شجرة مباركة هي (الزيتون) في القرآن الكريم فقد تشرفت بالذكر في سبعة مواضع، سندكرها لاحقاً، وهدفنا أولاً دراستها صرفيًّا، الذي دفعنا لذلك أنَّ أصل هذه اللفظة قد أغفله سيبويه ضمن الأبنية التي ذكرها على الرغم من أنها لفظة عربية فصيحة، والذي يؤكّد ذلك تكرار ورودها في القرآن الكريم، وقد أضفنا وزناً جديداً نراه أنساب الأوزان حملاً على أبنية قالتها العرب وهذا الوزن هو (فعلول).

أما دلالياً فأردنا من خلال ذلك أن نبين للقارئ الكريم كيف أن الله (سبحانه وتعالى) حدد موقعها وموطنها وفوائدها وتصنيفها، وما ذكر في الوقت الحاضر عن شجرة الزيتون كله مستمد مما ذكر عنها في القرآن الكريم.

راجين من الله (سبحانه وتعالى) أن يكون هذا البحث فاتحة خيرٍ ورائداً من رواد التأصيل في مجالات علم الصرف والدلالة اللغوية.

ومن الله التوفيق

الدراسات الصرفية:

الآيات التي وردت فيها شجرة الزيتون:

- 1- قوله تعالى: ﴿... وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرًا مُتَشَابِهًا ...﴾ (الأنعام: 99).
- 2- قوله تعالى: ﴿... وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكَلُّهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرًا مُتَشَابِهًا كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَأَثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا شُرِفُوا ...﴾ (الأنعام: 141).
- 3- قوله تعالى: ﴿... يَنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعُ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلُ وَالْأَعْنَابُ وَمِنْ كُلِّ النَّمَرَاتِ ...﴾ (النحل: 11).
- 4- قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورٍ سَيِّنَاءَ تَبْتُطُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْأَكْلِينَ﴾ (المؤمنون: 20).
- 5- قوله تعالى: ﴿... مَثَلُ نُورِهِ كَمَشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمُصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرْرِيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْثَانًا يُضِيءُ وَلَوْلَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ...﴾ (النور: 35).
- 6- قوله تعالى: ﴿وَزَيْتُونَا وَنَخْلَا﴾ (عبس: 29).
- 7- قوله تعالى: ﴿وَالْتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ ♦ وَطُورِ سَيِّنَينَ﴾ (التين: 1-2).

البحث الصرفي:

إن دراسة الأبنية له فائدة جمة ذلك أن بنية الكلمة تعيننا في تحديد معناها وإلى أي عائلة بنائية تنتهي، وفي هذه الدراسة سنوضح بعض ذلك فقد وردت كلمة (الزيتون) في المعجم تحت مادتين: زيت، وزتن.

الأولى مادة زيت

جاء في لسان العرب: (ابن سيده: الزيتُ معروفة عصارة الزيتون، والزيتون شجر معروف والزيتُ ذُهْنُه واحدته زيتونة...)⁽¹⁾.

الثانية مادة زيتَنَ:

جاء في لسان العرب: (الزيتون: معروف، والنون فيه زائدة وهو مثل قيعون من القاع كذلك الزيتون شجر الزيت وهو الدُّهن، وأرض كثيرة الزيتون على هذا فِيْعُول...)⁽²⁾.

وقد يرد سؤال عن سبب تحديد بنية هذه اللفظة بالرجوع إلى المعجم لا إلى كتاب صريٍّ وذلك أنَّ كلمة (الزيتون) لم يرد ذكر وزنها في كتاب سيبويه وهو كتاب فيه حصرٌ للأبنية العربية والغريب في ذلك أنها كلمة عربية فصيحة ورد ذكرها مرات عدَّة في القرآن الكريم، إلا أنَّ هذه اللفظة وغيرها قد فاتت عالمنا سيبويه، يقول ابن السراج في ذلك: (.. ما ذُكِرَ أَنَّه فات سيبويه من الأبنية تلقامة، وتلعابة، وفرناس... مُهْرَآن، وزَيْتون، وكُذبَّدُب، هَرَبَّرَآن...)⁽³⁾.

وقال ابن جني: (ذكر الأمثلة الفائمة للكتاب: وهي: تلقامة، تلعابة، فرناس، وفرانس... ترجمان، شحم أمْهُج، مُهْرَآن، عيَاهِم... زيتون، ميسون...)⁽⁴⁾.

وقد حاول اللغويون أن يبحثوا عن أسباب عدم ذكر سيبويه هذه الأبنية، ولكن هذه المحاولة لم تستقص جميع الأبنية التي فاتتها سيبويه، يقول ابن جني: (وعلى الجملة فإن هذه الفوائد عند أكثر الناس إذا فحص عن حالها،

(1) لسان العرب زيت 2/35.

(2) لسان العرب: 13/196 (زيتون).

(3) الأصول: 3/224-225.

(4) الخصائص: 3/190.

وتؤملت حق تأملها، فإنها - إلا ما لا بال به - ساقطة عن صاحب الكتاب. وذلك أنها على اضرب: فمنها ما ليس قائله فصيحاً عنده ومنها ما لم يُسمع إلا في الشعر، والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار. وكثيراً ما يحرّف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيفها، لأجله...).

(¹). وقد حاول ابن جني أن يعلل كل ما فات سيبويه من هذه الأبنية⁽²⁾.

والذي يعنيها من هذه الأبنية الفائمة هو (الزيتون) إذ ذهب ابن جني إلى أنه فائت لسيبوه على الرغم من ذكره في القرآن الكريم، قال ابن جني: (وأما زيتون فأمره واضح، وأنه فعلون، ومثال فائت والعجب أنه في القرآن وعلى أفواه الناس للاستعمال. وقد كان بعضهم تجشم أن أخذه من الزتن وإن كان أصلاً مماتاً فجعله فيغولا). وصاحب هذا القول ابن كيسان أو ابن دريد أحد الرجلين...).

(³). وما مثل ابن جني في الدفاع عن سيبويه أبو سعيد السيراني⁽⁴⁾ فقد أفرد مؤلفاً كاملاً دافع فيه عن سيبويه معللاً وموضحاً فيه أن سيبويه لم يغفل هذه الأبنية بقدر ما حصل تداخل بين الأبنية، إذ يذكر وزناً مثلاً في باب الأسماء وقد لا يذكره في باب الصفات من ذلك: (أما قوله (شَحْمٌ أَمْهُجٌ) أي رقيق، فوزن (أَمْهُجٌ) أَفْعُل)، وقد ذكر سيبويه⁽⁵⁾ (أَفْعُل) في الأسماء دون الصفات، والاستدراك عليه: أن (أَمْهُجٌ) صفة فللمحتاج عن سيبويه، أن يقول: ربما وصفوا بالأسماء، كما قالوا: (مررت بنسوة أربع)، و (أربع) اسم، و (أَمْهُجٌ) مأخذ من

(1) المصدر نفسه: 191/3.

(2) ينظر: نفسه 191/3 وما بعدها.

(3) الخصائص: 206/3.

(4) اسم هذا الكتاب هو (فوائد كتاب سيبويه من أبنيه كلام العرب) لأبي السيراني (ت 368هـ) دراسة وتحقيق دز محمد عبد المطلب البكاء، من مطبوعات دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000.

(5) انظر: الكتاب 245/4.

(المهْجَة) وهي دم القلب، فشبهه الرقيق بدم القلب لأنَّه أرق الدم، وأصفاه،
والمعروف المحفوظ: (أُمْهُجان)، أن يقال: لِبْن أُمْهُجان وَمَا هَجِ..⁽¹⁾.

ولتكن الشيء اللافت للنظر في هذا المؤلف أنَّ أبا سعيد السيراني لم يعل
أو يعلق على كلمة (الرَّيْثُون) لم فاتها سيبويه، فقد ذكرها عندما عدَّ ما
فات سيبويه من الأبنية نَقْلاً عن ابن السراج⁽²⁾.

نرى أنَّ بناء لفظة (الرَّيْثُون) يتَّسِّع بين بنائين قالتها العلماء، فقد ذكر ابن
جني كما أسلفنا أنَّ وزن (زِيْثُون) هو (فَعْلُون) وأنَّ جذرَهُ الثلاثي هو (زَيْتَ)، وإنَّ
الواو والنون من الزوائد وأمَّا الوزن الثاني هو (فَيَعْوُلُ)، وقد نسبه ابن جني إلى ابن
كيسان أو ابن دريد وهذا الوزن جذرَهُ الثلاثي هو (رَتْنَ). وقد يكون لفظ (الرَّيْثُون)
يُنتمي إلى الجذر الرياعي (زَيْنَ) وهو أقرب إلى بنية الكلمة وتكون (الواو) زائدة
فيه، وقد وردت في اللغة ألفاظ على هذا البناء وهو (فَعْلَلُ) وبذا يكون وزن
(الزيتون) (فَعْلُولاً)، وقد ذكر السيوطي هذا الوزن: (وَكُلَّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنٍ فَعْلُولٌ
فَهُوَ مَضْمُومٌ، مَثَلُ: عَصْفُورٌ، وَيُسْتَشِّنِي مِنْهُ أَرْبَعَةُ الْفَاظُ: اشَانٌ فَتَحَهُمَا مَشْهُورٌ وَاشَانٌ
فَتَحَهُمَا قَلِيلٌ، فَالْأَوْلَانِ صَعْفُوقٌ، وَهُوَ الَّذِي يَحْضُرُ السُّوقَ لِلتَّجَارَةِ وَلَا نَقْدُ مَعَهُ،
وَلِيُسْ لَهُ رَأْسٌ مَالٌ، إِذَا اشْتَرَى أَحَدُ شَيْئَنَا دَخَلَ مَعَهُ، وَبَنُو صَعْفُوقٍ: حَوْلٌ بِالْيَمَامَةِ،
وَبِعَصْصُوصٍ: دَوَيْبَةٍ. وَالآخَرَانِ بَرْشُومٌ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الثَّمَرِ، وَغَرْنُوقٌ لِغَةٌ فِي الْغُرْنُوقِ
وَهُوَ طَيْرٌ مِنْ طَيُورِ الْمَاءِ، وَيُقَالُ أَيْضًا لِلشَّابِ النَّاعِمِ...⁽³⁾.

ويمكن لنا أن نستقر أفعالاً ومشقات اسمية من لفظ الرَّيْثُون لأنَّه اسم
عين وقد أثبتت صحة الاشتقاق من أسماء الأعيان⁽⁴⁾، فيمكن لنا أن نقول
(زَيْنَ) الطعام إذا وضع الزيتون معه على زنة فَعْلَل⁽¹⁾.

(1) فوائد كتاب سيبويه 75.

(2) المصدر نفسه .

(3) المزهر: 114/2.

(4) ينظر: الاشتقاق من اسم العين في معجم لسان العرب، ابتسام عباس علاوي، رسالة
ماجستير كلية التربية للبنات - جامعة بغداد ، 2000م.

ويمكن لنا أن نقول أرضاً مُزِيَّنة (مُفْعَلَة)، إذا كثُر فيها شجر الزيتون⁽²⁾. اسم مكان للدلالة على الكثرة في ذلك المكان. يقول سيبويه: (إذا أردت أن تكثُر الشيء بالمكان، وذلك قوله: أرض مسْبَعَةٌ ومَأْسَدَةٌ ومَدْأَبَةٌ، وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تُكلِّمْ به. ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الضفدع، والتغلب كراهية أن يثقل عليهم ولأنهم قد يستغفون بأن يقولوا: كثيرة الشعالب ونحو ذلك، وإنما احتصروا بها بناط الثلاثة لخفتها، ولو قلت من بناط الأربع على قوله لم تأسدة لقلت مُثْلِبة...)⁽³⁾.

الدراسة الدراسية:

علم الدلالة من العلوم اللغوية التي حظيت باهتمام العلماء قديماً وحديثاً، ويدور هذا العلم في فلك المعنى، وهو الأساس الذي تُبنى عليه الدراسات الدلالية.

ويعني في مفهوم علم اللغة الحديث (قدرة الكلمة الواحدة في التعبير عن مدلولات متعددة)⁽⁴⁾.

وهذا العلم يساعدنا كثيراً على فهم المستويات اللغوية، فمن أجل وضوح الدلالة في الكلام لابد أن تكون هناك علاقة حميمة بين اللفظ والمعنى الذي يؤدبه (إذ لا قيمة للفظ لم يجر به الاستعمال، ولا مدلول للفظ شاع باستعمال معين إذا قسر على إيحاء غير معناه الشائع الجاري إنما اللفظ الذي تلتمس دلالته ويستشعر ما بينه وبين دلالته من التماض الطبيعي....)⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الاشتقاق من اسم العين دراسة في معجم لسان العرب 63 وما بعدها.

(2) ينظر: الاشتقاق بين اسم العين/125 وما بعدها.

(3) الكتاب 4/94.

(4) دور الكلمة في اللغة/129.

(5) الأضداد في اللغة 56.

ومن هنا فإن الألفاظ التي وردت في القرآن، لها دلالات معينة غايتها الإلقاء وإيصال الفكرة التي يقصدها الدين الإسلامي، فمن بين تلك الألفاظ لفظ (الرِّيزُون) إذ حوت أسراراً ودلائل إيمانية عميقه، إذ هي شجرة معروفة للبشر ومنذ زمن بعيد جداً، والشيء اللافت للنظر أن الله (سبحانه وتعالى) بين للبشر المستويات الدلالية لشجرة الزيتون في القرآن الكريم، يكشف من خلالها أن هذه الشجرة المباركة - التي ورد ذكرها مرات عده في القرآن - تحمل بين طياتها قوانين كمنطقاً تمثلاً، وادة الحدث، فـأسرار هذا الكون

وقد حددنا دراستنا لدلالة شجرة النَّبُتون في القرآن بالasharat الآتية:

أ- موطن الشجرة:

لقد حدد الله (سبحانه وتعالى) موطن شجرة الزيتون من خلال الآيتين
الكريمتين:

١- قال تعالى: ﴿ وَسَجَرَةُ تَخْرُجٌ مِّنْ طُورِ سَيْنَاءَ ﴾^(١)

2- قال تعالى: ﴿ ... لَا شَرْقَيَّةٌ وَلَا غَرْبَيَّةٌ ... ﴾⁽²⁾

لكل شجرة موطن أصلي يعرفه الناس، ثم تنتشر زراعتها إلى الأقاليم الملائمة لها، وفي الآيتين الكريمتين المذكورتين أطلعتنا عن شجرة الزيتون، الآية الأولى فإنها تتحدث عن شجرة الزيتون، فقد ذكرت بعد كلمة (تخرج) وكل «كلمة» في القرآن الكريم قد وضعت بحكمة بالغة من علام الغيوب وإحکام دقيق وقد فسّر الطبری قوله تعالى هذا: القول في تأویل قوله تعالى : ﴿وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سِينَاءَ تَتَبَعُّتُ بِالدُّهْنِ وَصَبِيعٌ لِلْأَكْلِينَ﴾ يقول تعالى ذكره: وأنشأنا لكم أيضاً شجرة تخرج من طور سيناء. وشجرة منصوبة عطفاً

(1) سورة المؤمنين / 20

(2) سورة النور / 35

على الجنات ويعني بها: شجرة الزيتون، قوله تعالى ﴿ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاء﴾ يقول: تخرج من جبل يُنبت الأشجار⁽¹⁾.

وجاء في التباین في أقسام القرآن: (ومن ذلك إقسامه بالتين والزيتون وطور سنين، وهذا البلد الأمين، فأقسم سبحانه بهذه الأمكنة الثلاثة العظيمة التي هي مظاهر أنبيائه ورسله أصحاب الشرائع العظام والأمم الكثيرة، فالتين والزيتون المراد به نفس الشجرتين المعروفتين ومنبتها هو أرض بيته المقدس فإنها أكثر البقاع زيتوناً وتيناً وقد قال جماعة من المفسرين أنه سبحانه أقسم بهذه النوعين من الثمار لمكان العزة فيهما... كما أن طور سيناء مظهر عبده ورسوله وكلمه موسى فإنه الجبل الذي كلمه عليه وناجاه وأرسله إلى فرعون وقومه....)⁽²⁾.

نلحظ أن الله سبحانه وتعالى قال: تخرج أي تنبت ثم أردها بعبارة من (طور سيناء) أي من جبال في منطقة الشرق الأوسط وقيل عن الطور أنه الجبل الذي فيه الشجر أو الجبل المخضر بالنبات وسيناء هي منطقة معروفة، فشجرة الزيتون قد خرجت إلى الدنيا وعرفها الناس من الجبال قرب البحر الأبيض المتوسط، المعروف أن شجرة الزيتون البرية تنتج هناك وأن دول البحر المتوسط هي أكثر إنتاجاً للزيتون، ومنطقة طور سيناء وماجاورها تقع في وسط العالم تقريباً فهي (لا شرقية ولا غربية) كما تشير الآية الثانية المذكورة سابقاً، قوله تعالى هذا (لا شرقية ولا غربية) يشير إلى احتياجات الشجرة إلى الضوء علاؤه على مخرجهما للدنيا أو موطنها الأصلي والمعروف عن الزيتون احتياجاته إلى الجو المعتدل فهو ينمو في مكان دافئ ليس له شتاء قارس البرودة هذه ما تتميز به منطقة وجوده الأول وماجاورها من مناطق كذلك من المعروف عن شجرة الزيتون البري نموها على سفوح الجبال وفي التربة الصخرية الجافة وهذا

(1) جامع البيان/18.

(2) التباین في أقسام القرآن 1/28-29.

أيضاً مشار إليه في: (تخرج من طور سيناء) فالزيتون لا يحتاج إلى تربة معينة ذات خصوبة عالية بل التربة التي لا تجدي في زراعة أي محصول مفید آخر يمكنها أن تنتج محصولاً ذا قيمة من الزيتون⁽¹⁾.

* فوائد شجرة الزيتون

لقد حدد الله سبحانه وتعالى أيضاً فوائد شجرة الزيتون من خلال الآيات الكريمتين.

قال تعالى: ﴿شَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَبْتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْأَكْلِينَ﴾⁽²⁾.

قال تعالى: ﴿الَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثُلُّ نُورِهِ كَمِشْكَأٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ مِصْبَاحٌ فِي رُجَاجَةِ الرُّجَاجَةِ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرَّيٌ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْثَهَا يُضِيءُ وَلَوْلَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ...﴾⁽³⁾.

لقد أوضحت الآياتان أعلاه أهم استعمالات شجرة الزيتون وهي ما زالت استعمالات رئيسة الأول هو (الزيت) فنجد قوله تعالى (تببت بالدهن) فأهمية الزيتون تتمثل أساساً بالزيت ذي القيمة الغذائية العالية التي يستخرج من الشجرة، قال الشوكاني (وُصِيفَ المِصْبَاحُ فِي قَوْلِهِ "يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ") ومن هذه هي الابتدائية أي ابتداء إيقاد المِصْبَاح منها وقيل هو على تقدير مضاف أي يوقد من زيت شجرة مباركة والمباركة الكثيرة المنافع، والزيتون من أعظم الثمار نماءً... وقيل من بركتها أن أغصانها تورق من أسفلها إلى أعلاها وهي إدام ودهان ودباغ ووقود وليس فيها شيء إلا فيه منفعة...).

(1) ينظر كتاب المعرفة 45/2.

(2) المؤمنون 20.

(3) النور 35.

(4) الفتح القدير 33/4.

وقال الألوسي: (والمراد بهذه الشجرة (شجرة الزيتون) وتحصيصها بالذكر من بين سائر الأشجار لاستقلالها بمنافع معروفة وقيل هي أول شجرة تنبت بعد الطوفان وتعمّر كثيراً...)⁽¹⁾.

نلحظ مما ذكرنا أن فائدة شجرة الزيتون تتجلّى بزيتها إذ هو عظيم الفائدة للإنسان في كل مناحي حياته والفائدة الأخرى لشجرة الزيتون هي الثمار نفسها التي تؤكّل مع الطعام وقد أشارت بذلك الآية الكريمة (صبع للاكلين) إذ تحتوي ثمرة الزيتون علاوة على الزيت على البروتين والسكريات والمعادن والفيتامينات⁽²⁾.

وتتجلى الفائدة الأخرى في زيت الزيتون إذ أصبح اليوم ينقى كيميائياً كى يستعمل للإضاءة⁽³⁾.

جـ- تصنيف شجرة الزيتون:

- 1- قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قُنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُشْتَبِهٌ وَغَيْرُ مُشْتَبِهٌ﴾⁽⁴⁾
- 2- قال تعالى: ﴿وَالنَّخْلُ وَالزَّرْعُ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُشْتَابِهٌ وَغَيْرُ مُشْتَابِهٌ﴾⁽⁵⁾

ومما لا شك فيه أن الاختلاف في أشجار الزيتون ليس في أنواع الجنس أو بين الشجرة البرية والمستزرعة حسب، بل أن هناك تبايناً دقيقاً داخل نوع الزيتون نفسه وهذا ما أشارت إليه الآيات (مشابها وغير مشابه).

وقد ورد في التفسير أن التشابه يكون في مظهر الأشجار والاختلاف في طعم الثمار أو التشابه في الأوراق والاختلاف في الثمار قال الطبرى: (يقول

(1) روح المعاني 22/18، وللاطلاع على فوائد شجرة الزيتون يمكن الرجوع إلى صبح الأعشى 2/198، 479/4، 229/9، بنية الطلب في تاريخ حلب 1/60.

(2) ينظر النبات والحيوان في القرآن الكريم 75.

(3) ينظر المصدر نفسه 75.

(4) الأنعام 99.

(5) الأنعام 141.

تعالى... أخرجنا أيضاً جنات من أعناب أي بساتين من أعناب ... وقوله (والزيتون والرمان) عطف بالزيتون على الجنات بمعنى أخرجنا الزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابه وكان قتادة يقول في معنى متشابه وغير متشابه... مشبهاً ورقه مختلفاً ثمرة جائزاً أن يكون مراداً به مشبهاً في الخلق مختلفاً في الطعم ومعنى الكلام شجر الزيتون والرمان⁽¹⁾. قال ابن الجوزي: (قوله مشبهاً وغير متشابه فيه ثلاثة أقوال أحدهما مشبهاً في المظاهر وغير متشابه بالطعم... والثاني مشبهاً ورقه مختلفاً ثمرة... وهو في معنى الأول والثالث فيه ما يشبه يشبه ببعضه بعضاً ومنه ما يخالف، قال الزجاج: إنما قرب الزيتون بالرمان لأنهما شجرتان إن ورقهما يشتمل على الفص من أوله إلى آخره...)⁽²⁾. نخلص من هذا هو أن يصل الإنسان بعد هذا التمييز لأشجار الزيتون وغيرها من الأشجار والنباتات الأخرى إلى آيات الله فهي دلالات على وحدانية الله الذي أوجد التشابه وعلى قدرته العظيمة وحكمته فأوجد التمايز بصفات دقيقة مخصصة لكل نوع وسلالة.

وأخيراً فإن شجرة الزيتون هي الشجرة الوحيدة التي وصفت بأنها مباركة، والبركة تعني النماء والزيادة والنفع الكثير وهذا ما وجدهنا في شجرة الزيتون، فهي شجرة متوسطة الارتفاع تنمو على الجبال وتتكاثر بسهولة وتنتج الزيت بكل فوائده المذكورة سابقاً وتتنوع الثمار للأكل بفوائدها العظيمة، وتعطي الزيت للإضاءة.

وأخيراً نقول بأن الإشارات القرآنية للكون بصورة عامة أو لعالم النباتات بصورة خاصة فيها لفت الانتباه إلى التذكير إلى المشار إليه والوقوف على المعانى الإيمانية فيه.

فهذا الحث على الإيمان أولاً وعلى شكر الله على المشار إليه سواء أكان مخلوقاً حياً أو ظاهرة طبيعية، وإذا كانت الإشارة صريحة العبارة إلى قانون محدد اكتشف علمياً فيكون الأمر إعجازاً علمياً يصدق الرسالة ثم فيه ما فيه من الفوائد التطبيقية التي تتفع الناس في دنياهم.

(1) جامع البيان 7/294.

(2) زاد المسير 3/94.

ثبت المصادر

- القرآن الكريم.
- الاشتقاء من اسم العين (دراسة في معجم لسان العرب)، ابتسام عباس، ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 3000م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، (ت 316)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1973.
- الأضداد في اللغة، محمد آل ياسين، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ساعدت جامعة بغداد على نشر هذا الكتاب، ط 1، 1394هـ، 1974م.
- بغية الطلب في تاريخ حلب، كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي طردة (ت 809)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1988م.
- البيان في أقسام القرآن، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعبي (ت 751هـ)، تحقيق: علي محمد البحاوي، دار الفكر، القاهرة، 1992م.
- جامع البيان عن تأويل أبي القرآن، لأبي جعفر بن جرير الطبرى (ت 310هـ)، دار الفكر، الطبعة الأخيرة، 1408هـ - 1988م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 4، 1990م.
- دور الكلمة في اللغة، أولن ستيفن، ترجمة كمال محمد بشر، القاهرة، 1963م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبعين الثاني، محمد الآلوسي أبو الفضل (ت 1270)، تحقيق: د. مصطفى دي卜 البغا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 3، 1404هـ.

- صبح الأعشى في صناعة الأنثا، أحمد بن علي القلقشندی (ت 821هـ)، تحقيق: يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق، ط1، 1987م.
- فتح القدیر الجامع بين الروایة والدرایة من علم التفسیر، محمد بن علي بن محمد الشوکانی (ت 1250هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، دار الفكر - بيروت، الطبعة 2، 1993.
- فوائت کتاب سیبویه من أبنية کلام العرب، لأبی سعید بن عبد الله السیرا في (ت 368هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المطلب البکاء، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ط1، 2000.
- کتاب سیبویه (لأبی بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.
- کتاب المعرفة - النبات الجزء الثاني، محمد سعید إمام. لا. ث.
- لسان العرب (لابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط1، لات.
- النبات والحيوان في القرآن الكريم، حسن مصطفى حسن، وزارة الشؤون الدينية، السودان، 1978م.

